


وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمـــد خيضر –بســكرة–

كليـــة العلـــوم الإنســـانية والاجــتماعية– قطب شتمة–

قـــســم العــــلــــوم الإنسانية

شـــعبـــة التاريخ

عنوان المذكرة

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
(1958 - 1962)
دراسة تحليلية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

من إعداد الطالبة:

*وحيدة نعمي

إشراف الاستاذ:

* محمد الطاهر بنادي

السنة الجامعية

2012 – 2013 م


بسم الله الرحمن الرحيم

اهـــــداء

إلى من انطفأت شمعتهم ليوقدوا شمعة الجزائر

إِلى من خلدواأسماؤهم و نقشوها بأحرف من ذهب و ضّحوا بالغالي و

النفيس لتحيا حرة مستقلة.

إِلى بواسل الجزائر ، شهداء المليون و نصف المليون شهيد.

الى والدي العزيزين

الى روح أبي الكريم الذي كدح كدحا شاقا من أجل تعليمي

الى أمي ثم أمي ثم أمي الحنونة التي تحملت من أجلي كل أنواع العذاب

اللهم متعني برضاها و وفقني للبر بها.

الى عائلتي الكبيرة كل من اخواني : موسى و لزهاري وسعيد و

عزالدين و صادق و زوجاتهم , الى سحنون وحسان

الى أختاي نادية و منى و زوجها

الى أبناء اخوتي سهام , سمير , صبرينة , رحمة , وفاء , ياسمين,

دنيا , ملاك, محمد اياد و الصغيرة أمال

الى أبناء أختي ايمان , خولة , جهينة , محمد و أحمد

الى أعز صديقاتي و أكثرهم اخلاصا سرور أم هاني و بلعيدي مفيدة

الى المشاغبين الثلاث : ربيع , تقي الدين و فتحي الذين قدموا لي يد

المساعدة و جسّدوا بصدق معنى الصداقة

الى كل أصدقائي الذين كانوا نعم السند و الذين لا يتسع المكان لذكرهم

والتنويه بالدورالذي لعبوه في حياتي الدراسية

الى الباحثين و طلاب العلم الذين يجدّون لاكتشاف الحقيقة و ازالة

الغموض و محو الدس و الزيف الذي أصاب تاريخنا.

اهدي ثمرة جهدي...

وحيدة

شكر و عرفان

أشكر الله عز و جل على أن وفقني في انجاز هذا البحث

أتوجه بالشكر الجزيل الى الأستاذ المشرف بنادي محمد الطاهر على نصائحه و توجيهاته العلمية طوال فترة البحث

و أتوجه بالشكر الخالص الى كل الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا نحن طلبة التاريخ بنصائحهم و ارشاداتهم و في مقدمتهم الأستاذ الدكتور بلقاسم ميسوم سيد المواقف الحازمة و الأستاذ مصمودي نصر الدين موسوعة التاريخ و الأب الروحي للجميع أطال الله في عمره و الأستاذة شلبي شهرزاد المرأة الصنديدة .

كما أتوجه بالشكر الى الثنائي النشط الأستاذ قرين عبد الكريم و الأستاذ الحواس غربي و كل الأساتذة الذين زرعوا فينا روح البحث الجاد و المثابرة

وحيدة

مقدمة

شهدت الفترة الممتدة من الفاتح من نوفمبر 1954 م و الى غاية1962م عدة تطورات شملت ميادينكثيرة.هذه الأخيرةجاءت كرد فعل على السياسة الإستعمارية الفرنسية المفروضة على الشعب الجزائري ، و ذلك بإنتهاجها أسلوب التقتيل و الترهيب ،و الإبادة الجماعية بهدف القضاء على الشخصية

الجزائرية، و محو معالمها التاريخية، كما أنها لم تدخر أية وسيلة أو طريقة إلاّ و طبقتها على هذا الشعب الأعزل.عملت فرنسا الإستعمارية على خنق الثورة ، و عزلهاو عدم إسماع صوتها في الخارج ،حيث قامتبوضع خطوط الموت على الحدود الجزائرية ، و هذا ما تسبب في إحداث خسائر مادية و معنوية للقضية الجزائرية، من صعوبة وصول السلاح للمجاهدين في الداخل ، و نقل المرضى و المصابين للعلاج فيالدول الشقيقة المجاورة ، كما قامت بعزل الشعب عن ثورته باقامة المحتشدات و المناطق المحرمة.

لقد تأسست هذه الحكومة و التي كان لها الفضل في قيادة الثورة التحريرية إلى تحقيق هدفها الأسمى ، الذي ضحّت من أجله بمليون و نصف المليون شهيد ، هذا الهدف تمثل في إسترجاع السيادة الوطنية و بعث الدولةالجزائرية التي غيّبها الإستعمار الفرنسي مدة تزيد عن قرن و إثنين و ثلاثين سنة.

إنّ تأسيس الحكومةالمؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر1958م بالقاهرة يعتبر منعطفا هاما في التطور التنظيمي لثورة التحريربالنظر للدور الكبير الذي لعبته في التعريف بالقضية الجزائرية على الصعيد الدوليحيث تمكنت من كسب تأييد الدول الغربية ، و العربية إلى صفها ، كما ضمّنت الدعم المادي و الديبلوماسيلقضيتها من خلال المشاركة في المحافل الدولية ، و تلبية دعوات الكثير من الرؤساء والحكومات التيدعتها لزيارة دولها.

منذ الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سائر أنحاء الوطن ، و كذلك فيالقاهرة و الرباط و تونس ، أصبحت هذه الحكومة بمثابة الجهاز التنفيذي المختص بالتعامل بإسم الجمهوريةالجزائرية ، و الممثل الشرعي لها و الناطق بإسم شعبها و المسؤول عن قيادة ثورتها سياسيا و عسكرياو ماديا ، و المفاوض بإسمها مع حكومات العالم . فضلا عن كونها مثلت ، و لغاية الخامس جويلية1962م الهيئة الرئاسية للدولة الجزائرية. تعتبر هذه الحكومة حصيلة جهود و أوضاع

محلية و دولية و قد جاء تأسيسها تنفيذا لقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه المنعقد في القاهرة من 22 إلى 28أوت 1958م ، و الذي كلّف فيه لجنة التنسيق و التنفيذ بالاعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ، استكمالا لمؤسساتها و اعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة.

لقد تأسست الحكومة المؤقتة وفقا لمبادئ أول نوفمبر1954 م و التي دعت للوفاء للماضي و تقديس العمل الجليل الذي يقوم به المجاهدون في الداخل لتعبيد طريق الحرية أمام الشعب الجزائري، والعمل على فضح سياسة فرنسا و كشف جرائمها أمام الرأي العام العالمي.كما عملت على إثبات جدارتها و استحقاقها لكي تكون الممثل الشرعي للشعب الجزائريو المفاوض الوحيد و الرسمي مع السلطات الفرنسية ، حيث تمكنت من مواجهة السياسة الديغولية التياختلفت من مشاريع سياسية، وإقتصادية و إجتماعية ، كما تمكنت من تمثيل الجزائر أحسن تمثيل فيالمحافل الدولية، وإستطاعت إستمالة عدة شخصيات عالمية وكسب دعمها رغم عدم إعتراف دولهابالحكومة المؤقتة. لقد فرض أعضاءهابفضل نشاطاتهم على كل المستويات أنفسهم على الساحة الدولية و فرضوا تواجدهم دون انتظار النوايا الحسنة للمستعمر الفرنسي. وقد كانهذا الأخير مجبرا في النهاية على الاذعان بعد مجهوده الحربي الذي لم يدخره يوما ، و الجلوس على طاولة المفاوضات لايجاد حل للقضية الجزائرية .

أسباب اختيار الموضوع:

توفرت لدينا جملة من الاسباب لاختيار هذا الموضوع و دراسته و التعمق في تفاصيله و أحداثه منها:

-أهمية موضوع الدراسة و الذي يتناول هيئة أو مؤسسة من مؤسسات الدولة و التي تأسست في خضم الحرب، و أنشأت مقرا لها خارج أسوار حدودها ، و حملت صفة الشرعية بعد مباركة الشعب الجزائري لها ، كما أرغمت فرنسا و جنرالها ديغول على منح الجزائريين استقلالهم.

-دراسة الظروف الداخلية و الخارجية التي ساهمت في بروز و تأسيس هذه الهيئة، التي كان لها الفضل في التعريف بالقضية الجزائرية في المنظمات الدولية و الهيئات العالمية كهيئة الأمم المتحدة

-معرفة الدور الكبير الذي قامت به سواء كان دورها الديبلوماسي,و تمثيلها للجزائر في المؤتمرات الدولية و زيارة وفودها المستمرة لدول اسيا و الدول الغربية و العربية في المشرق

و المغرب ، و الدول الإفريقية ، أو دورها في مواجهة السياسة الديغولية و إفشال مشاريعها ، التي أريد من خلالها إبعاد الشعب عن الثورة ، وعن ممثليه في الخارج.

-معرفة الدور الذي لعبته في المفاوضات ، و كيف تمكّنت من إجبار ديغول على التفاوض معها

لأنها المفاوض الوحيد باسم الشعب الجزائري ، حيث فرضت نفسها مفاوضا مستقلا ، و كانت تستمد مبادئها من قواها الخاصة دون الرجوع إلى سلطة أخرى غير سلطتها. إنّ فرنسا لم تتنازل للتفاوض معها إلا لأنها وجدت فيها طرفا جديرا بالثقة ، هذه المفاوضات الثنائية هي التي جعلت كل وساطة طرف آخر لا جدوى منها بمعنى أنها قضت على كل خطر يؤدي إلى تدويل القضية

الجزائرية.كذلك محاولة التعرّف على التشكيلات الثلاث للحكومة الجزائرية المؤقتة و الصعوبات التي واجهتها ، فالحكومة المؤقتة الأولى و الثانية كانت برئاسة فرحات عباس ، أما التشكيلة الثالثة فقد كانت برئاسة بن يوسف بن خدة، إلى غاية إعلان استقلال الجزائر ليتولى أحمد بن بلة رئاسة الدولة الجزائرية المستقلة.

-معرفة ردود الفعل حول الإعلان عن تأسيسها و اختلاف وجهات النظر و الاراء بين القادة في الداخل، و مسارعة الدول العربية و الافريقية للاعتراف بها ، أما فرنسا فقد واجهت هذا الخبر بتزايد العمليات العسكرية و الأعمال الاجرامية ، ثم لجأت الى أساليب خبيثة و دنيئة و إشاعة أنّ الثورة الجزائرية تسيّرها أيادي أجنبية.

-ضرورة الاهتمام بدراسة هياكل و مؤسسات الثورة التي ظلّت بعيدة نوعا ما عن اهتمام الباحثين ، و يرجع السبب في ذلك لغياب المادة الأساسية لتناول موضوع بمثل هذه الأهمية .

-محاولة الإهتمام ببعض القضايا الهامة في تاريخ الثورة الجزائرية ، و المتمثلة في إبراز دور العمل الديبلوماسي و كيف ساهم في إنجاحها ، و بالتالي الإشارة إلى الإمكانيات التي يملكها الجزائريون في هذا المجال ، و أنّ الفرد الجزائري لا يحسن حمل السلاح فقط للدفاع عن بلاده بل يجيد الأسلوب الديبلوماسي أيضا.

إشكالية الموضوع:

تم الاعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر1958مفي العاصمة المصرية القاهرة برئاسة فرحات عباس ، الذي كان له شرف تولي رئاستها في عهدتينحيث جعلت هذه الحكومة كأداة لخدمة القضية الجزائرية من الناحية السياسية و الديبلوماسية ، لقد جاء تأسيسها بعد حل لجنة التنسيق و التنفيذ ، و التي تلقت قرارا من المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1957م يفوّضها بتأليف تلك الحكومة ، و ذلك لمواجهة التصريحات الفرنسية الدائمة القائلة بأنها لم تجد ممثلا شرعيا للتفاوض معه لحل النزاع القائم ، كما تأسست لضرورة إنشاء هيئة رسمية تكون لها كلمة الفصل في حل المشاكل الداخلية التي واجهتها الثورة الجزائرية ، و كشف و فضح ألاعيب السياسة الفرنسية أمام الرأي العام العالمي ، و حشد المساعدات و الدعم المادي و المعنوي.

يطرح الموضوع إشكالية رئيسية هي :إلى أيّ مدى استطاعت الحكومة المؤقتة للجمهوريةالجزائرية تحمل عبء الثورة و إيجاد حل للقضية الجزائرية لنيل الاستقلال؟

و للاجابة على هذه الإشكالية وجب علينا طرح مجموعة من الإشكالات الجزئية لمعرفة ملامح الموضوع و التي تتمثل فيما يلي :

-طبيعة الأوضاع الداخلية و الخارجية التي دفعت قيادة الثورة ممثلة في لجنة التنسيق و التنفيذ لاتخاذ قرار انشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ؟

-ماهي الأسس و المبادىء التي قامت عليها الحكومة المؤقتة ؟ و كيف كان رد الفعل من انشاء هذه الحكومة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي؟

-هل يعتبر فرحات عباس هو الشخصية المناسبة لرئاسة الحكومة الجزائرية المؤقتة؟ و هل لشخصيته و ميولاته الاديولوجية دور في بروز الأزمات و الصراعات داخلها؟

-ما السبب الذي جعل الحكومة المؤقتة تغيّر مقرّها من القاهرة أين تم الاعلان عنها الى تونس؟

-كيف واجهت الحكومة المؤقتة السياسة الفرنسية ؟ و ما موقفها من المشاريع الديغولية؟

-فيما تمثل الدور الذي لعبته الحكومة المؤقتة على الصعيد الدولي؟ و كيف أجبرت ديغول على قبول التفاوض؟

عرض الموضوع:

و للإجابة على هذه الإشكالات قسّم الموضوع إلى مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة.

مقدمة:و فيها عرض للموضوع من جوانبه المختلفة .

الفصل الأول: سلّط فيه الضوء على ظروف تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة ، حيث تضمن المبحث الأول الظروف الداخلية و الخارجية التي أدتإلى تشكيلها ، بينما احتوى المبحث الثاني على أهدافها التي أنشئت من أجلها سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي.

الفصل الثاني: تطرق الى تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، فالمبحث الأول تضمّن مراحل تأسيسها ، من فكرة التأسيس إلى تطور الحكومة الجزائرية المؤقتة و المبادىء التي قامت عليها ثم اعلانها. أما المبحث الثاني فقد تناول ردود الفعل حول تأسيسها و تباين المواقف بين الداخل و الخارج، و رد فعل السلطات الفرنسية.

الفصل الثالث:دار حول دورها ، فالمبحث الأول خصّص لدراسة دورها من الناحية الديبلوماسية ، في حين تناول المبحث الثاني دورها في مواجهة السياسة الديغولية ، بينما تناول المبحث الثالث الحديث عن دور الحكومة الجزائرية المؤقتة في المفاوضات الرسمية و غير الرسمية.

و في النهاية خلصنا إلى خاتمة حاولنا من خلالها الوقوف على أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

منهج البحث:

إنّ المنهج المتبع في دراسة هذا الموضوع هو المنهج التاريخي الوصفي ، فبحكم أنّ الموضوع تاريخي كان لزاما علينا اعتماد هذا المنهج لتقرير أحداث و وقائع تاريخية بحتة ،كما اعتمدنا على المنهج التحليلي، و قد سلكناه في دراسة و تحليل الدور الذي قامت به الحكومة الجزائرية المؤقتة على مختلف الأصعدة ، كما استعملناه في مناقشة بعض الموضوعات الأساسية.

مصادر و مراجع الموضوع:

اعتمدنا في هذه المذكرة على جملة من المصادر و المراجع التي تتصل اتصالا مباشرا بالموضوع ، كما اعتمدنا على مراجع ثانوية لها هي الأخرى علاقة بموضوع الدراسة.

فمن بين المصادر المعتمد عليها لدينا: جريدة المجاهد لسان حال جبهة و جيش التحرير الوطنيين و الناطق الرسمي لهما و قد اعتمدنا على عدة أعداد منها، كذلك من بين المصادر

اعتمدنا على كتاب ليل الاستعمار ، و حياة كفاح لتوفيق المدني و كتاب فتحي الديب عبد الناصر و ثورة الجزائر،و كتاب الثورة الجزائرية و القانون 1960-1961م لمحمد بجاوي ،كما اعتمدنا على بعض المذكرات الشخصية لشخصيات كانوا وزراء في الحكومة و أعضاء فاعلين فيها كمذكرات سعد دحلب المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر ، و مذكرات محمد مهري ومضات من دروب الحياة و مذكرات رضا مالك الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956- 1962 م، و مذكرات علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري غيرها من المذكرات.

أما المراجع: فقد اعتمدنا على كتاب عن الثورة في الثورة و بالثورة للطفي الخولي، و جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة لزبيحة زيدان المحامي ،كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954 - 1962 م لمحمد العربي الزبيري ، و كتاب النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لعمر بوضربة ، و كتاب ادريس خضير بعنوان البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962 م، و كتاب مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962 م لـــ : ازغيدي محمد لحسن ، و كتاب التاريخ السياسي للجزائرمن البداية و لغاية 1962 لعمار بوحوش، و غيرها من المراجع التي لا تقل أهمية و التي خدمت الموضوع بشكل جيد.

أما الرسائل الجامعية فلدينا: فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية و مرحلة الاستقلال 1899 -1985م لعزالدين معزة، والثورة التحريرية 1954-1962 م لنظيرة شتوان ، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956 م لأمال شلي .

أما المجلات و الدوريات: نذكر مجلة الذاكرة ، و مجلة المصادر، و مجلة الرؤية ، و مجلة اول نوفمبر.

بالنسبة للمراجع باللغات الاجنبية:

-benjamin stora,histoire de l’algerie contemporaine1830-1988.

-abddelmadjid bel kherroubi,la naissance et la reconnoissance de la republiquealgerienne.

-la diplomatie algerienne de 1830-1962 . centre national d'etudes et de recherches sur mouvement national et la revolution du 1[er] novembre 1954 .alger.

-andemandouze, La revolutionalgerienne pas les textes .

صعوبات الدراسة:

لا يوجد بحث يخلو من الصعوبات لكن لا شك في ارتباطها بامكانيات الباحث و موضوع بحثه . و في دراسة هذا الموضوع واجهتنا مجموعة من الصعوبات لإنجاز بحثنا هذا نذكر منها:وفرة المادة العلمية الخاصة بهذا الموضوع بشكل كبير، مما شكّل لدينا صعوبة التوفيق بين كل المصادر و المراجع ، و الوقوع في الخطأ في بعض الأحيان لانتقاء المعلومات من مصادر معينة، و عدم القدرة في التحكم في المادة العلمية الموجودة و صياغتها بالشكل المناسب.

صعوبة التدقيق في الإحاطة بكل جوانب الموضوع و ذلك لما احتوته فترة حدود موضوع الدراسة من 1958 م إلى غاية 1962 م من أحداث تاريخية مميزة و كثيرة وجب ذكرها و التحدث عنها.

يتطرق موضوع دراستنا إلى الحديث عن هيئة تأسست وقت الحرب و خارج أرضها و مقرها موجود في إحدى الدول القربية المجاورة ، فالحديث عن هيئة بهذا الحجم يتطلب منا استغراق وقت كبير و الإحاطة بكل جوانبها و خباياها ، إلاّ أنّ فترة الدراسة لهذا الموضوع كانت قصيرة مما تعذر علينا التعمق بشكل كبير في هذا الموضوع .

الفصل الأول
ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

المبحث الأول : ظروف تشكيلها

المطلب الأول : الظروف الداخلية

أ- ظروف سياسية

ب- ظروف عسكرية

ج- ظروف اجتماعية

المطلب الثاني : الظروف الخارجية

المبحث الثاني : أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

المطلب الأول : على الصعيد الداخلي

المطلب الثاني : على الصعيد الخارجي

مرت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها ليلة الفاتح نوفمبر 1945[1] وإلى غاية استرجاع حريتها وسيادتها الوطنية في جويلية 1962 بأحداث وتطورات كثيرة وعامة علي مختلف المستويات والأصعدة سواء كانت سياسية أو عسكرية أو إجتماعية وإن كانت هذه الأحداثخاصة بالمستوى الداخلي أو خارجي حيث كان لها تأثير في سير الثورة واستمرارها[2].

إنّ تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958[3] يعتبر أحد أبرز هذه الأحداث الهامة التي عرفتها الثورة الجزائرية حيث كانت حصيلة ظروف وعوامل عاشتها الثورة سواء من الناحية الداخلية أو الخارجية ولذا يمكن أن نبرز جملة من الظروف الداخلية والخارجية التي لعبت دور كبير في ظهور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[4].

المبحث الأول :ظروف تشكيلها

كانت هناك عدّة ظروف داخلية بمختلف جوانبها السياسية والعسكرية والإجتماعية كان لها تأثير فعال ومباشر على سير الأحداث هذه الظروف ساهمت بقدر كبير في تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأولهامايلي:

المطلب الأول:الظروف الداخلية :

أ- **ظروف سياسية:** بموجب قرارات مؤتمر الصومام 20 آوت 1956 تم تشكيلأول جهازتنفيذي رسمي للثورة الجزائرية ألا وهو لجنة التنسيق والتنفيذ [5]هذه اللجنة التي ضمت عند تأسيسها خمسة أعضاء وهم عبان رمضان مكلف بالشؤون السياسية والمالية وكريم بلقاسم [6] مكلف بالتنسيق بين الولايات وقائد للولاية الثالثة وبن يوسف بي خدة مكلف بالاتصالات خاصة مع الاتحادات الطلبة العمال

([1])- فرحات عباس ، ليل الاستعمار ، ترجمة ابو بكر رحال ، دار القصبة ، الجزائر ، 2005 ، ص 166.

([2])- محمد العربي الزبيري ، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954 ، وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007، ص ص 87-88.

([3])- الطيب بن نادر ، الجزائر حضارة و تاريخ ، دار الهدى ، الجزئر ،2008 ، ص 173.

([4])- محمد العربي الزبيري ،كتاب , المرجع السابق ، ص 88.

(5)-نفسه ، ص 88.

([6])-كريم بلقاسم:ولد في 14 سبتمبر 1922 تيزي وزو التحق بحزب الشعب الجزائري في خريف 1945 عندما تم تسريحه من الجيش الفرنسي دخل الحياة السرية نتيجة اصطدامه في حياته النظالية بعائلته ،أصبح مسؤولال لولاية جرجرة كلها سنة 1969 ،كان من الستة التاريخيين الذين فجرو الثورة ،عين في لجنة التنسيق والتنفيذ كان من بين الباءات الثلاث كان رئيس للوفد الجزائري في اتفاقية ايفيان مارس 1962 حكمت عليه محكمة الثورة وهران في 7 ابريل 1969 بالاعدام غيابيا ميتا باحد فنادق المانيا ، (ينظر : محمد عباس ، ثوار ...عظماء ،دار هومة ، الجزائر 2005، ص ص 107-108.)

لإدارة شؤون مدينة الجزائر وسعد دحلب[1]مسؤول عن صحيفة المجاهد والدعاية أمّا العربي بن مهيدي[2] فكان مكلف بالعمل الفدائي على مستوى مدينة الجزائر وعندما تعرضت هذه اللجنة للمضايقة والخناق فقد قررت نقل مقرها إلى الخارج[3].

إنلجنة التنسيق والتنفيذ كانت تشكل من مسؤولين منهم السياسي والعسكري والإخباري و لاستعلاماتي كما ضمّت رجال المواصلات كل هؤلاء كانوا ينسقون مع قائد الولاية بتفويض من لجنة التنسيق والتنفيذ هذه الأخيرة التي اوكلت إليها مهمة تعيين نواب قائد الولاية وكذلك من صلاحياتها فصلهم أو تجريدهم من رتبهم هذه اللجنة اختير أن يكون مقرها داخل الوطن فكانت العاصمة مقر لها ولكن عندما تعرضت للمضايقة كما سبق الذكر تقرر نقل المقر الى الخارج رغم اعتراض بعض الأعضاء[4]كابن مهيدي.

إنّ الحديث عن لجنة التنسيق والتنفيذ يدفعنا إلى التعرض لمؤتمر الصومام الذي انعقد سنة 1956 حيث تعتبر لجنة التنسيق والتنفيذ من بين أجهزتها التي تم تأسيسها لتنظيم الثورة و هيكلتها فانبثقت لجنة التنسيق والتنفيذ التي تعتبر سلطة تنفذية عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية وقد اهتمت بتطبيق العديد من القرارات السياسية والعسكرية التي يتخذها المجلس الوطني للثورة [5]في شهر أوت عام 1956 م اجتمع رؤساء المناطق في مؤتمر بوادي الصومام[6] وقد ترأّس جلسات هذه المؤتمر الشهيد عبان رمضان مع

([1])– سعد دحلب :ولد سنة 1910 بالجنوب ، ناضل في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية التحق بالثورة سنة 1955 ،كان عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ علم 1956 ،وزير لخارجية في الحكومة المؤقتة الثالثة ، شارك في مفاوضات ايفيان سنة 2000، (ينظر : محمد حربي ,الثورة الجزائرية سنوات المخاض ,موفم للنشر الجزائر,2008،ص 193.)

([2])– العربي بن مهيدي :ولد عام 1923 في عن مليلة ، ناضل في صفوف حزب الشعب واصبح من كوادر تنظممه المسلح اعتقل عام 1945 واتهم في قضية المنظمة الخاصة 1950 ، عضو مؤسسة للجنة الثورية للوحدة والعمل وقائد منطقة وهران ، تخلى عن هذه القيادة لفائدة بوصوف ، بعد مؤتمر 20 اوت 1956 حيث عين فيه عضوا في القيادة العليا لجبهة التحرير ، اشرف على نشاط المجموعة المسلحة ، اعتقل من طرف قوات بيجار يوم 23فيفري 1957 ، واستشهد تحت تعذيب ظن (ينظر : محمد حربي ، المرجع نفسه، ص ص 191 – 192.)

([3])– امال شلي ، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954 –1956 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الديث والمعاصر ، اشراف ، د. عبد الكريم بوصفصات ،كلية الآداب والعلوم الانسانية ، جامعة العقيد الحاج لخضر ، باتنة ، 2006 ، ص 401.

([4])– طيب بن نادر ، الجزائر , المرجع السابق ، ص 149.

([5])– عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، الطبعة الاولى ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت 1997 ، ص ص 396–397.

([6])– الزبير سيف الإسلام ، سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر ،المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر ، 1988 ، ص 135.

إسناد الأمانة للشهيد العربي بن مهيدي واستعرض خلاله المؤتمرون النقائص والسلبيات التي رافقت انطلاق الثورة وانعكاساتها على الساحة الداخلية و الخارجية وبعد عشرة أيام من المناقشات أسفرت جلساته عن تحديد الأطر التنظيمية المهمة التي يجب اثراؤها وصيغت هذه الأطر في قرارات سياسية وعسكرية مهمة ومصيرية مست مختلف الجوانب التنظيمية للثورة الجزائرية السياسية والعسكرية والإجتماعية والفكرية. إنّ هذا المؤتمر طوّر العلاقة بين أجهزتها لتكون أكثر استجابة للعمل الثوري وأكثر قدرة على تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني بغض النظر عن سلوك الإدارة الفرنسية[1].

جاء مؤتمر الصومام بعدّة قرارات من بينها مبدأ التسييرالجماعي الذي أعطى الثورة الطابع الديمقراطي المميز لها عن غيرها من الثورات بالإضافة إلى غيرها من القرارات والتنظيمات في الميادين السياسية والعسكرية والإجتماعية[2] كتقييم نتائج وتجارب إثنين وعشرين شهرا من عمرها ووضع إستراتيجية جديدة لها وذلك تقديم تقارير حول وضعيتها بنا في ذلك تقارير الوفود التي لم تتمكن من الحضور ونوقشت كذلك جملة من الاقتراحات حول منهج العمل مستقبلا سياسيا وعسكريا[3].

كما انبثقت عنه هيئتان أساسيتان كما سبق الذكر وهما المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ كذلك كان هناك تحديد موقف الثورة من مختلف القضايا المطروحة آنذاك[4]إضافةإلى عدّة لجان مختلفة مثل لجنة الدعاية والأخبار [5]وهيئة أركان تابعة لجيش التحرير كما تقرر إعتمادها مقاييس عسكرية موحدة لجيش التحرير وتقرر أن تكون كل كتيبة من 110 مجاهدا وكل فرقة من 35 مجاهدا وكل فوج من 11 مجاهدا أمّا الرتب فهي المتفق عليها عالميا.

لقد أكد المؤتمر على مبادئ الثورة والاعتراف باستقلال الجزائر كشرط اساسي لوقف الحرب[6] لقد كرس جانبا هاما من أشغاله لقضية الاعلام حيث أصدر على اثرها وضمن أرضيته مبادئ وقواعد

([1])– عمر سعد الله ،" الحكومة الجزائرية المؤقتة و القانون الدولي الانساني "، **مجلة المصادر** ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954 ، عدد 14 ، الجزائر ، 2006 ، ص ص73–47.

([2])– محمد العربي غراس ،"قالت الجزائر كلمتها ... نعم للثورة المسلحة "، **مجلةاول نوفمبر** ، تصدرها المنظمة الوطنية للمجاهدين ، العدد الثامن ، الجزائر ، 1974 ، ص 28.

([3])– "ايفري مؤتمر الصومام 13 –23 اوت "، **مجلةالرؤية** اعدا د المركز الوطني للبحوث ، تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954 ، مطابع الجزائر ، العدد الثالث ، الجزائر ،ص 221.

([4])– محمد العربي غراس ، قالت , المرجع السابق، ص 28.

([5])– " ايفري مقر مؤتمر الصومام 13 –23 اوت 1956 م" ، **مجلة الرؤية** , المرجع السابق ، ص 222.

([6])– صالح فركوس ، تاريخ الجزائر ماقبل التاريخ الى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى) ، دار العلوم ، الجزائر ، 2005،ص 442..

وأفكار هي في غاية الأهمية من حيث التأسيس وكذلك التوجيه للاعلام الجزائري سواء أثناء الثورة أو بعدها كما أسفرت قرارات تنظيمية ظلّت تطبع السيرورة الاعلامية في البلاد[1].

صحيح أنّ مؤتمر الصومام كان صغيرا في حجمه لكنه كان كبيرا في سمعته ، كما أنّمقرراته كانت تشبه ميثاقا وطنيا أعطى لأول مرة محتوى للثورة الجزائرية وأقّر بأنّها من الشعب وإلى الشعب ، كما أزال فكرة الزعامة ، لقد انعقد في ظروف أهدرت فيها القوات الفرنسية على إزالة الثورة و تصفيتها وعقده في منطقة واد الصومام تلك المنطقة التي اعتبرها العدو أنّها تحت سيطرته فهو يعد انجازا كبير للثورة التحريرية ولأبنائها ، انه وبعد المؤتمر دخلت الثورة الجزائرية مرحلة جديدة من الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي حيث تم توحيد الادارة وتنظيمها ووضع استراتيجية جديدة لها خاصة تلك المتعلقة بجيش التحرير الوطني حيث أنّ الهدف من توحيد النظام السياسي والعسكري هو الوصول إلى الإستقلال الوطني والطريقة التي تمكن من تحقيق هذا الهدف هي الكفاح المسلح [2].

إنّ من بين الظروف السياسية التي كانت وراء تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هو ظهور أزمة داخلية سنة 1957 م تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم وعبان رمضان[3]

حيث إنه في اجتماع CNRA[4] من 20 إلى 28 أوت 1957م اتهم عبان من قبل كريم بلقاسم بإبراز ميولات للاستحواذ على السلطة ، فما كان من كريم بلقاسم إلاأن طلب من فرحات عباس باقتناع عبان بالعدول عن ذلك ، إلا أنّ عبان رمضان كان واثقا من أفكاره[5] بحيث كان من الصعب حمله على التخلي عن معتقداته الثورية وصمم على مواجهة القوات العسكرية وحده فرغم تحذيرات فرحات عباس له ونصحه له إلا أنه كان متشبثا بآرائهوأفكاره التي تسببت له في اكتساب العداء من طرف المحيطين به .

([1])– احمد حمدي ، " مؤتمر الصومام ومهام الاعلام الثوري " ، الاعلام ومهامه اثناء الثورة دراسات وبحوث الملتقى الوطني الاول حول الاعلام والاعلام المضاد ، يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، ص 77.

([2])– ازغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956–1962 ،المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1989 ،ص 137.

([3])– محمد العربي ، كتاب ، المرجع السابق ، ص 89.

([4])– المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهو عبارة عن سلطة تشريعية في الجزائر,يضم 17عضوا دائما و17عضوا اضافيا و هم يمثلون مختلف التشكيلات السياسية المساهمة في العمل الثوري. (ينظر.عمار بوحوش, تاريخ , المرجع السابق,ص395.)

([5])– حميد عبد القادر ، فرحات عباس رجل الجمهورية ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007 ، ص ص 178–179.

لقد تأكدت هزيمة عبان رمضان في اجتماع CNRA خاصة بعد فشل معركة الجزائر[1]،حيث اتهمه العقيد أوعمرانبالعجز عن تموين الثورة في الداخل بالسلاح هو ولجنة التنسيق والتنفيذ كما انتقد على فشل معركة الجزائر و أمام تعنته وتمسكه بأفكاره وانتقاده لتشكيلة لجنة التنفيذ والتنسيق الجديدة[2] ، اجتمع العقداء الخمس في تونس بين 17 و 20 ديسمبر 1957م من أجل ، إيجاد حل نهائي لقضيته وتم الإتفاق على استدراجه إلى المغرب وذلك من أجل مقابلة الملك محمد الخامس ، وعند وصوله هناك طلب عبد الحفيظ بوصوف من اثنين من رجاله باغتياله بكيفية بشعة كان ذلك في 27 ديسمبر 1957 م، تم الإعلان الرسمي عن وفاته في 29 ماي 1958 م، بعد اغتيال عبان رمضان لم يبق على مستوى القمة اية توجهات سياسية بل مجرد دوائر متصارعة [3]، وقد انجر عن هذا الاغتيال آثار سلبية على نفسية بقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ خصوصا فرحات عباس الذي فكر في الانسحاب من عضوية البعثة الخارجية ، لكنه تراجع عن قراره وبرز ذلك بقوله : " بأنّ مكانه بين المسؤولين وإلى جانبهم على الأقل من أجل تفادي ماهو أسوأ ".

إنّ وقوع بعض الأحداث إبان الثورة دلت على تقليص وتراجع روح الثقة ، حيث ظهرت الحركات المناوئة للقيادة وتعتبر قضية محمد العموري من أخطرها [4].

لقد كان محمد لعموري مقيما في جدة ثم انتقل إلى القاهرة وطلب من فتحي الديب مسؤول المخابرات المصرية تقديمه للرئيس المصري جمال عبد الناصر ، حيث قدم له بعد لقاءه تقريرا تحدث فيه عن الخطر الذي يواجه الثورة الجزائرية[5] .

([1])- معركة الجزائر :انتهت باختيار بن مهيدي وخروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر ، هذه المعركة التي قررها بن مهيدي وعبان ، رغم فشلها ، الاانها حققت صدى دولي وتعاطف بعض الاوساط السياسية والثقافية في فرنسا من جراء افشاء اسرار التعذيب المطبق ، (ينظر : حميد عبد القادر ، عبان رمضان مرافعة من اجل الحقيقة ، منشورات الشهاب ،الجزائر ، 2003 ، ص 128.)

([2])- تتكون من : عبان رمضان ، فرحات عباس ، عبد الله بن طوبال ، عبد الحفيظ بوصوف ، كريم بلقاسم ، محمد الدباغين ، محمد الشريف ، عمار اوعمران ، عبد الحميد مهري . (ينظر : الطيب بن نادر , الجزائر , المرجع السابق ، ص 155.)

([3])- حميد عبد القادر ، فرحات ، المرجع السابق ، ص ص 181 -184.

([4])- محمد العربي الزبيري ، كتاب ، المرجع السابق ، ص 89.

([5])- عمار جرمان ، الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال ، دار الهدى ، الجزائر ، 2007 ، ص 149.

والدليل كما قال أنّ القيادة جلبت ضباطا جزائريين كانوا ضمن الجيش الفرنسي واستبدلت بهم الضباط والقياديين الاوائل او تصفيتهم وقد اعتبر العموري نفسه ضحية من ضحايا هذه السياسة ، حيث أنه تم إبعاده ونفيه نحو جدة [1].

إنّ مؤامرة العموري ترجع جذورها الى فيفري 1958 م عندما قررت لجنة التنسيق والتنفيذ إنشاء لجنة التنظيم العسكري في غار ديماو بتونس ووجدة بالمغرب وعندما تأكد نجاعة الكوم الشرقي[2] تقرر حله بأمر من كريم بلقاسم فعلقت مهام القائد وجرد مساعديه من رتبهم وتم نفيهم إلالى القاهرة وبغداد هذه العقوبات هي التي غذت المؤامرة فحدثت اتصالات كما سبق الذكر بين محمد لعموري وفتحي الديب وأخبره عن استياء جمال عبد الناصر واستعداد الحكومة المصرية لمساعدته بالاسلحة والذخيرة [3] ، بعد لقاء فتحي الديب مع لعموري انضم مصطفى لكحل[4] أحد المناهضين لمؤتمر الصومام وأحمد نواورة الى المؤامرة ثم عمارة بوقدور ومساعده عواشرية وحاول لعموري الاتصال بجماعة الداخل خاصة العقيد عميروش الذي لم يخف تذمره من فكرة اولوية الداخل على الخارج لكنه لم يفلح فاقتصرت المؤامرة على جماعته[5] .

تم اكتشاف المؤامرة في الوقت المناسب ويعود الفضل في ذلك ومعرفة تفاصيلها الى المناضل الليبي سالم شلبك الذي كان يحسن اللغة الأمازيغية الشاوية وكان لعموري في ضيافته ، فلما تحدث لعموري عبر الهاتف مع جماعته باللغة الأمازيغية ذات اللهجة الشاوية فهم سالم شلبك ماقاله لعموري ، بحيث كان سالم شلبك مخلصا للثورة وعندما لاحظ أنّ شيئا ما يعقد قد يمس الثورة أبلغ القيادات[6] ّلما تمكن محمد لعموري من الالتحاق بالكاف بتونس واجتماعه بجماعته هناك طلبت قيادة الثورة آنذاك ، أو

([1])– نفسه ، ص 149.

([2])– الكوم الشرقي:كان بقيادة محمد السعيد ومساعديه هم : العقيد محمد لعموري ، عمارة بوقلاز ، مصطفى بن عودة وعواشرية محمد ، (ينظر : حميد عبد القادر ، فرحات,المرجع السابق ،ص 206.)

([3])– علي كافي ، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946 –1962 ، الطبعة الاولى ، دار القصبة الجزائر ، 2011 ، ص ص 34–35

([4])– قيادة المنظمة العسكرية قبل انشاء هيئة الاركان العامة لجيش التحرير الوطني في جانفي 1960,كان هناك هيئتان للقيادة العسكرية واحدة في الشرق و الثانية في الغرب . (ينظر.رضا مالك ,الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956–1962, ترجمة فارس غصوب ,الطبعة الاولى , دار الفارابي,لبنان,2003,ص 66.)

([5])–حميد عبد القادر ، فرحات,المرجع السابق ، ص 206.

([6])–علي كافي ، مذكرات , المرجع السابق ، ص35.

مايعرف بالباءات الثلاث وهم كريم بلقاسم ، لخضر بن طوبال ، عبد الحافيظ بوصوف من الرئيس لحبيب بورقيبة هذه الجماعة على أساس أنّها خارجة عن القانون وأدخلوا السجن [1] .

وقد تم إعدام العقيدين محمد لعموري ونواورة والرائدين عواشرية ومصطفى لكحل في ليلة 15 الى 16 مارس 1959 بعد محاكمة ترأسها العقيد هواري بومدين [2] وبحضور منجلي والعقيد صادق[3] .لقد رفض بعض أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ طريقة معالجة الأزمة وتمت المطابقة في اجتماع للجنة التنسيق والتنفيذ بضرورة استدعاء المجلس للثورة الجزائرية من أجل اعادة الأمور إلى نصابها لأنّ العقداء زرعوا الفوضى[4] .

يعد مجيئ الجنرال ديغول [5] إلى هرم السلطة في فرنسا إثر حوادث 13 ماي 1958[6] عاملا هاما يضاف إلى العوامل التي سبق ذكرها ، حيث أنّ هذه الحوادث قام بها الضباط الفرنسيون معلنين بذلك عن انقلاب عسكري بقيادة الجنرال جاك ماسو [7] وأعلنوا استلامهم الحكم [8] فهذه الحوادث هي عبارة عن مظاهرات استعرض قوة ضد التخلي عن الجزائر فرنسية وتحولت بسرعة الى اضطرابات ، فارتفعت الهتافات باسم الجنرال ماسو ، وحوصر مقر الحكومة فتشكلت لجنة انقاذ عام برئاسة ماسو

([1])–عمار جرمان ، الحقيقة ، المرجع السابق ، ص 153.

([2])–هواري بومدين:مساعد عبد الحفيظ بوصوف ثم عقيد للولاية وعضو المجلس الوطني للثورة التحريرية ،قائد هيئة اركان العامة لجيش التحرير 1959 –1962 نائب رئيس المجلس ووزير للدفاع من 1962 الى 1965 ، رئيس مجلس الثورة في 1965 ثم ثاني رئيس للجمهورية 1976 –1978 ، (ينظر : محمد كواسي ، الكواسي , ترجمة جيلالي خلاص ، دار القصبة ،2007، ص 132.)

([3])– حميد عبد القادر ، فرحات ، المرجع السابق ، ص 207.

([4])– محمد العربي الزبيري ، كتاب ، المرجع السابق ، ص 90.

([5])– الجنرال ديغول :مولود في 22 نوفمبر 1890 تخرج من الكلية العسكرية كضباط سنة1912 ،شارك في الحرب العالمية الاولى والثانية ، برز كشخصية وبطل عسكري مقاوم في بداية الاربعينيات اسس الجمهورية الخامسة الفرنسية ،عندما كانت الثورة في عامها الرابع ، (ينظر : عبد المجيد عمراني ، جان بول سارتر والثورة الجزائرية ، مكتبة كنزة ،الجزائر (د.ت) ، ص ص 120–122.)

([6])– محمد العربي الزبيري ، كتاب ، المرجع السابق ، ص 90

([7])– جاك ماسو:قائد الفرقة العاشرة للمظليين والذي يعتبر احد المعجبين بهتلر وموسيني ، القى العديد من الحاضرات على تلاميذته والتي دعى فيها الى ممارسة التعذيب للحصول على المعلومات لانه خبير في الحرب السيكولوجية ،(ينظر :نظيرة شتوان ، الثورة التحريرية : 1954–1962 ، الولاية الرابعة نموذجا ، اطروحة دكتورة غير منشورة ، جامعة تلمسان ، كلية الاداب والعلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، 2007–2008 ،ص ص 496–497.)

([8])– ادريس خضير ، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830 –1962 ، الجزء الثاني ، دار الغرب ،الجزائر ، 2005 ، ص 245 .

وموافقة سالان[1] . لقد دخل العسكريون في تمرد صريح على السلطة المركزية ، و وافقوا على قرار لجنة الإنقاذ بأن تحمل على عاتقها إقامة حكومة إنقاذ عام ، كما أنّ ماسو وجه نداء إلى الجنرال ديغول هذا الأخير الذي أعلن استعداده لتسلم السلطة الجمهورية حيث تم تنصيبه في الأول من جوان وفي الثالث منه حصل على الصلاحيات المطلقة لمدة ستة أشهر [2] ، فشلت أحداث 13 ماي أو الثورة كما يسميها أبطالها لأنهم كانوا يتصورون أنها المفتاح الأوحد لجميع الأبواب التي أغلقت في وجه فرنسا وأنها مفتاح الإنتصار على الثورة التحريرية وكذلك مفتاح التخلص من شبح الهزائم التي تلاحق جيوش فرنسا منذ عام 1939 م والتخلص كذلك من حمولة الجمهورية الرابعة [3] ، لقد أعاد ديغول بعودتهالقوة للنظام الفرنسي بعد تدهوره [4] ، واضطرابه واعتمد أساسا على الحل العسكري للقضاء على الثورة الجزائرية وتحقيق طموحات المعمرين .

إضافة إلى المناورات السياسية للمشاريع الاقتصادية الخادعة والتي تجسدت في مشروع قسنطينة الذي بدأت بوادره بالحديث عن سياسة الإصلاحات بهدف تحسين ظروف معيشة السكان الجزائريين .

لقد بدأ ديغول منذ صائفة 1958م في التحضير لإجراء إستفتاء حول دستور خامس للجمهورية الفرنسية والذي تم إجراءه يوم 26 سبتمبر 1958 م، وفي هذه الظروف شرعت لجنة التنسيق والتنفيذ في دراسة ملف تحولها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل مواجهة سياسة ديغول داخليا سواء عسكريا أو سياسيا وإيجاد جهاز سياسي شرعي يمكنها من أن تساهم في التعجيل بعملية المفاوضات وإيجاد تسوية سلمية [5] .

ب- ظروف عسكرية :

لقد كانت الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية خلال هذه الفترة جد حرجة وصعبة للغاية وهذا ما اجمعت عليه جميع المصادر والدراسات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع.

([1])- سالان:جنرال فرنسي شارك في حرب فرناسا في الهند الصينية ، من معرضي استقلال افلجزائر ، شارك في انقلاب الجنرالات افريل 1961 ضد ديغول مع جوهر شال دزيلر ، دخل العمل السري بتاسيس المنظمة السرية العسكرية ، (ينظر : نظيرة شتوان ، الثورة ،المرجع السابق ، ص 497)

([2])- رضا مالك ، الجزائر ،المرجع السابق، ص ص 358 -359 .

([3])- "ذكرى اخرى تضاف الى غيرها من الذكريات"، **المجاهد** ، لسان حال جبهة التحرير الوطني ، العدد42، 18 ماي 1959 ،ص4.

([4])- خلقت الثورة الجزائرية لفرنسا ازمة متعددة الجوانب وعجز في الميزانية وانهيار اقتصادي وخسائر في الأرواح وأزمة سياسية .(ينظر: ادريس خضير ، البحث ،المرجع السابق ، ص 249.)

([5])- محمد العربي الزبيري ، كتاب ، المرجع السابق ، ص ص 90-91.

ففي سنة 1958 م تلقت الثورة ضغطا عسكريا من طرف الجيش الفرنسي وفرق الأمن بمختلف وحداتها حيث أصبحت المبادرة من جانب الوحدات العسكرية الفرنسية التي تأقلمت مع أسلوب الحرب الثورية وقد عانى القادة في الداخل من السياسة العسكرية الفرنسية وأصبح حماس أول نوفمبر يتناقص .

كما نجد أنّ قوات جيش التحرير الوطني قد تعرضت لخسائر كبيرة في الأرواح داخل الوطن وعلى الحدود المسيجة والمكهربة [1]– خط موريس –[2]هذا الخط كلف جيش التحري الكثير من أيام العمل الإضافية و خسائر في الأرواح والتأخر في وصول شحنات الأسلحة إلى المجاهدين في الداخل ، مما اضطربهم إلى توسيع الهجمات التي كان يقوم بها المجاهدون في الداخل من أجل امتلاك السلاح وترعه من الفرنسيين[3] .

ونتيجة لعدم تمكن جيش التحرير من اختراق خط موريس وللتقليل من فقدان الكثير من الشهداء الذين ارادوا اختراقه لجلب السلاح كان لزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ ايجاد مخرج آخر وهذا ما جعلها تنشئ لجنة العمليات العسكرية COM[4].

كذلك سادت روح الفوضى وعدم الانضباط لدى جيش الحدود واصبحت الخصومات واضحة بين ضباط جيش التحرير وذلك لأسباب عديدة منها إقدام كريم بلقاسم على فتح مناصب سامية في هياكل جيش التحرير الوطني ، وهذا ما جلب له عدة مشاكل واتهم بالجهوية وبدأ يفقد نفوذه شيئا فشيئا داخل صفوف التحرير على الحدود ، مما جعله رفقة القادة النافذين في لجنة التنسيق والتنفيذ يسعون لإيجاد حل مناسب .

كما شرعت قوات الإحتلال العسكرية في تطبيق حق المتابعة ضد جنود جيش التحرير الوطني عبر الحدود ، وذلك لتطبيق أوامر سلان الذي أصدر أمرا بحق المتابعة للمجاهدين وهذا ما تسبب في مجزرة ساقية سيدي يوسف بتونس [5].

([1])– محمد العربي الزبيري ، كتاب ، المرجع السابق ، ص 91.

([2])–خط موريس:انشئ عام 1957 وهو عبارة عن شبكة هائلة من الاسلاك الشائكة وستة خطوط مكهربة عرضها 12 متر اما طولها فهو يمتد على طول الحدود الشرقية من اول نقطة في الشمال على شاطئ البحر شرق مدينة القالة الى اقصى نقطة في الجنوب وهي قرية تقرين وهو مكهرب بقوة 15 فولط وارضيه مزروعة بمئات الالغام المضادة للافراد ، (ينظر : محمد العيد مطمر ، هواري بومدين رجل القيادة الجماعية ، دار الهدى ، الجزائر ، 2003 ، ص 38.)

([3])– الغالي الغربي ، "نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية" الاسلاك الشائكة المكهربة ، دار القصبة ، الجزائر ، 2009 ، ص39.

([4])– عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، دار الحكمة للنشر، الجزائر,2010 .

([5])– محمد العربي الزبيري ، كتاب ، المرجع السابق ، ص ص 93 –94.

قامت السلطات الفرنسية بقنبلة قرية سيدي يوسف بالحدود الجزائرية التونسية بطائرات ميراج وكان ذلك في 8 فيفري 1958م ، وقد خلف هذا القصف الكثير من الخسائر المادية والبشرية [1] حيث استشهد 79 شخصا من بينهم عشرون طفلا واحدى عشر امرأة ومئة جريحبالإضافة إلى تدمير كلي للمرافق الحيوية لهذه القرية وكان الهدف منه هو ضرب تضامن التونسيين مع القضية الجزائرية وفك الإرتباطات التاريخية والنضالية بين الشعبين وذلك بالتأثير عليها سياسيا وعسكرياوقد جوبه هذا العدوان بسخط ورفض الدول العربيةوالدول المحبة للسلم والأمن لأنه وقع على دولة ذات سيادة وعلى شعب أعزل وآمن في بلاده ، وهذا ارن دلّ على شيئ فإنّما يدل على مدى توتر أعصاب فرنسا التي أصبحت تكن العداء وتشك في كلّ إنسان أينما كان بأنه ينتمي إلى جيش التحرير الذي عجزت عن التخلص منه ووضع حد لهجماته المتكررة.

نجاح هجومات 20 اوت 1955م حيث تم التخطيط لهجومات الشمال القسنطيني من طرف قادة الثورة.وجمع المسؤولون الذين عاصروا تلك الأحداث أنّ زيغود يوسف [2] هو صاحب فكرة الهجوم والإنتفاضة حينما إختمرت الفكرة في ذهنه نقلها إلى مساعديه الأقربين وفي مقدمتهم لخضر بن طوبال [3] حيث كان يقول زيغود يوسف "إن القمع الأعمى يوّلد القمع الأعمى والعنف يوّلد العنف "[4].ومن بين الأهداف التي حدثت من أجلها هجومات 20 أوت 1955 م نذكر :

- احباط سياسة سوستال بأحداث نهائية بين الشعب الجزائري والمستعمرين وادارةالاحتلال التي تمثلهم
- وضع الثورة أمانة في أيدي الشعب .

([1])-"ذكريات و مآثر الذكرى ال 39 لمجزرة ساقية سيدي يوسف "، **مجلة أول نوفمبر** ،المنظمة الوطنية للمجاهدين ،العددان 151-152 ،الجزائر، ص 39.

([2])- زيغود يوسف: كان حداد في منطقة قسنطينة انضم الى حزب الشعب بعد الحرب العالمية الثانية اعتقل سنة 1950عضوا في لجنة ل 22 ثم خلف ديدوش في المنطقة الثانية سنة 1955 استشهد في سبتمبر 1956 قرب سيدي مزغيش ، (ينظر :حميد عبد القادر ، فرحات,المرجع السابق ، 306.)

([3])- لخضر بن طوبال:ولد سنة 1923 بمدينة ميلة انضم الى حزب الشعب ثم المنظمة الخاص شارك في تأسيس جبهة التحرير الوطني عين وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة الاولى والثانية ثم وزير للدولة في الحكومة الثالثة ساند بوصوف في صراعه مع السياسيين وهو من الذين اتخذوا قرار تهميش عبان ، ساهم في مفاوضات ايفيان ، بعد الاستقلال فضل الابتعاد عن السياسة ، (ينظر : حميد عبد القادر ، المرجع نفسه ، ص ص 308-309.)

([4])- محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر 1942 -1992 ، الجزء الثاني، دار هومة ، الجزائر ، (دت) ، ص 51.

- الفرز بين الثورة وأنصارها والاستعمار وأعوانه .
- فك الحصار عن الولاية الأولى بعد وصول رسالة تصف خطورة الوضع بالمنطقة وتشديد الحصار عليها .
- مساعدة الوفد الخارجي في مساعي تدويل القضية الجزائرية .
- إعطاء نفس جديد للنشاط الاعلامي والدبلوماسي .
- إعلان التضامن مع الشعب المغربي الشقيق في الذكرى الثانية لإبعاد الملك محمد السادس ونفيه إلى مدغشقر [1] .

ج- ظروف إجتماعية:

إنّأوضاع الشعب الجزائري قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت سيئة ، سواء تعلق الأمر بالداخل أو على الحدود التونسية والمغربية[2] . كما أنّ هذه الأوضاع كانت امتدادا للظروف التي عاشها الشعب الجزائري قبيل اندلاع الثورة وكانت سببا مباشر في تفجيرها .

حيث نجد في تقرير السياسة العامة الذي أعدّه فرحات عباس يوم 20 جوان 1954 م إلى أنّ تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جاء تلبية لمطالب الشعب المستعجلة [3] ، حيث نلاحظ أنه في الجانب الاقتصادي كانت الأقليةالأوروبية تعيش حياة رغد وتكدس الأموال أمّا حالة الشعب الجزائري الاقتصادية لاتنفك من ناحيتها تسير من سيئ إلى أسوا فالجهاز الإقتصادي الاستعماري بعدما أغدق الشعب في بؤس كبير بسياسة تعتمد على الإستغلال والتفقير نتجت عنها أسوأ النتائج في المجال الاجتماعي [4].إنّ السياسة الفرنسية اعتمدت على منح الأراضي الزراعية للمعمرين مما أدى إلى نتائج عادت بالنفع على كبار هؤولاء المستعمرين الذين ازدادت مساحات أراضيهم اتساعا حيث انتقل متوسط حيازة الكولون الواحد منهم من 89 هكتار سنة 1929 م الى 108 هكتار سنة 1952[5].

([1])- محمد عباس، ثوار ،المرجع السابق ، ص 353.

([2])- محمد العربي الزبيري، كتاب ، المرجع السابق ، ص 94.

([3])- نفسه ، ص 94.

([4])- عبد الحميد زوزو ، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة ، دار هومة ، الجزائر ، 2009 ، ص 189.

([5])- بن داهة عدة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 -1962 الجزء الثاني ، الجزائر ، 2008 ، ص 402.

كذلك نجد أنّ التجار والصناع الجزائريين لم تكن لهم أنشطة متاحة بل كانوا عرضة لمختلف أنواع القمع الاقتصادي والمضايقات كالمصادرات والضرائب الفادحة والحرمان من القروض ورخص الاستيراد والتصدير مما أدى إلى وجود مايقارب مليون جزائري بدون عمل ولامورد مالي [1].

إنّ الإجراءات العسكرية الفرنسية التي اتخذتها فرنسا كان لها أثر كبير على الوضعية الإقتصادية والاجتماعية للسكان الجزائريين خصوصا مع توسيع نطاق المناطق المحرمة وإقامة المحتشدات قصد عزلهم عن جيش التحرير حيث بلغ عددها ثلاثة وسبعين محتشدا بالولاية الثانية في حين كانت تشكل المناطق المحرمة ثلثي مساحة الولاية [2].

فبالإضافة إلى الحالة المزرية والفقر المدقع الذي عانى منه الشعب الجزائري بمختلف شرائحه الاجتماعية ، عانى كذلك من تدهور الأوضاع الصحية وانعدام الرعاية الصحية إلاّ في التجمعات الحضرية التي فيها كثافة سكانية أوروبية مثل مدينة الجزائر وهران وقسنطينة التي يوجد بها حوالي 1145 طبيب في حين لجا اغلبية الجزائريين للوسائل التقليدية للعلاج[3] .أما فيما يخص الوضع الثقافي فقد انتشرت الأمية التي كانت ضاربة أطنابها بين صفوف الجزائريين [4]، إضافة إلى الحرمان واللامساواة المطبقة من طرف الإدارة الاستعمارية لمنع الجزائريين من التعليم وذلك لاعتقادهم أنّ التعليم يخلق الوعي واليقظة ومقاومة الاحتلال والمطالبة بالحقوق السياسية [5].

وحسب مأأشار إليه تقرير عن الوضعية العسكرية فإنّ إنشاء الحكومة المؤقتة كان من أجل رفع معنويات الشعب جراء معاناته الإجتماعية والاقتصادية والثقافية هذا الأخير الذي كان يأمل في دعم خارجي جاد وهو ما كان يمكن لهذه الهيئة السياسية أن تحققه ، كما سعت فرنسا في هذه الفترة الى خلق طبقة بورجوازية حليفة للاستعمار الفرنسي من أجل استهداف ولاء الشعب للثورة وتجسد هذا المبتغى في السياسة الديغولية في شقها الاقتصادي والاجتماعي وهو ما تخلص في مشروع قسنطينة 1958 م.

([1])– غالي غربي ، فرنسا والثورة الجزائرية 1954 –1958 ، غرناطة للنشر ، الجزائر ، 2009 ، ص 46.

([2])– عمر بوضربة ، النشاط , المرجع السابق،ص 30.

([3])– غالي غربي ، فرنسا ،المرجع السابق ، ص ص 46 –47.

([4])– عبد الحميد زوزو ، المرجعيات ، المرجع السابق ، ص 189.

([5])– غالي غربي ، فرنسا ، المرجع السابق ، ص ص 47 –48.

كما شنت المصالح النفسية المختصة في الجيش والادارة الفرنسية حربا نفسية على أفراد الشعب الجزائري ، ومن بين هذه المصالح المكاتب الإدارية المختصة SAS[1]التي انشأت سنة 1955 م والتي استهدفت التركيز على المرأة الجزائرية والشباب معتمدة على الوسائل الدعائية كالصحافة المكتوبة والاذاعة والسنما ، لقد سعت هذه المصالح الى الضغط على الشباب الجزائري ومحاولة زرع فكرة اليأس فيه وإحباط عزيمته بنشر أخبار عن ندرة السلاح لدى الثورة وعن خط الموت على الحدود ، كما اعتمدت على فكرة صرف اهتمامه عن الثورة وذلك عن طريق تكوين مؤطرين متشبعين بالفرنسية ، كما دفعت البعض إلى الانحراف كشرب الخمور وممارسةالدعارة [2].

المطلب الثاني : الظروف الخارجية

كان للظروف الخارجية دور وتأثير بارزان في دفع قيادة الثورة ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ للتفكير الجاد في مسالة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية والتي يمكننا أن نذكر أهمها :

- الضغوط التي تعرضت لها الثورة الجزائرية من طرف دولتي تونس والمغرب الأقصى، حيث أنّ فرنسا أعلنت حق المتابعة العسكرية لجيش التحرير الوطني عبر الحدود ، وكذلك كثرة تواجد

-

-

- عناصر الجيش الجزائري في تراب الدولتين مما أدى إلى تزايد التصعيد في المغرب لعربي حيث قامت فرنسا بقنبلة ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958 م، هذا ما جعل تونس والمغرب الأقصى تقومان بإعادة بعث فكرة ندوة مغاربية والتي عقدت بطنجة المغربية بين 27 و 29 افريل 1958 م . إنّ خوف تونس والمغرب الاقصى من امتداد الحرب إلى بلديهما دفعهما لمحاولة احتواء الثورة الجزائرية عن طريق دفعها للمفاوضات[3] .

- كذلك بالإمكان اعتبار عودة ديغول الى السلطة اثر حوادث 13 ماي 1958 بالجزائر ظرفا خارجيا هاما إذ أنّ هذا الأخير سعى إلى محاصرة الثورة وعزلها دبلوماسيا ، كما أراد القضاء عليها

([1])- انشاها الحاكم العام جاك سوستال يوم 28 سبتمبر 1955 ، بلغ عدد هذه الاقسام الادارية المتخصصة سبعمئة قسم اداري متخصص وقد اقيم كل قسم اما بداخل القرية او بجوارها وذلك من اجل الحضور الدائم في اوساط السكان والعمل على استمالتهم لقضيته ولبرنامجه السايسي كم انشات من اجل التجسس داخل المحتشدات ،(ينظر : عمار جرمان ، الحقيقة , المرجع السابق ، ص ص 114–116.)

([2])- عمر بوضربة ، النشاط ، المرجع السابق ، ص ص 30 –31 .

([3])- محمد العربي الزبيري ، كتاب ، المرجع السابق ، ص ص 96 –97.

والاحتفاظ بالجزائر فرنسية كما اعتبر الرجل القوي القادر على خوض غمار الحرب والقضاء على العصاة [1].

– دعوة اعمر اوعمران في تقريره إلى لجنة التنسيق والتنفيذ إلى ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية كخطة هجومية دبلوماسية قصد الإستفادة من الصراع بين الشرق و الغرب في إطار الحرب الباردة لكسب الدعم المادي والمعنوي في المحافل الدولية [2].

– زيادة النشاط السياسي والدبلوماسي للثورة والحصول على تاييد معظم الدول العربية والدول الصديقة في العالم ، هذا النشاط كان موازيا للكفاح المسلح الذي خاضه الشعب الجزائري في داخل الجزائر وعلى التراب الفرنسي وهو كفاح جاء كرد فعل على السياسة الاستعمارية المطبقة في الجزائر .

– تاثير الثورة على السياسة الفرنسية الداخلية ، وتوالي سقوط حكوماتها الواحدة تلوى الاخرى [3].

حكومة بييرمانديس فرانس : وهواشتراكي راديكالي من نوفمبر 1954 – 5 فيفري 1955 [4]: فوجئت باندلاع الثورة ولم تعلم بمفجريها لذلك اعتقلت الكثير من أعضاء الحركة انتصار الحريات الديموقراطية، كما أرادت القضاء عليها منذ بدايتها واعتبرتها داخلية وأنّها جاءت من الخارج كما امتازت سياستها بالمحافظة على الآلة العسكرية وتقويتها كما اعتمدت على مشروع اصلاحي يهدف الى فصل الشعب عن الثورة لكن بدون جدوى [5].

حكومة ادغارفور فيفري 1955 جانفي 1956 : وهو راديكالي اشتراكي[6] وقد جاءت هذه الحكومة على إثر سقوط الحكومة السابقة بسبب الثورة وبعد تعيين ادغارفور أرسل قوات إضافية إلى الجزائر لتعزيز القوات الموجودة هناك ، كما أمر الحاكم العام للجزائر جاك سوستالبإعطاء وعود للشعب الجزائري لتطبيق مبدأ المساواة ، وضع الحقوق واطلاق سراح بعض أعضاء اللجنة المركزية السابقة في حركة الإنتصار قصد تهدئة المواطنين وإبعادهم عن الثورة وفصل المجاهدين عن الشعب كما طبقت هذه

([1])– ادريس خضير ، البحث ، المرجع السابق ، ص 359.

([2])– عمر بوضربة ، النشاط ،المرجع السابق ، ص41.

([3])– عمر سعد الله ،الحكومة ، المرجع السابق ، ص 74.

([4])– عفرون محرز ، مذكرات من وراء القبور وقائع ماساة مبيتة ، ترجمة الحاج مسعود ، الجزء الاول ، دار هومة ،الجزائر ، 2008 ، ص 456.

([5])– عمر سعد الله ، الحكومة ،المرجع السابق ، ص ص 74 –75.

([6])– عفرون محرز ، مذكرات ،المرجع السابق ، ص 456.

الحكومة حالة الطوارئ في كل من الاوارس وشمال قسنطينة والقبائل وبالجزائر العاصمة لمدة ستة اشـــهر [1].

ولقد حلت هذه الحكومة نظر لمعارضة المستوطنين ثم اعلن البرلمان عن انتخابات جديدة يوم 2 جانفي 1956 .

حكومة غي مللي جانفي 1956 – 21 افريل 1957 م: كانت سياسة غي مللي تتلخص في النقاط التالية : إيقاف القتال وإجراء انتخابات والتفاوض مع من تعززهم تلك الإنتخابات من العملاء والنواب المزيفين غيرأنّ جبهة التحرير الوطني رفضت ذلك وأصرت على اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر وتوقيف عملياتها العسكرية ضد الشعب ، وتأليف حكومة جزائرية للتفاوض على أساس الاستقلال[2] .

حكومة بورجيسمونوري مارس 1957 – 30 سبتمبر 1957 م: تعتبر هذه الحكومة هي أول من طرح قانون الإطار ، وهو ما ميز سياسة بورجيسمونوري الذي كان وزيرا للدفاع في عهد غي موللي وهو الذي شرع في وضع هذا المشروع وقدمه للبرلمان فرفضه وسقطت حكومته .

حكومة فيليكس غايار نوفمبر 1957 –افريل 1958 م: استدعى فيليكس غايار لتأليف الحكومة بعدما اشتدت الأزمة الجزائرية و أكثر ما ميز سياسته هو كثرة هزائم فرنسا العسكرية في الجزائر ، وفي المحافل[3]الدولية وازداد عليها الضغط مما أدى إلى سقوطها في افريل 1958 م.

حكومة بيير فليملانافريل – ماي 1958 م: أنشأت هذه الحكومة في ظروف صعبة للغاية كثرت فيها الإضطرابات داخل فرنسا والجزائر ، ولم تستطع الصمود فسقطت بسرعة مذهلة أمام قوة الثورة وصمودها ولم تتضّح سياسة بيير فليملان نظرا للسرعة التي سقطت بها .

وآخر حكومتين فرنسيتين شهدتهما حرب الجزائر هي حكومة ديغول الأولى والجمهورية الرابعة 1 جانفي الى 28 ديسمبر 1958 م، وقد ألّف ديغول حكومته الأولى في 4 جوان 1958م إثر انقلاب عسكري كاد أن يدخل فرنسا في حرب أهلية [4].

بإنهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة ومجيء ديغول إلى الحكم وذلك بمساعدة الجيش له يمكن أن نعتبره معطى جديد سيغير معطيات الصراع الجزائري الفرنسي وفي هذا الإطار ومن أجل كسب نظامي تونس والمغرب وعزل جبهة التحرير عنهما قام ديغول بتقديم تنازلات وإخلاء المراكز العسكرية الفرنسية

([1])– عمر سعد الله ، الحكومة ،المرجع السابق ، ص75.

([2])– صالح فركوس ، تاريخ ،المرجع السابق ، ص 443.

([3])– عمر سعد الله ، الحكومة ، المرجع السابق ، ص 76.

([4])– نفسه ، ص 76.

لصالح تونس والمغرب ، ومن الظروف الدولية التي دفعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إنشاء الحكومة المؤقتة ، الأحداث الهامة التي شهدها العالم العربي عموما ، حيث حدث تعاطف كبير بين البلدين تونس والجزائر حكومة وشعب نتيجة للعدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958 ، كذلك ما عرفه المشرق العربي من وحدة بين مصر وسوريا [1]، وقد كان هذا الحدث تحقيقا لأمنية الأجيال المتعاقبة للأمة العربية التي كانت تعاني من ويلات التمرد الذي دفعها إلى الضعف أمام الأعداء ، وكان الجزائريون أكثر العرب تطلعا إلى هذه الوحدة لتكون سندا قويا في حرب التحرير ولتكون دعم يساعد الثورة في مواجهة دولة يدعمها الحلف الأطلسي والغرب بكامله[2].

كذلك نجاح الثورة العراقية في 14 جويلية 1958 التي أدّت إلى التخلص من النظام الملكي العميل لنوري سعيد وموقف عراق الثورة الإيجابي من الثورة الجزائرية[3]كل هذه الظروف سواء كانت داخلية أو خارجية هي التي أملت على قيادة الثورة في لجنة التنسيق والتنفيذ الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لتسيير شؤون البلاد في الداخل والخارج ولتوقف المناورات الفرنسية تجاه القضية الجزائرية .

المبحث الثاني :أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية :

كان للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عدة أهداف أنشئت من أجل تحقيقها على الصعيد الداخلي والخارجي نذكرها :

المطلب الأول: على الصعيد الداخلي :

محاولة حل مشكل القيادة وذلك بتحقيق نوع من الإنسجام والوحدة التي لطالما كانت لجنة التنسيق والتنفيذ تفقدها ومن ذلك التخلص من سلبيات الماضي [4]، فالغرض أو الهدف من إنشاءها حسب عباس فرحات هو إيجاد حلول ناجحة لتلك الصراعات التي كانت تحدث بين الأشخاص والقيادات داخل الثورة والتي أدّت إلى تربع كريم بلقاسم على عرش الزعامة والسيطرة عليها مع إبقاء كل من بن طوبال وبوصوف متربصين به كما أنّ الجميع كان يسعى لكسب المزيد من النفوذ والمراكز العالية ، أما عبان

([1])- محمد العربي الزبيري ، كتاب ، المرجع السابق ، ص ص 99-101.

([2])- محمد مهري ، ومضات من دروب الحياة ، مؤسسة الشروق الجزائرية ، 2002 ، ص ص 76-77.

([3])- محمد العربي ، كتاب ، المرجع السابق ، ص 101.

([4])- عمر بوضربة ، النشاط ،المرجع السابق ، ص 38.

رمضان [1]فقد أراد أن تكون هناك قيادة جماعية تقوم عليها الثورة الجزائرية لا أن تقوم على الزعامة التي أضرّت بالجزائر كثيرا في عهد مصالي الحاج [2]. بمعنى محاولة التخلص من الصراع بين السياسيين و العسكريين[3] .

- نجد كذلك أنّه من الناحية العسكرية كانت هناك مشكلة الأسلحة التي كانت من اخطر المشاكل التي واجهتها الثورة خلال سنة 1958 م، حيث أنه و بعد أن قامت السلطات الفرنسية بإقامة خط موريس على الحدود الجزائرية التونسية ، والجزائرية المغربية أصبحت هناك صعوبة في إدخال الأسلحة إلى التراب الوطني ، ومن ذلك فإنّ أول هدف برمجته الحكومة المؤقتة من الناحية العسكرية هو إيجاد حل لمشكل التسليح وتقوية القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني[4] .

- كان الهدف من إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية هو مواجهة سياسة الجمهورية الخامسة بزعامة الجنرال ديغول والتي تصبّ في اتجاهين وبشكل متوازي ، على المستويين السياسي والعسكري وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي وإعطاء نفس ثاني للثورة في ظروف تغيرت فيها معطيات الصراع الجزائري الفرنسي .

- اعادة زرع روح التفاؤل والأمل لدى فئات الشعب الجزائري الطامحة إلى اعلان حكومة وطنية شرعية تواصل الثورة من خلالها على كسب المزيد من الدعم [5].

- إنّ تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كان هدفه رد فعلي وعلني على ذلك التحدي الذي جاءت به الحكومة الفرنسية الإستعمارية وفرضته على الشعب الجزائري عندماأعلنت الحكومة

([1])–عبان رمضان: ولد عام 1920 في عائلة متواضعة من الدجورة في القبائل الكبرى ، اهتم بالنضال من اجل الاستقلال منذ عام 1945 اعتقل عام 1950 كمناضل في حزب الشعب والتحق بمجرد اطلاق سراحه 1955 بجبهة التحرير الوطني التي اصبح احد مفكريها وهو الذي اعطى جبهة التحرير الوطني مؤسساتها وبرنامجها ،اكسبته سياسته عداء بن بلة وبوضياف وكريم بلقاسم وبوصوف ، استدرج الى كمين له بالمغرب ، حيث تم خنقه في ديسمبر 1957 بامر من بوصوف وزبانية جهاز الامن ، (ينظر : محمد حربي ، الجزائر ،المرجع السابق ، ص 189.)

([2])– مصالي الحاج :ولد في ماي1898بتلمسان,دخل الكتاب و حفظ القران الكريم,التحق بالمدرسة الفرنسية ,شارك في مظاهرات ضد الخدمة العسكرية الاجبارية سنة1918.في سنة 1923سافر الى باريس ،اسس جمعية الاخوة الاسلامية ثم حزب نجم شمال افريقيا.بعد حله تغيرت تسميته الى حزب الشعب,ثم حركة انتصار الحريات الديموقراطية سنة1946 بعد الثورة انشا حركة سياسية معادية للثورة و هي الحركة الوطنية الجزائرية ،ترك الحياة السياسية بعد الاستقلال الى غاية وفاته في 3جوان1974. (ينظر :نظيرة شتوان ، الثورة ،المرجع السابق، ص ص496–497.)

([3])– حميد عبد القادر ، فرحات،المرجع السابق ، ص 188.

([4])– عمر بوضربة ، النشاط ،المرجع السابق ، ص ص 38 –39.

([5])– نفسه ، ص 40.

الفرنسية سياسية الاندماج التام وأخذت توافي تنفيذها عن طريق إرغام الشعب الجزائري على المشاركة في الإستفتاء الذي تقوم بإجرائه يوم 28 سبتمبر حول الدستور الفرنسي الجديد [1].

– إعادة بعث الوجود الجزائري الرسمي ، مجسدا في الدولة الجزائرية المحتلة منذ جويلية 1830 وهو ما جسّد وفاءها للماضي .

المطلب الثاني: على الصعيد الخارجي :

إنّ الظروف التي أنشئت فيها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت متميزة وحرجة بالنسبة للثورة الجزائرية لهذا فقد احتلت الأبعاد الدبلوماسية والدولية عموما قسما هاما من أهدافها المسطرة والتي يمكننا إيجازها في النقاط التالية :

– مواجهة السياسية الخارجية للجنرال شارل ديغول واستعادة المبادرة منه ومحاولة تدارك الصعوبات النتي كانت تعاني منها الثورة في الداخل وذلك بتحقيق الانتصارات دبلوماسية وهو ما عنه عمر اعمران[2] في تقريره إلى لجنة التنسيق والتنفيذبضرورة التعجيل[3] بالإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة ، وذلك كخطوة هجومية من الناحية الدبلوماسية .

– من أجل توفير أداة شرعية ورسمية مع فرنسا وتكذيب إدعاءات ديغول الذي كان يتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري للتفاوض معه ، وهذا ما عبّر عنه فرحات عباس في رسالته إلى جمال عبد الناصر ، وذلك قبيل الإعلان عن تأسيسها حيث قال : "هذه الحكومة ستكون عاملا من العوامل المساعدة على ايجاد حل سلمي"[4].

– الاعتراف بالحكومة المؤقتة و لو ضمنيا في المؤسسة العالمية وهذا ما حدث عندما استطاع الوفد الجزائري من عرض القضية الجزائرية وللمرة الرابعة على هيئة الأمم المتحدة في دورتها الثالثة عشر .

([1])– ادريس خضير ، البحث , المرجع السابق ، ص ص 267 – 268

([2])– عمر اوعمران:ولد في دوار فريغات"ذراع الميزان"يوم19 جانفي1919 ,اشتغل في الفلاحة ,تطوع في الجيش الفرنسي,انخرط في صفوف حزب الشعب في مارس1941 حكم عليه بالاعدام لكنه استفاد من العفو العام في 1946 .شارك في تفجير ثورة اول نوفمبر كنائب لكريم بلقاسم في المنطقة الثالثة ,شارك في مؤتمر الصومام ,اسندت له مهمة التسليح ,عين رئيسا لبعثة الجبهة بتركيا في الحكومة المؤقتة الأولى انتخب نائبا في المجلس الوطني التاسيسي لكنه انسحب.(ينظر: محمد عباس، ثوار ،المرجع السابق، ص ص173 –174 .)

([3])– محمد العربي الزبيري ، كتاب ، المرجع السابق ، ص 103.

([4])– عمر بوضربة ، النشاط ،المرجع السابق ، ص 41.

– الإعتراف بحق الشعب الجزائري في الإستقلال ووجوب التفاوض بين الطرفين حيث صوّتت الجمعية بأغلبيةالثلثين بحق الشعب الجزائري في الإستقلال كما أوصت بالتفاوض من أجل السلام[1] .

– محاولة جبهة التحرير الوطني الإستفادة من الوضع الدولي آنذاك بالصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، دون أن ينجّر عن ذلك تبعية الجزائر لأيّ من المعسكرين بمعنى الإستفادة من الدعم المادي والديبلوماسي للدول الإشتراكية مع المحافظة على إستقلالية القرار السياسي الجزائري [2].

– أنّ الهدف كذلك من إنشاءها هو كما عبّر عنه أحمد توفيق المدني بقوله بأنّ المقصود من إنشاء الحكومة هو إقناع الرأي العام العالمي بأنّ المفاوض الجزائري موجود وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة[3] .

–أن الهدف الأساسي لها هو تحقيق الإستقلال والتمّكن من ابداء صوتها في وسط عالمي والاستعداد لهذا العمل [4].

يمكننا اعتبار الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة الجزائرية سنة 1958م هو محاولة لاعادة بعث للدولة الجزائرية وإحياءها من جديد وأنّ شخصية الجزائر أو الدولة الجزائرية لم تنتف ولم تزل نهائيا بعد قضاء الإستعمار الفرنسي على المقاومات والإنتفاضات الشعبية وهذا ماجعل جلّ الدول تعترف بها وتساندها[5] خاصة بعد ما قامت دبلوماسيتها بشرح القضية الجزائرية في الأوساط الدولية وعملت على كسب تأييدالرأي العام الدولي ، هذا التعامل الذي انتهجته الثورة الجزائرية بصفة عامة والحكومة المؤقتة بصفة خاصة مع الإستعمار الفرنسي ، أربك السلطات المدنية والعسكرية الفرنسية مما عرضها للانتقادات اللاذعة من طرف الأوساط الفرنسية والتي من خلال الكثير من القنوات الإعلاميةالتي فضحت الإدعاءات وحملات التضليل وإخفاء حقيقة الأمور عن المواطن الفرنسي وفداحة الخسائر المادية والبشرية التي ألحقت بفرنسا خلال السنتين الأوليتين من اندلاع الثورة الجزائرية [6].

([1])– فوزية بوسباك ، "الثورة الجزائرية في المحافل الدولية "، **مجلةالذاكرة** ،المتحف الوطني للمجاهد ، العدد الثالث ، الجزائر,1995 ، ص 165.

([2])– عمر بوضربة ، النشاط ،المرجع السابق ، ص 41

([3])– ادريس خضير ، البحث ،المرجع السابق ، ص 267.

([4])– نفسه ، ص 267 .

([5])– عمر بوضربة ، النشاط ، المرجع السابق ، ص ص 40–41.

([6])– الغالي غربي ، " الاستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام 1956 –1957 " ،**مجلةالرؤية**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954 ، العدد الثالث ،الجزائر ، ص ص 70 –71.

الفصل الثاني

تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

المبحثالأول:مراحل تأسيسها

المطلب الأول : فكرة التأسيس

المطلب الثاني تطور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

المطلب الثالث : مبادئها وأسسها

المطلب الرابع :إعلانها

المطلب الخامس : رؤساؤها ونقل مقرها

المبحث الثاني : ردود الفعل حول تأسيسها

المطلب الأول : موقف الداخل

المطلب الثاني : موقف فرنسا الاستعمارية

المطلب الثالث : المواقف الدولية

1- موقف الدول العربية
2- موقف الدول الشيوعية
3- موقف دول العالم الثالث
4- موقف الدول الغربية الرأسمالية

مر تأسيسالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بمراحل بعد أن تهيئة لها كل الظروف الداخلية والخارجية ، وبعد استشارة عدة دول شقيقة عن هذا الأمر تم الإعلان عن ميلادها ، والتي حلّت محل لجنة التنسيق والتنفيذ ، كما سنتناول التركيبة البشرية التي احتوتها وسبب نقلها من القاهرة نحو تونس كذلك ردود الفعل حول تأسيسها والمواقف المتباينة من طرف الدول سواء كانت عربية أو غربية وردّت فعل السلطات الفرنسية التي اتبعت كل الطرق المتاحة إليها للقضاء عليها واعتبارها غير شرعية .

كما سنوضح المبادئ والأسس التي اعتمدت عليها والتي هي نابعة من مبادئأول نوفمبر 1954 ، هذه الحكومة التي حضيتبتأييد شعبي بكل فئاته عبّرت عن رغبتها في نقل القضية الجزائرية إلى الخارج وكسب دعم الرأي العام العالمي ، وضمان حقوق الشعب الجزائري واسترجاع حريته .

كما حرصت على أن تكون له الكلمة الفاصلة والحق في صياغة الأوضاع النهائية للدولة الجزائرية .

المبحث الأول : مراحل تأسيسها

كانت كل الظروف مواتية للإعلان عن ميلادها ، فالوضع الصعب الذي عانته الثورة الجزائرية كان له تأثير كبير في إتخاذ إجراء كفيل بدراسة الموضوع بجدية بعد أن كانت هذه الفكرة محل دراسة منذ فترة ، وتم الإعلان عن تأسيسها بالقاهرة وتونس والرباط في نفس الوقت ، ثم بدأت الاعترافات تتوالى من طرف العديد من الدول ، هذه الحكومة التي عرفت ثلاثة تشكيلات من 1958 م إلى غاية 1962م وقامت على جملة من الأسس والمبادئ التي حرصت على تطبيقها .

المطلب الأول : فكرة التأسيس

لقد ظلت فكرة التأسيس تراود قادة الثورة منذ عام 1956 م[1]،حيثتبلورت هذه الفكرة خاصة بعد اختطاف الزعماء الخمسة [2].

[1]– محمد بجاوي ، الثورة الجزائرية والقانون 1960 –1961 ، الطبعة الاولى ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2005،ص105.

[2]– وهم : احمد بن بلة ، محمد خيضر ، محمد بوضياف ، حسين آيت حمد ، الصحفي مصطفى الاشرف .(ينظر : الطيب بن نادر ، الجزائر، المرجع السابق ، ص 159.)

يوم 22 أكتوبر 1956 م، وهذا بهدف الرّد على العدوان الفرنسي الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها [1] .

وفي عام 1957 م طرحت للنقاش بصورة جدّية من خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي عقد في القاهرة في السابع والعشرين من شهر أوت 1957 م، حيث فوّض في هذا اللقاء القرار إلى لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيلها.

ثم جاء مؤتمر طنجة [2]فأوصى بعد مشاورة حكومتي تونس والمغرب بإقامة حكومة بالمنفى [3] كما كان للظروف التي عاشتها الثورة آنذاك تأثير كبير في اتخاذ الإجراءات اللازمة بدراسة الموضوع بأكثر جدية ، حيث أنه و مع بداية سنة 1958 م أصبحتالأوضاع داخل لجنة التنسيق والتنفيذ جد مقلقة خاصة عندما تم الإعلان عن مقتل عبان رمضان من طرف الباءات الثلاث وحدوث الأزمة في لجنة التنسيق والتنفيذ ، هذه الأخيرة التي أدتإلى فقدان الثقة بين عناصرها.ومن ذلك وجب إيجاد جهاز جديد يعيد الثقة لها ولأعضائها .

وفي ربيع 1958 م أعلن السيد فرحات عباس عند اجتماعه في سويسرا يوم 8 فيفري 1958 أنّ موضوع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هو قيد الدراسة . وفي 4 أفريل 1958 م أعلنت لجنة التنسيق والتنفيذ عن إنشاء نواتها وذلك بإنشائها لثمانية مصالح وزارية كما أسست لجنة لدراسة فكرة إمكانية تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية من طرف عمر أعمران وكريم بلقاسم ولخضر بن طوبال وفرحات عباس ، وهذا من خلال الفترة الممتدة من جويليةإلى سبتمبر 1958م . وقد نتج عن هذه الاستشارات والتقارير ضرورةتأسيسها ، ذلك لأن كل الظروف الداخلية والخارجية تسمح ذلك [4].

المطلب الثاني : تطور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

لقد تشكلت ومنذالإعلان عن أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ثلاث حكومات متتالية:

أ- **التشكيلة الأولى 19 سبتمبر 1958 جويلية 1959م**

---

[1]– محمد العربي الزبيري ، كتاب ، المرجع السابق ، ص 105.

[2]– انعقد هذا المؤتمر بالمملكة المغربية في افريل 1958 حيث طرح للنقاش فكرة تاسيس حكومة مؤقتة جزائرية على الصعيد المغاربي بين ممثلي جبهة التحرير الوطني وممثلي عن حزب الاستقلال المغربي ودستور تونسي .(ينظر : نفسه ،ص 106).

[3]–محمد بجاوي ، الثورة ، المرجع السابق ، ص 105.

[4]– محمد العربي الزبيري ، كتاب ، المرجع السابق ، ص ص 106 –107.

ضمت هذه الحكومة الأولى كلا من : فرحات عباس رئيسا للجمهورية الجزائرية المؤقتة وكريم بلقاسم نائبا له،والدكتور الأمين دباغين وزيرا الخارجية ،أمّا عبد الحفيظ بوصوف فقد تكفل بوزارة الاتصالات والمخابرات ولخضر بن طوبال بوزارة الداخلية ،كما كانت وزارة الشؤون الاجتماعية من نصيب بن يوسف بن خدة ،ووزارة الإعلام[1]من نصيب محمد يزيد[2].وتم تنصيب أحمد توفيق المدني على رأس وزارة الشؤون الثقافية،أما وزارة المالية فكانت من نصيب أحمد فرنسيس[3]،كما تم تعيين مساجين فرنسا وهم : رابح بيطاط[4] ،آيت أحمد و بوضياف في مناصب وزراء الدولة .كما عيّن ثلاث كتاب دولة وهم : لمين خان وعمر اوصديق[5]، ومصطفى سطنبولي[6]أما وزارة التسليح فكانت من نصيب محمود شريف[1]

.

([1])عمار بوحوش ، التاريخ ، المرجع السابق ، ص ص 475-476 .

([2])-محمد يزيد: كان عضوا في حزب الشعب عندما ذهب الى فرنسا عام 1945،ثم كاتبا عاما لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين ، فعضو اللجنة المركزية لحزب الشعب ، كما كان ممثلا لقيادة حركة الحريات في فرنسا .اصبح وزيرا للاعلام في الحكومة الجزائرية 1958-1962 ثم عضو المجلس الوطني ثم عضو في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير1979-1984 (ينظر:حميد عبد القادر، فرحات، المرجع السابق، ص297 .)

([3])-احمد فرنسيس: ولد سنة 1912 بمدينة غليزان، دكتور في الطب. التحق بالثورة رفقة فرحات عباس سنة 1955 . عين في منصب وزير المالية في الحكومة المؤقتة الاولى و الثانية. ثم عمل في الديبلوماسية .بعد الاستقلال عين وزيرا للمالية لفترة.(ينظر:نفسه، ص307 .)

([4])-رابح بيطاط: ولد عام 1925 بقسنطينة ،عضو في المنظمة السرية ، قائد للمنطقة الرابعة ،شارك في الحكومة المؤقتة 1958 عضو في المكتب السياسي لجبهة التحرير . في سنة 1965 اصبح وزيرا للدولة ثم وزيرا للنقل ، و رئيس للجمعية الوطنية سنة 1976 .(ينظر: نفسه، ص 302 .)

([5])-عمر أوصديق: ولد بمنطقة القبائل، انضم الى حزب الشعب الجزائري، عضو اللجنة المركزية ل:ا.ح.د ، عضو المجلس عين سفيرا. (ينظر: عمر بوضربة، النشاط، المرجع السابق، ص 164 .)

([6])-مصطفى سطنبولي: ولد في 10 مارس1920 بمعسكر،انخرط في حوب شمال افريقيا،و حزب الشعب الجزائري، دخل السجن عدة مرات، عين مسؤولا في مركز القيادة للمنطقة السادسة بالولاية الخامسة، عين في الحكومة المؤقتة الاولى، توفي في 20 افريل1984 .(ينظر،كمالبوطارن، "كاتب دولة في الحكومة المؤقتة في طي النسيان" ،**مجلة أول نوفمبر**، المنظمة الوطنية للمجاهدين، عددان 151-152 ، الجزائر 1997، ص ص 9-10)

وقد ضمت هذه التشكيلة كل التوجهات السياسية من العلماء والمركزيين وأعضاء انتصار الحريات الديمقراطية ،إلا أنّالعقيد اوعمران قد أبعد عنها بسبب الانتقادات التي كان يوجهها [2]وقد عرض اسمين لرئاسة الحكومة المؤقتة الجزائرية وهما كريم بلقاسم الذي يعد من التاريخيين والدكتور الأمين الدباغين الذي كان رئيس البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني إلا أنهما رفضا ،فالأول تم رفضه من طرف لخضر بن طوبال ،وعبد الحفيظ بوصوف للحفاظ على التوازن معه ،والثاني تم رفضه من قبل المختطفين الخمس ،خاصة احمد بن بلة [3]،وبعد نقاشات طويلة تم اختيار اسم فرحات عباس[4] .

---

[1]-محمود الشريف: ولد عام 1914 بتبسة، عضو في لجنة التنسيق و التنفيذ، وزير للتسليح و التموين في الحكومة المؤقتة الاولى.(ينظر: عمر بوضربة، النشاط، المرجع السابق، ص 166 .)

[2]-حميد عبد القادر، فرحات، المرجع السابق، ص ص 203-204 .

[3]-احمد بن بلة: ولد بمغنية عام 1916 ،انضم الى حزب الشعب الجزائري، تراس المنظمة الخاصة سنة 1949 ،اعتقل سنة1950 ،مسؤول عن التسليح في الوفد الخارجي لجبة ت.و ،اعتقل مع رفقائه في عملية الاختطاف للطائرة، عين وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة الاولى، نائب لرئيس الحكومة في العهدتين 1 ،2 ، أول رئيس للجمهورية الجزائرية.(ينظر: محمد حربي، الجزائر، المرجع السابق، ص 186.)

[4]-عمر بوضربة ، النشاط، المرجع السابق، ص 48 .

ترجع الأسباب في إختياره إلى أسباب إستراتيجية وسياسية حيث يعتبر سياسيا محنكا في ميدان المفاوضات ومعتدلا مقارنة بغيره من قادة الثورة الجزائرية .لما عرف بثقافته السياسية الواسعة التي تمكنه من إعطاء وزن دبلوماسي للثورة ومواجهة سياسة الجنرال ديغول[1] .

لقد تعرضت تشكيلتها الأولى لعدة مؤامرات ،كما اتهم رئيسها بالتساهل في بعض القضايا ،وظهرت الصراعات على الزعامة بين كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال والرغبة في الانقلاب على فرحات عباس من طرف كريم بلقاسم ،أما يوسف بن خدة فلم يكن مناصر لسياسية فرحات عباس حيث أكد على ضرورة وضع برنامج عمل ثوري يقوم على التوجهات الاشتراكية [2].

ب- التشكيلة الثانية :18 جوان 1960 –أوت 1961م

تقرر تشكيل حكومة مؤقتة جديدة من أجل ضمان شرعية الثورة ،فعين لجنة مكونة من :محمدي السعيد وهواري بومدين وسعد دحلب لتشكيلها وتعيين الوزارة والرئيس ،مع أن كريم بلقاسم أصّر على أنه المؤهل الكفء لرئاستها وذلك لكونه العضو التاريخي الوحيد من اللجنة الثورة للوحدة والعمل الذي لايزال موجودا[3]،كما طالب بإنشاء سلطة جديدة قوية مهمتها إدارة الحرب [4]،لقد ضمت هذه التشكيلة كل من :عباس فرحات رئيسا ،وكريم بلقاسم نائبا للرئيس ووزير الشؤون الخارجية ،احمد بن بلة نائب الرئيس ،ونفس المنصب كان لمحمد بوضياف ،أما وزارة الداخلية فكانت من نصيب لخضر بن طوبال و بوصوف اهتم بوزارة الاتصالات والاستخبارات ،أما احمد فرنسيس فكان وزيرا للمالية ،ووزارة الشؤون الاجتماعية كانت من نصيب[5] عبد الحميد مهري [6]،أما محمد يزيد فكان وزيرالإعلام ،ومحمدي السعيد

---

(1)-عمار بوحوش، التاريخ، المرجع السابق، ص 476 .

(2)-حميد عبد القادر، فرحات، المرجع السابق، ص ص227-228 .

(3)-سعد دحلب، المهمة، المرجع السابق، ص ص 107-113 .

(4)-احمد توفيق المدني، حياة كفاح، الجزء الثالث، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982، ص 436 .

(5)-سعد دحلب، المهمة، المرجع السابق، ص 113 .

(6)-عبد الحميد مهري: ولد سنة 1925 بقسنطينة ناضل في صفوف حركة الانتصار للحريات الديموقراطية،التحق بالجبهة، عين كممثل في دمشق ثم وزيرللعلاقات الافريقية في الحكومة المؤقتة.(ينظر:حميد عبد القادر، فرحات،المرجع السابق، ص 308 .)

وزيرا للدولة ،كذلك نفس المنصب شغله كل من :محمد خيضر وحسين ايت احمد ،ورابح بيطاط .وعهدت وزارة الحرب إلى لجنة وزارية مكونة من :كريم بلقاسم وبوصوف ولخضر بن طوبال ،كما تم إنشاء مجلس عام للأركانبقيادة هواري بومدين[1]

ج- التشكيلة الثالثة :سبتمبر 1961- أوت 1962م

لقد أراد كل أعضاء المجلس الوطني للثورة تغيير الرئيس وبالتالي تغيير أسلوب الكفاح بعد فشل المفاوضات وتزايد تسلط المنظمة السرية المسلحة[2].

التي لجأت إلى استعمال العنف والإرهاب ضد الجزائريين ،وغضب أعضاء قيادة الأركان الحربية من عجزهم في اجتياز حاجز الحدود الذي يمنعهم من خوض المعارك ضد الجيش الفرنسي ،وحاجز الإستيلاء على السلطة في الخارج ،كما دعى بن خدة يوسف إلى تشكيل حكومة ضيقة مشكلة من خمسة أعضاء وتنصيبها في الجزائر لإثارة حماس المقاومين وحفظ الثقة والبحث عن اتفاق بين جميع القادة [3].

كما قرر المؤتمرون ضرورة انتهاج سياسة جديدة تتميز بالشدة والإصرار على مطالبهم وعدم التنازل عنها وضرورة إبعاد العناصر المعتدلة ذات التفكير الفرنسي وتعويضها بأخرى قادرة على مواجهة المواقف الفرنسية بصلابة [4].

عيّن المجلس الوطني للثورة لجنة مكونة من محمد بن يحي وبوداود عمار مسؤول جبهة التحرير الوطني في فرنسا ،ومحمدي السعيد للتشاور واقتراح حكومة جديدة .حيث تشكلت هذه الأخيرة[5]من

([1])-سعد دحلب، المهمة، المرجع السابق، ص 113 .

([2])-منظمة ارهابية أسسها الجنرالات سال، صالان و جوهروزيلر بهدف الانقلاب العسكري ضد حكم ديغول و كان ذلك في 22 افريل 1961 . ارتكبت عدة جرائم في حق الجزائريين كالتقتيل الفردي و الجماعي و قتل المساجين و تنفيد التفجيرات ، كما ضاعفت عملها الاجرامي بعد توقيع اتفاقية ايفيان في 18 مارس 1962 .(ينظر: عمارة عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، الجزء الثاني ، دار المعرفة، الجزائر، 2009 ، ص 345 .)

([3])-سعد دحلب، المهمة، المرجع السابق، ص ص 134-135 .

([4])-فتحي الديب، عبد الناصر ، المرجع السابق، ص 529 .

([5])-سعد دحلب، المهمة، المرجع السابق، ص 136 .

يوسف بن خدة الذي حل محل فرحات عباس في رئاستها كما عوض سعد دحلب كريم بلقاسم في وزارة الشؤون الخارجية ،حيث كلف هذا الأخير بمنصب نائب رئيس المجلس ووزير الداخلية وعين أحمد بن بلة نائباللرئيس ، و نفس المنصب شغله محمد بوضياف (1).

أما حسين آيت أحمد ،ورابح بيطاط ومحمد خيضر ،فقد أوكلت إليهم مهمة وزراء دولة ،بينماعبد الحفيظ بوصوف وزيرا للتسليح والاستخبارات ،أما محمد يزيد فكان وزيراللإعلام ،ومحمدي السعيد وزيراللدولة (2)،ونفس المنصب شغله لخضر بن طوبال كمّا ألحقت وزارة المالية والشؤون الاقتصادية ببن يوسف بن خدة حتى تكون للرئيس وسيلة للمراقبة وبعض الصلاحيات على الباءات الثلاث (3).

المطلب الثالث :مبادئها وأسسها

عندما نمعن النظرفي البيان الذي أصدرته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في يوم 26 سبتمبر حول سياستها العامة نجد أنها قد قامت على مبادئ وأسس معينة ،وقع الإعلان عنها بوضوح ويمكن أن نجمل المبادئفيما يلي :

–المبدأ الأول :الوفاء للماضي وهنا جملة من التواريخ التي عرفتها الجزائر نذكر تاريخيين مهمين وعظيمين ربط بينهما بيانها في عباراته الأولى ،وهما تاريخ 1830م وتاريخ 1957م التاريخ الذي اندثرت فيه آخر دولة جزائرية أمام الغزو الفرنسي ،والتاريخ الذي انبثقت فيه أول دولة جزائرية في نهاية هذه الغزو.فالجزائريون يشعرون بالحاجة إلى هذا الربط ،ويشعرون أن ماضيهم يشكل قوة عظيمة الأهمية بالنسبة لمعركتهم الحاضرة .ورغم أن فرنسا حاولت محو الدولة الجزائرية من الخرائط الرسمية للدول إلا أنها بقيت حية في قلوب أبنائها بفضل تضحيات المجاهدين.

– المبدأ الثاني :والذي ألحت عليه الحكومة في بيانها وهو موقفها من الشعب الجزائري ونضاله العظيم الذي يقوده منذ أربع سنوات كاملة ،حيث أرادت في أول بيان أصدرته هو التوجه إلى الشعب الذي صمد في وجه المستعمر منذ دخوله الجزائر .كما وجهت تحية للشهداء الذين عبّدوا طريق الحرية للشعب

---

(1)–alistair horne ,histoire de la guerre d'algerie, Edition dahlab, Paris, 1980 .p 494 .

(2)-عمار بوحوش، التاريخ، المرجع السابق، ص 587 .

(3)-سعد دحلب، المهمة، المرجع السابق، ص 137 .

والتفافه حول ثواره حيثتمكنت الثورة من أن تخطوا خطوة جديدة وحاسمة في طريق نضالها السياسي ،وهي تأليف حكومة للجمهورية الجزائرية[1] .

– المبدأالثالث : تعهدها أمام الشعب الجزائري بتحقيق الحرية والعدالة والتحرير الاجتماعي [2].

– المبدأ الرابع :إعلان المسؤولية التي تتحملها فرنسا في هذه الحرب أمام الملأ وذلك باعتدائها على الدولة الجزائرية وانتهاك مقدسات الشعب وادعائها فرنسته وإصرارها على محاولة تأييد احتلال 1830 بوسائل الإجراموالإرهابوالإبادة الجماعية .كما أن هذا المبدأ يعد كذلك نداء علنيا أمام العالم موجه إلى فرنسا بأنّ الحكومة الجزائرية الشرعية التي تمثل الشعب الجزائري[3] وتقود كفاحه مستعدة للدخول معها في مفاوضات لتضع حدا للحرب ،وتقرر كذلك حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير مصيره بيده.

– المبدأ الخامس :وهو توضيح رسمي يتعلق بالسياسة الخارجية التي سارت عليها الثورة حتى الآن والتي لن تحيد عنها الحكومة في المستقبل إزاء المغرب العربي ،والأقطار العربية الشقيقة ،وتؤكد الحكومة إيمانها بالوحدة الفيدرالية المغربية ،وبأنّ الجزائر جزء لايتجزأ من العالم العربي وبأنّ معركة الجزائر مطلب يخلو من التعصّب الديني الذي كانت تشير إليه فرنسا دائما .

– المبدأ السادس :تحديد سياستها فيما يتعلق بتسوية القضية الجزائرية مع فرنسا والأقليات الأوروبية وذلك بتعهدها بمنحهم حق المواطنة ،وكل الضمانات الأساسية لمصالحهم المشروعة ،إذارغبوا فيها ،أما إذا رغبوا أن يبقوا كفرنسيين فسيكون نظامهم نفس نظام الأجانب المعمول به في جميع أقطار العالم المتحضّر.

كما تطرقت كذلك إلى علاقتها مع فرنسا في حالة استقلالها ،حيث أوضحت أن العلاقة ستقوم على أساس المساواة معها ومع غيرها من دول العالم ، كما أعلنت عن احترامها لميثاق الأمم المتحدة وحقوق

([1])-"أسس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و مبادئها،" **المجاهد**، لسان حال جبهة و جيش التحرير الوطنيين ،عدد 40 ، 10 اكتوبر 1958 ، ص 4 .

([2])-نبيل بلاسي، الاتحاد العربي و الاسلامي و دوره في تحرير الجزائر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية ، 1990 ، ص 201 .

([3])-"أسس"، **المجاهد**، المرجع السابق، ص ص4–5 .

الإنسان ،واتفاقات جنيف الخاصة بأسرى الحرب .وهذه المواثيق بالنسبة لها عبارة عن القاعدة الأساسية لها في الميدان الدولي[1].

المطلب الرابع :إعلانها

نظرا للظروف التي كانت تعيشها الثورة الجزائرية على الصعيدين الداخلي والخارجي ومحاولة تجاوز للخلافات الشخصية التي كانت تحدث بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وأخذ طلب العقيد اوعمران بعين الاعتبار لإيجاد حل لمشكلة تمرير السلاح والصعوبات التي كان يواجهها المجاهدون ومعاناتهم من خط الموت والرغبة في إيجاد مكاسب جديدة للقضية الجزائرية كل ذلك دفع بلجنة التنسيق والتنفيذ من تلقاء نفسها وبتفويض من المجلس الوطني للثورة إلى تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة[2]حيث تكفل عبد الحميد مهريبالإعلان عن إنشاءها في مقر لجنة التنسيق والتنفيذ في القاهرة ،كما أعلن عن أعضائها بداية برئيسها فرحات عباس.ثم الاتصال بالدول الشقيقة وإعلامها بالقرار من أجل كسب التأييد والدعم والاعتراف من طرفها فتم إبلاغ فتحي الديب ،بعدها زيارة المملكة المغربية من طرف لمين دباغين والعقيد بوصوف لتبليغ ملكها بالقرار المتخذ ،أما كريم بلقاسم ومحمود شريف فقد زارا تونس وأطلعا رئيسها بالخبر .كما تم تسليم بيان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ليلة الإعلان عنها لكل السفارات العربية بالقاهرة والى الرئيس جمال عبد الناصر[3].

وقد تم الإعلان عنإنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958م لتحل محل لجنة التنسيق والتنفيذ [4]وكان ذلك بالقاهرة عاصمة مصر في حفل كبير حضر فيه جمع غفير من الصحفيين وسفراء بعض الدول العربية ،كما حضرته وكالات الأنباء وقد قام الرئيس فرحات عباس بقراءة بيان التأسيس ،كما تم تنظيم حفلين آخرين في كل من تونس والرباط .كما تم في حفل الإعلان عن

([1])-نبيل بلاسي، الاتجاه، المرجع السابق، ص ص 201-202 .

([2])-عمار بوحوش، التاريخ، المرجع السابق، ص ص474-475 .

([3])-عمر بوضربة ، النشاط، المرجع السابق، ص 46 .

(4)-benjamin stora , histoire de l’algerie contemporaine 1830-1988 , casbah edition , alger 2004,p180.

تأسيسها مبادرة بعض الدول بتسجيل اعترافاتها كالجمهورية العراقية [1]عن طريق سفيرها في القاهرة ودولة اليمن[2] .

المطلب الخامس :رؤساؤها ونقل مقرها

حظي فرحات عباس بشرف أول رئيس لها كما استلم نفس المنصب أثناء إعادة تشكيلها للمرة الثانية. ولد هذا الأخير يوم 24 أوت 1899 بدوار الشحنة ،ابن السعيد ومغرة عاشورة بنت علي بقبيلة بني عافر الجبلية ،التابعة لبلدية الطاهير،ينحدر من أسرة فلاحية صغيرة[3] .كان والده سعيد بن أحمد عباس يشغل وظيفة قايد ،أما إخوته فقد كانوا موظفين ،ورغم وظيفة والده الراقية ،إلا أنّه نشأ وسط الفقر و الحرمان .في سن العاشرة توجه للدراسة بالطاهير في المدرسة الفرنسية الأهلية حيث أتقن اللغة الفرنسية ثم انتقل للدراسة في جيجل ،في هذه الفترة كان فرحات عباس يقرأ الكثير من الكتب المدرسية التي قدمت له فرنسا كنموذج للحرية ومثالا لحقوق الإنسان وبالتالي كان ينسى بؤس الحياة في القرى وتعب الفلاحين في كسب معيشتهم ،كما علمته المدرسة الفرنسية المهمة الحضارية لفرنسا في المستعمرات ثم انتقل للدراسة في مدرسة سكيكدة ،وهناك التقى بأولاد القيّاد الذين كانوا مثله يحلمون بوظائف إدارية تحقق لهم أحلامهم في الرقي الاجتماعي. التحق بالدراسة بثانوية بقسنطينة عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى 1914 وبداية ظهور الأحلام الوطنية وسط النخب المثقفة .بعد نجاحه في شهادة البكالوريا جند سنة 1921 لأداء الخدمة العسكرية ،وفي 1923 انتقل إلى العاصمة لدراسة الصيدلة [4].

اشتغل وجيله مباشرة بالسياسة في الثلاثينات ،كما كان ذو ثقافة مزدوجة واحدة داخلية مسلمة مستمدة من بيئته وتقاليده والأخرى عامة سياسية جمهورية .قرأ كتب الكثير من الأدباء الفرنسيين وكبار المؤرخين الذين اهتموا بتاريخ الجزائر حيث أراد معرفة تاريخ بلاده ،والأخذبالأفكار والعوامل الثقافية

([1])-عمر بوضربة ، النشاط، المرجع السابق، ص 46 .

([2])-الطيب بن نادر، الجزائر، المرجع السابق، ص 173 .

([3])-عزالدين معزة، فرحات عباس ودوره قي الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899–1985، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،2004–2005، ص ص 243–244.

([4])-حميد عبد القادر، فرحات، المرجع السابق، ص ص18–31 .

التي تساعده على التطور[1] وبحكم أنه رجل سياسي معتدل فقد عارض النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر وكافح من أجل الاستقلال الذاتي للجزائر ،ثم من أجل استقلال وطنه ،بدأ نشاطه السياسي هذا وهو طالب بالجامعة[2] .كما كان له دور في الحركة الوطنية بحيث كان هدفه هو التوحيد والوفاق ،إلا أنّ اتصالاته بالسلطات الفرنسية قد فشلت كذلك وعدم تمكنه من التوصل مع باقي المناضلينإلىإنشاء حركة وطنية موحدة دفعهإلىإنشاء حزب سمي باتحاد الشعب الجزائري سنة 1938،والذي قام على مبدأين وهما :الاندماج والمساواة ، ثم اتصل بالسلطات الفرنسية مطالبا إياها الشروع في إصلاحات تمكن الجزائريين من الاندماج والمساواة .كما قام بإصدار وثيقة جديدة رفقة 28 من زملائه المنتخبين يوم 10 فيفري 1943 ، و تتلخص في المطالبة بإنشاء دولة جزائرية يكون لها دستورها الخاص بها ، يتم إعداده من طرف أعضاء في مجلس جزائري إنتقائي منتخب من طرف جميع سكان الجزائر[3] . ثم أنشا جمعية أحباب البيان والحرية في 14 مارس 1944 وعمل على قبول فكرة الأمة الجزائرية التي تطمح لإقامة جمهورية مستقلة ذاتيا.وبعد مجازر 8 ماي 1945 تم سجنه وحلت الجمعية ،وبعد إطلاقسراحه في 16 مارس 1946 ،أنشا الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري .إن حياته السياسية عرفت عدة تناقضات ،بدء بنفيه وجود أي أمة جزائرية "لو وجدت الأمة الجزائرية لكنت وطنيا"،ثم تبنيه لفكرة الاندماج والمساواة في الحقوق المدنية والسياسية ،ثم المطالبة بجمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا .ومالإن اندلعت الثورة حتى انضم إلى جبهة التحرير،وعين رئيسا لأول حكومة جزائرية مؤقتة ،ثم اختياره في نفس المنصب في الحكومة المؤقتة الثانية انتخب رئيسا للمجلس التأسيسي،وهذا ما يؤكد قدرة الرجل على تجاوز الصعاب والتكيف مع الظروف رغم المعاناة السياسية التي واجهها أثناء الاحتلال الفرنسي وحتى بعد استرجاع السيادة[4].أما الحكومة المؤقتة الجزائرية الثالثة فكانت برئاسة بن يوسف بن خدة الذي كان يصرّ على تشكيل حكومة ضيقة تضم عددا قليلا من الأعضاء يتم تنصببها في الجزائر حتى يكون هناك اتفاق بين جميع القادة[5].

([1])-عزالدين معزة، فرحات، المرجع السابق، ص ص 46-48 .

[(2)]abdelmadjidbelkherroubi, La naissance et la reconnaissance de la république algérienne,Enageédition, Alger,2008,p79.

([3])-عمار بوحوش، التاريخ، المرجع السابق، ص 236 .

([4])-سعيد بوالشعير ،النظام السياسي الجزائري، دار الهدى ، الجزائر، (د ت)، ص ص15-16 .

([5])-سعد دحلب ، المهمة ، المرجع السابق، ص 135.

ولد بن يوسف بن خدة سنة 1922 في البليدة ،التحق بحزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية ،ثم أصبح سكرتيره العام بعد مؤتمر أفريل 1953 م،كان من أبرز شخصيات المركزيين ،التحق بجبهة التحرير الوطني عام 1955 م،بعد أن تجاوزته الأحداث ،ثم أصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ1956–1957م كما نصب وزيرا للشؤون الاجتماعية في سبتمبر 1958،ثم رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أقصي من الساحة السياسية إبتداء من سنة 1962 م،ولم يعد إليهاإلى غاية 1976 م عندما وقّع على البيان الذي يشجب نظام الرئيس هواري بومدين[1]

تم الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958 م[2]بالعاصمة المصرية القاهرة والتي كانت مقر للحكومة المؤقتة الجزائرية في بداياتها الأولى[3]ثم نقل مقرها إلى تونس وذلك بسبب الدور الكبير الذي لعبته مصر وزعيمها عبد الناصر في الإطاحة بالحكومة المؤقتة من خلال دعمها لمؤامرة العموري ،من خلال استقباله في مصر واستخدامه للمخابرات المصرية كذلك الدور الذي لعبته تونس في إلقاء القبض على العموري في أراضيها وعن طريق حرسها.

إنّ الدور السلبي الذي لعبته مصر في هذه القضية كان هدفه هوالإطاحة بالحكومة المؤقتة وذلك لأنّ جمال عبد الناصر لايثق في الرئيس فرحات عباس [4]الذي أبدى حسب رأيه ميولات مغاربية في مؤتمر طنجة المنعقد بين 27و29 أفريل 1958 م،حيث اتفقت الأحزاب المغاربية[5] على تشكيل جبهة موحدة وذلك مالم يرض الرئيس المصري الذي كان يؤمن بالقومية العربية ،ولذلك كان يفضل تعيين أحمد بن بلة ،رئيسا لها أولمين دباغين القريب من هذه الطروحات ،كما أنّ الحكومة المصرية انزعجت من قادة الثورة منذ اطلاع رئيسها على وثيقة الصومام ،حيث اعتبر أنّ الثورة الجزائرية لديها صبغة ماركسية . وبالتالي تسيّرها أيادي شيوعية ،وأنّ الأمر لم يعد يتعلق بثورة وطنية وقضية شعب والرغبة

([1])-حميد عبد القادر، فرحات، المرجع السابق، ص296 .

[2]Abdelmadjid belkherroubi, La naissance , Op ,cit,p 83.

([3])-سعد دحلب، المهمة ، المرجع السابق، ص 84.

([4])–أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، الطبعة الأولى ، دار القرب الاسلامي ، بيروت، 2007، ص 92.

([5])–جبهة التحرير الوطني ، حزب الاستقلال، و الدستور الجديد. (ينظر: حميد عبد القادر،فرحات، المرجع السابق، ص 208).

في الحرية بل هي ثورة ماركسية .كما كانت للمصريين رغبة في استعمال القضية الجزائرية ضد الرئيس التونسي بورقيبة الذي كانت لديه ميولات مساندة لسياسة مغاربية ،وكانت أفكاره بعيدة عن الوحدة العربية[1] .وكانت هناك وجهات نظر مختلفة بين الرئيسين فرحات عباس وجمال عبد الناصر الذي لم يكن يثق في هذا الأخير ،كما كان الرئيس فرحات عباس لايحسن اللغة العربية ولا يتكلمها والمصريون لايتكلمون بالفرنسية معه[2].بالإضافةإلى ذلك فان القادة المصريين لطالما اعتبروه دخيلا على الثورة التي سوف يدفعها إلى التفاوض مع فرنسا وبالتالي إخراج الجزائر من الميدان الثوري العربي إلى ميدان التعامل مع الغرب والسير في ركابه[3]

المبحث الثاني : ردود الفعل علىتأسيسها

منذ الإعلان عن تأسيسها تباينت واختلفت الآراء حول فكرة تأسيسها من مواقف مؤيدة لتأسيسها من طرف الشعب وحدوث تمرد من طرف بعض القادة الرافضين لهذه الفكرة لسبب أو لأخر ، كما تميزت بتوالي الاعترافات بها من قبل الدول المساندة للقضية الجزائرية وكفاح الشعب من أجل الحرية والإستقلال سواء كانت هذه الدول عربية أو غربية أو إفريقية [4]

كما نجد بعض الدول الغربية وخاصة أصدقاء فرنسا ساندت هذه الأخيرة في سياستها تجاه الجزائر واختلفت مساندتها لها من الوقوف إلى جانبها إلى تأييدها في صحفها وإذاعتها وتقديم الدعم المادي لها ، أما رد فعل فرنسا وأجهزتها من تشكيل الحكومة المؤقتة فقد كان عنيفا حيث اتبع ديغول عدة أساليب من أجل التخلص منها فاستخدم تارة أسلوب الترغيب وتارة أخرى أسلوب القهر والترهيب .

المطلب الأول : موقف الداخل

كان هناك اختلاف في مواقف وآراء الداخل من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بين مؤيد ومعارض لها سواء من طرف الشعب أو من طرف الهيئات السياسية ، فبالنسبة للشعب قام بالاحتفال عند الإعلان عنها [5]

([1])–سعد دحلب، المهمة، المرجع السابق، ص 208.

([2])-أحمد توفيق المدني، حياة، المرجع السابق، ص 399 .

([3])-عمار بوحوش، التاريخ، المرجع السابق ، ص 476 .

([4])–" الاعترافات الدولية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية " ،**مجلة الذاكرة** .المتحف الوطني للمجاهد ،العدد الثالث ، الجزائر ، 1995 ، ص 231.

([5])–"الاخ علي كافي قائد الشمال القسنطيني يخص قراء المجاهد بحديث ممتع عن التطور الثوري في مختلف الميادين"،**المجاهد**، لسان حال جبهة و جيش التحرير الوطنيين ،عدد 40 ، 16 افريل 1959 ، ص 14

لقد كان لهذا الخبر صدى عميقا في نفوس الجزائريين مما أدى ببعضهم إلى البكاء من شدة الفرح والحنين للسيادة الجزائرية التي فقدت منذ أن وضع الاستعمار الفرنسي أقدامه على أرض الجزائر[1]، حيث كانت هناك تظاهراتوأفراح شعبية كما نصبت الرايات الجزائرية فوق رؤوس الجبال وبقيت هناك أكثر من عشرين يوما ، كما تمإطلاقأصوات المدافع [2]..

و ازداد انضمام الجنود القومية إلى جيش التحرير بإعداد كبيرة ومتتالية الأمرالذي أدى بالقيادة الفرنسية إلى التخوف من كل جزائري مجند في صفوفها [3]، وعندما سألوا عن السبب الذي دفعهم إلى الانضمام للثورة أجابوابأنهم قبل إعلان الحكومة المؤقتة كانوا يشعرون أنهم على هامش الشعب ويحسون بمأساة داخل ضمائرهم .أما بعد إعلانهاأصبحوا يشعرون أنهم متمردون على السلطة النظامية [4].

إنه وعند الإعلان عن تأسيسها صرح مسؤولوها وقادتها عن رأيهم من هذا التأسيس حيث اعتبر فرحات عباس أنّالإعلان عنها بعث حماسا لدى الشعب الجزائري ، وآملاأن يكون هناك دعما للثورة على الصعيد الخارجي ، أما العقيد علي كافي[5] ،والذي يعد من المعارضين لقرار التأسيس فقد اعتبر أن التشكيلة رغم الاعتراض عليها إلاأنها تعد حدثا تاريخيا وبعثا للدولة الجزائرية وانتقاما من عار سيدي فرج ورد الكرامة للشعب الجزائري ، أما كريم بلقاسم نائب رئيس الوزراء ووزير القوات المسلحة فقد اعتبر أن يوم 19 سبتمبر 1958 م هو يوم تاريخي فهو أمجد يوم في الثورة الجزائرية بعد الفاتح أول

([1])– ادريس خضير ، البحث , المرجع السابق ، ص 270.

([2])–"الأخ"، **المجاهد**، المرجع السابق ، ص 14.

([3])– ادريس خيضر ، البحث ،المرجع السابق ، ص 270.

([4])– ازغيدي محمد لحسن ، مؤتمر ،المرجع السابق ، ص 172.

([5])–علي كافي:قائد الولاية الثانية – الشمال القسنطيني– ولد سنة 1928 بالحروش ناضل في حزب الشعب ، شارك في معارك اوت 1955 تحت قيادة زيغود يوسف ، شارك في مؤتمر الصومام ، قاد الولاية الثانية مابين 1957–1959 ، التحق بتونس سنة 1959 وكان من بين الشخصيات العشرة التي قامت بتسيير الهيئتين المسيرتين للثورة عين بعد الاستقلال سفيرا في عدة دول عربية وغربية ، ثم عين رئيسا للدولة في 2 جوان 1992 بعد اغتيال محمد بوضياف في 29 جويلية 1992، (ينظر : الطيب بن نادر ،الجزائر ، المرجع السابق ، ص 235.)

نوفمبر وهو تاريخ حاسم في تحرير الوطن واسترجاع السيادة وأنّ الحكومة المؤقتة قد اتصلت برسائل الثقة التي وجهها لها جيش التحرير الوطني من كل ناحية وأنّها تجدّد شكرها على هذه الثقة .

رغم التأييد الذي عرفته الحكومة المؤقتة من طرف الشعب و جيش التحرير الوطني ورغم آراء المسؤولين البارزين فيها ، إلاأنّ ذلك لايعني أنها لم تجد معارضة أوعراقيل من الداخل ونقصد بهم هنا قادة الولايات الذين أخذوا على قيادة الخارج ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ جملة من المآخذ منها:

- عدم استشارة قادة الولايات في الداخل حول الموضوع
- إنّ القرار لم يتخذ بطريقة قانونية حيث أنّأمرا كهذا يعتبر من صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يعتبر برلمان الثورة وجهازها التشريعي [1].

كما أن هناك من عارض إنشاء هذه الهيئة بسبب أنها تحت رئاسة رجل معتدل التحق بالثورة بعد اندلاعها ولان هذه الهيئة كذلك أداةلسيطرة الخارج على الداخل وبالتاليإعطاءالأولوية للخارج على حساب الداخل والذي يجابه عسكريا العمليات العدوانية التي يقوم بها الجيش وهذا ما سوف يؤدي إلى حدوث انشقاقات داخل صفوف الثورة بين العسكريين والسياسيين وبين الداخل والخارج [2].

لقد واجهت الحكومة المؤقتة العديد من المؤامرات من طرف قادتها كرد فعل على تأسيسها ومن هذه المؤامرات،مؤامرةالعموري مسؤول الولاية الأولى رفقة مجموعة من الضباطللإطاحة بها وذلك بتحريض من طرفالنظام المصري عن طريق فتحي الديب[3]،وذلك لأنهاأقلقت النظام المصري وذلك بسبب وجود بعض العناصر التي تم رفضها من قبل هذا النظام كفرحات عباس الذي كان ضد الدكتاتورية العربية والمتأثر بالديمقراطية الغربية ، حيث تم اتهامه بميولاته الغربية [4]. إن مؤامرة العموري تعود جذورها الى فيفري 1958 (لمزيد من المعلومات ينظر ص 15) إنه و عندما قررت لجنة التنسيق والتنفيذ CCEإنشاء لجنة التنظيم العسكري بتونس والمغرب ولما تأكد من عدم نجاعة الكوم الشرقي ، تقرر حله وذلك بطلب من كريم بلقاسم إلاأن العقوبات التي تعرض لها القادة الآخرون هي التي غذّت هذه المؤامرة [5]،حيث انه وفي اجتماع 8 أكتوبر 1958م والذي حضره محمدي السعيد والعقيد

([1])- محمد العربي الزبيري : كتاب ، المرجع السابق ، ص ص 110-113.

([2])- علي كافي ،مذكرات ،المرجع السابق ، ص 225.

([3])- فتحي الديب:مسؤول المخابرات المصري والمكلف بالاتصال مع جبهة التحرير الوطني ، (ينظر : عمر بوضربة ، النشاط ، المرجع السابق ، ص 46).

([4])- عز الدين معزة ، فرحات ،المرجع السابق، ص ص 243-244.

([5])-حميد عبد القادر ، فرحات , المرجع السابق ، ص 206.

نواورية،مسؤول الولاية الأولىوعواشرية ،الذي كان رئيس فرقة عسكرية يشرف على القاعدة العسكرة الموجودة في شرق البلاد ، إلاأنالأمر الذي حدث هو رفض نواورةوعواشرية التعامل مع العقيد محمدي السعيد كما أنهما رفضا الدخول إلى الجزائر ، وهذا ما جعل كريم بلقاسم يجتمع بهما يوم 8 نوفمبر 1958 ، إلا أنهما اعترضا على تعيين علي منجلي في القاعدة الشرقية ، وبسرية تامة عاد العقيد العموري الذي تم نفيه إلى القاهرة في سبتمبر 1958 إلى تونسمع مصطفى لكحل وحاولا تنظيم انقلاب ضـــــد الحكومة المؤقتة [1].

كذلك واجهت الحكومة المؤقتة مشاكل أخرى من طرف العقيد عميروش [2] ،

الذي انتقد سياستها واتهمها بإهمالها للداخل ، إلا أنّ محاولة العقيد عميروش فشلت في تنظيم قادة الداخل ضدها[3] ،لقد كان هدف العقيد عميروش ومعظم قادة الداخل من هذا اللقاء الذي عقد في الفترة الممتدة من 6 إلى 12 ديسمبر 1958 هو دراسة الأوضاع داخل الجزائر وإيجاد الحلول الممكنة لفك العزلة المضروبة حولهم من طرف القوات الفرنسية التي عرقلت عمليات الاتصال بقادة الثورة بالخارج [4].

كذلك كانت هناك قضية عميرة [5] ،التي ظهرت في جانفي 1959 التي أضافت متاعب جديدة للرئيس فرحات عباس ، وقد انفجرت بعد الحملة التي شنها المناضل عميرة ضده ، حيث اعتبر أنّ انتخابه على رأس الحكومة المؤقتة هو بمثابة وصمة عار ، وقد بدأ عميرة في إطلاق انتقاداته ضد فرحات عباس من بيروت ، حيث أرسلته الجبهة في مهمة دبلوماسية وعندما تم استدعاء عميرة من قبل أجهزة عبد الحفيظ بوصوف للاستنطاق وجد مقتولا بالقرب من مقر الحكومة المؤقتة بالقاهرة ، إن قضية علاوة

([1])–عمار بوحوش ،التاريخ ،المرجع السابق،ص ص 477 –478.

([2])–عميروش:لقبباسدجرجرة ولد سنة 1927 بقرية تاسفث اغمون ولاية تيزي وزو اكمل دراسته الابتدائةثم توجه للحياة العملية لمساعدة أمه الأرملة ، عين قائد للولاية الثالثة ، كان كثير التنقل بين الولايات للتنسيق مع قادتها ، استشهد مع سي الحواس يم 29 مارس 1959 بجبل ثامر بضواحي بوسعادة بعد معركة دامت يوما كاملا ، (ينظر : الطيب بن نادر ، الجزائر ،المرجع السابق ، ص 270.)

([3])– عز الدين معزة ، فرحات ،المرجع السابق ، ص 244.

([4])–عمار بوحش ،التاريخ ،المرجع السابق ، ص 483.

([5])–عميرة :كان مناضلا في صفوف حزب الشعب و احد اصدقاء الدكتور لمين دباغين وقد طرد من ppa-mtld بعد تبعات الازمة البربرية سنة 1949 . (ينظر:حميد عبد القادر ، فرحات ، المرجع السابق ، ص 220 .)

عميرة قد أعادتإلى الواجهة صراعات ماقبل الفاتح نوفمبر 1954 كادت أن تحرك حرب الدوائر مرة أخرى[1].

بعد تشكيل هيئة أركان جيش التحرير الشرقية والغربية في 1 أكتوبر 1958 تم توحيدهما تحت قيادة العقيد هواري بومدين ، حيث نجح هذا الأخير في ضبط النظام على الحدود الشرقية التي عرفت عدة مشاكل من الناحية العسكرية ، ومن ثم أصبح لهيئة الأركان نفوذ كبير تعاظم حتى على حساب الحكومة المؤقتة والباءات الثلاث [2].وكانت أول مواجهة بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة عندما تم إسقاط طائرة فرنسية واسر قادتها فطلبت الحكومة التونسية تحت الضغط الفرنسي بإطلاق سراح الطيار و تكفلت الحكومة المؤقتة الجزائرية بهذا الطلب وأمرت هيئة الأركان بتسليم الأسير ، إلا أنّ هذا الأمروجد معارضة من طرف قائد الأركان هواري بومدين وقدم استقالته [3] ،ثم تم إعداد عريضة تم توزيعها على قادة الوحدات القتالية وقد حملت هذه العريضة في طياتها إدانة سياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة لتنازلاتها لرئيس الحكومة التونسية الذي اتهمته قيادة الأركان بأنّ له أطماع ورغبة في التوسع على حساب الأراضي الجزائرية ، كما تم توقيع عريضة أخرى حملت (21) واحد وعشرين توقيعا من طرف الضباط يدينون فيها تصرفات الحكومة المؤقتة وكان ذلك قبل أشغال دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس [4].

لقد كان العقيد هواري بومدين من المعارضين لاتفاقية ايفيان ويرجع ذلك إلى وجود ملحق سري لهذه الاتفاقية لم ينشر والذي ينص على وجود قاعدة عسكرية سرية B2 NAMOUS والتي اتخذها الجيش الفرنسي لإجراء التجارب على الأسلحة الكيماوية فيها إلى غاية السبعينات ، حيث أرسل العقيد رسالة شديدة اللهجة إلى الحكومة المؤقتة حملت الكثير من المعاني والملاحظات [5].

([1])–نفسه ، ص 220.

([2])–الطاهر زبيري ، نصف قرن من الكفاح ، الطبعة الاولى ، الشروق للاعلام و النشر ، الجزائر ، 2011 ، ص11 .

([3])–عبد الحميد براهيمي ، في أصل الأزمة الجزائرية 1958–1999 ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2001 ، ص 53 .

([4])– الشاذلي بن جديد ، مذكرات الشاذلي بن جديد، تحرير عبد العزيز بو باكير ، الجزء الأول ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2011 ، ص 159.

([5])–زبيحة زيدان المحامي ، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة ، دار الهدى الجزائر ، 2009 ، ص 133.

لقد شكّل هواري بومدين خطورة كبيرة على الحكومة المؤقتة نتيجة المواقف المضادة لها بحيث كان أول المعارضين لاتفاقيات وقف إطلاق النار، كذلك قيامه بعدة إجراءات عند توليه قيادة الأركان، وتجاوزه للباءات الثلاث الذين لم ير فيهم إلا صورة الاختلاف الدائم بينهم، كما انعدمت ثقته بالرئيس فرحات عباس هذا ما دفع بالحكومة المؤقتة إلى الاقتناع بضرورة التخلص منه حيث طالبته بالدخول مع قيادة الأركان إلا أنّه لم يستجب لها كما أرغمته على إطلاق سراح الطيار الفرنسي من خلال الحصار الذي فرضته[1].

وعقب الإعلان عن وقف إطلاق النار، غادر القادة التاريخيون المختطفون السجن وتوجهوا إلى طرابلس لحضور المؤتمر الخامس للثورة الجزائرية الذي انعقد بين28 ماي و5جوان 1962 بطرابلس وحملوا معهم صراعاتهم[2].

لقد كان مؤتمر طرابلس بمثابة دورة استثنائية وذلك بالنظر إلى الظروف الطارئة والمستجدات التي تتطلب مجابهتها، وكان هدفه هو التكفل بمهام الدولة بعد إعلان وقف إطلاق النار، وقد تضمنت جلسة هذا المؤتمر نقطتين هما:مناقشة وإثراء مشروع برنامج طرابلس والمصادقة عليه، وتكوين مكتب سياسي ليقود المرحلة الانتقالية في انتظار انتخاب المجلس التأسيسي الذي سيعلن حكومة جديدة لإدارة الاستقلال[3].وقد اشتد الخلاف والنزاع بين القادة المختطفين خاصة بعد الزيارة التي قام بها بن بلة إلى القاهرة للقاء الرئيس المصري جمال عبد الناصر وبداية ظهور الميولات الأيديولوجية.

لم يخف بن بلة رغبته خلال الاجتماع من الإطاحة بالحكومة المؤقتة فتشكل حوله مجموعة لمساندته مكونة من:العقيد هواري بومدين[4]. ومحمد خيضر، والولاية الأولى، والولاية السادسة والخامسة أما الحكومة المؤقتة فقد وقفت إلى جانبها الولايتين الثانية والثالثة والمنطقة المستقلة وفيدرالية فرنسا بالإضافة إلى كل من آيت أحمد وبوضياف.أما فرحات عباس فقد فضّل الوقوف إلى جانب بن بلة[5].

---

[1] عبد الحميد براهيمي ، في أصل ، المرجع السابق، ص ص53–57 .

[2] حميد عبد القادر، فرحات، المرجع السابق، ص248.

[3] زبيحة زيدان المحامي، جبهة ،المرجع السابق، ص140.

[4] حميد عبد القادر، فرحات، المرجع السابق، ص248.

[5] نفسه، ص249.

تجذّرت الخلافات حول السلطة عندما حان وقت اختيار أعضاء المكتب السياسي ،حيث تم الاتفاق على تعيينه من سبعة أعضاء هم :ايت احمد ،رابح بيطاط ،محمد بوضياف ،احمد بن بلة ،محمد خيضر و الحاج بن علة[1] .

إلا أنّ أحمد بن بلة تمكن بعد انسحاب كل من بوصوف وبن طوبال إراديا من المكتب السياسي لتفادي الانقسامات من ازاحة كريم بلقاسم نهائيا ،حيث اقترح هذا الأخيرمكتب سياسي يتكون من ايت احمد ،وأحمد بن بلة وكريم بلقاسم[2] .

وقد كانت النتيجة أنّالأغلبية الساحقة للمجلس رشحت كلا من : احمد بن بلة ومحمد خيضر ومحمد بوضياف ورابح بيطاط ،وحسين ايت أحمدوبن علة الحاج ، أعضاء للمكتب السياسي . واعتبرت الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة أنّ تشكيل المكتب التأسيسي بهذا الشكل هو سحب الثقة منها وانهزامها من الناحية السياسية . فأخذ أعضاؤها ينسحبون من المجلس قبل انتهاء اجتماعه،وتضامن معهم محمد بوضياف الذي دخل الجزائر،وكذلك فعل كريم بلقاسم قبل أول جويلية 1962 ،وهو تاريخالاستفتاء على تقرير المصير .ثم راحوا يعبئون بعض قادة قوات الولايات في الداخل للوقوف بجانبهم ضد جيش التحرير و قياداته ،كما قامت قوات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بإقالة قيادة جيش التحرير الوطني التي يرئسها هواري بومدين ووجهت له تهمة محاولة الانقلاب على السلطة الشرعية من الحكومة وفرض الدكتاتورية العسكرية إلاأن الجيش رفض تنفيذ القرار .

بعد أن فشلت كل المساعي للتوفيق بين الحكومة المؤقتة و بين المجلس الوطني للثورة وجيش التحرير دخلت إلى الجزائر منفردة وناقصة بعد إعلان الاستقلال ،كما حل جيش التحرير كذلك بسرعة من ناحية الحدود التونسية والمغربية [3].

لقد كان القادة والمجاهدون في الداخل يجهلون مايجري في الخارج من خلافات ولذلك اخذوا موقفا حياديا من اجل تفادي وقوع مأساةأخرى بعد مأساة حرب التحرير،كماأنهم لم يفصلوا مع أي جهة يقفون ،وبقوا على تلك الحالة إلى أن ظهر الصراع بين الحكومة المؤقتة وجماعة بومدين ،بعد أن وصلتهم

([1])– الحاج بن علة : احد مساعدي العربي بن مهيدي في الولاية الخامسة (ينظر : نفسه ، ص248.)

([2])– نفسه ، ص 248.

([3])– لطفي الخولي ، عن الثورة في الثورة وبالثورة ، حوار مع بومدين ، من منشورات التجمع الجزائري البومديني الاسلامي ، الجزائري ، 1975 ، ص ص 35 –37.

معلومـــات بأنه بلغ أشده في مؤتمر طرابلس والانقسام الذي كان واضحـــــا بين الطرفين حول السلطة والزعامة [1].

لقد تضاعفت الأزمة على اثر إنشاء المكتب السياسي في تلمسان 22 جويلية 1962 و رفضه لقرارات الحكومة المؤقتة[2] ،هذه الأخيرة التي لم تستطيع ملء الفراغ السياسي بالجزائر بعد الاستقلال أو ممارسة سلطتها أو مقاومتها جيش التحرير خلال زحفه داخل البلاد ،كما أعلن كريم بلقاسم ومحمد بوضياف تحصنهما بالولاية الثالثة [3]و مواجهتهما لهذا الجيش[4].في 3 أوت دخل بن بلة احمد العاصمة ومعه أعضاء المكتب السياسي وأجلت الانتخابات بسبب الموقف العسكري للولاية الرابعة التي احتلت العاصمة وأعلنتها مدينة مفتوحة أمام جميع الأطراف المتنازعة يتلاقون فيها لحل أزمة السلطة ،تم الاتفاق بين المكتب السياسي والولايتين الثالثة والرابعة من أجل وقف إطلاق النار في 3 سبتمبر ونزع السلاح في العاصمة وتنظيم الانتخابات [5].ثم ظهرت أزمة أخرى بسبب إصدار المكتب السياسي لقرار إدماج قوات الولايات الست العسكرية في جيش التحرير لتكوين الجيش الوطني الشعبي الموحد،إلاأن الولاية الثالثة والرابعة رفضت هذا القرار ورفع الكلسلاحه،وكادت أن تظهر حرب أهلية إلا أن الشعب الجزائري خرج بجموع كبيرة ووقف حاجزا بين القوات المتصارعة رافعا شعارا:"سبع سنوات بركات "انتصر بذلك المكتب السياسي وتم تنفيذ قراره بإنشاء هذا الجيش ودخلت الجزائر عصرا جديدا من الاستقرار النسبي ، حيث تم انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي وقيام أول حكومة وطنية بعد الاستقلال برئاسة أحمد بن بلة تولى فيها هواري بومدين منصب وزير الدفاع وكان ذلك في 9 سبتمبر 1962[6] .

المطلب الثاني: موقف فرنسا الاستعمارية:

اعتمدت السلطة الفرنسية منذ الفاتح نوفمبر1954م مبدأ القوة والعنف في تعاملها مع الثورة، حيث وضعت عناصر جيش جبهة التحرير الوطني المتمردين والعصاة والخارجين عن القانون وأنه يحق لها إجراء ردعي أو قمعي ضد الجزائريين وثورتهم باعتبار أن الأمر يتعلق بأمورها الداخلية ، وبدوره

([1])– لخضر بورقعة ، شاهد على اغتيال الثورة ، دار الأمة للهنشر والطباعة ، الجزائر ، 2010 ، ص ص 102 –103.

([2])– سعيد بوالشعير ، النظام ، المرجع السابق ، ص 39.

([3])– منطقة القبائل بتيزي وزو ، (ينظر : لخضر بورقعة ، شاهد ، مرجع سابق ، ص 115.)

([4])– لطفي الخوري ، عن الثورة ، المرجع السابق ، ص ص 39–40.

([5])– سعيد بوالشعير ، النظام ، المرجع السابق ، ص 39.

([6])– لطفي الخوري ، عن الثورة ، المرجع السابق ، ص ص 39–40.

سعى الجنرال ديغول إلى رسم معالم إستراتيجيته ليحقق حلم جنرالات الجيش الفرنسي وغلاة المستوطنين في الجزائر و هو القضاء على الثورة وتقويض دعائمها سواء على الصعيدين الداخلي أو الخارجي فوضعت فرنسا الإستعمارية خطة شملت الميادين العسكرية والاقتصاد والسياسية والدبلوماسية [1].

لقد أقامت السلطات الفرنسية حاجز موريس كما عملت على تدعيمه بخط شال[2] و أصبح هذا الحاجز صعب الاجتياز كما صعب عملية وصول الأسلحة والدعم المادي وكان سببا في استشهاد الكثير من المجاهدين[3]، وقد أقيم هذا الخط المكهرب نظرا لأهمية تونس والمغرب بالنسبة للثورة الجزائرية حيث كانتا المنفذ الذي تمر من خلاله الأسلحة والمكان الذي يلجأ إليه المجاهدون للعلاج وقد كان الهدف من وضع هذه الخطوط خنق الثورة وإجبار من حمل السلاح على وضعه والاستسلام كما اعتمد ديغول على مختلف أنواع العنف وذلك للوصول إلى ما لم يصل إليه غيره وهو الانتصار على الثورة الجزائرية عسكريا ولذلك جند كل طاقات فرنسا حيث أرسل إلى الجزائر العشرات من الخبرات لإخماد الثورة والقضاء عليها وحسب علي بومنجل فإنه بمجيء ديغول إلى الحكم قاسى شعبنا أضعاف ماقاساه في السنوات الثلاثة التي سبقت حكمه وهذا ما يوضح وحشية حكمه على الشعب الجزائري وثورته على امتداد السنوات الأربع [4].

كما قامت القوات الفرنسية بعدة عمليات عسكرية ضد الجيش الجزائري تحمل عدة أسماء وألقاب منها عملية التربيع أو الكادرياج حيث تهدف هذه العملية إلى شن الحرب على العدو وذلك بتقسيم الأرض إلى مربعات على عدة مراحل وتشحذ له قوات ضخمة في آن واحد حتى لا يترك للثوار متنفس أو ملجأ وأخذوا يشكلون قواتهم على نمط المربعات وتزحف على الثوار وتكون المجموعات متقاربة[5].ومجاورة لبعضها وذلك تتمكن هذه المجموعات من مساعدة بعضها البعض وبذلك تمكن من القضاء على المهاجمين لقد كان هدف فرنسا من هذه العملية القضاء على جيش التحرير في أنحاء البلاد دفعة واحدة[6].كما رغب في تنظيم الجيش وتزويده بأحدث أنواع الأسلحة وذلك لتكثيف العمليات العسكرية الهجومية والقضاء على

---

(1) عمر بوضربة،النشاط، المرجع السابق، صص65.66.

(2) مواز لخط موريس والمسافة قد تزيد أو تضيف حسب طبيعة الأرض ومسالكها وهو عبارة عن حقول من الألغام والخنادق والحفر الخداعية العميقة في بعض الأحيان تصل إلى مسافة ما يزيد عن 5كلم (ينظر، محمد العيد مطمر، هواري , المرجع السابق، ص38).

(3) العربي الزبيري، كتاب ،المرجع السابق، ص ص127–128.

(4)أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر ، المرجع السابق، ص ص164–188.

(5) إدريس خضير، البحث ،المرجع السابق، ص278.

(6)نفسه، ص ص278.279.

الثورة فاستدعى الجنرال صالان إلى باريس واستبدله بالجنرال شال في اليوم الثاني من شهر ديسمبر كقائد عام للقوات المسلحة هذا الأخير الذي اعتمد على إستراتجية جديدة للقضاء على الثورة في أقرب وقت و قد وضع ديغول تحت تصرفه كل الإمكانيات المادية والبشرية كما ساعده في تعيين وترقية مجموعة من الجنرالات والعقداء الذين تخرجوا من المدارس العسكرية العليا[1] وتتمثل إستراتيجية شالأو برنامجه الذي حمل اسمه والذي طبق في04فيفري 1959 م في حشد القوات الفرنسية بكثافة للقيام بالعملية في جهة ما وقيامها بالهجوم على مواقع معينة بعد حصارها ومراقبتها وتطهيرها منطقة بعد منطقة وكلما انتهت من منطقة تنتقل إلى أخرى مجاورة لها وهكذا يتواصل العمل إلى أن يتم تمشيط كل القطر الجزائري وقد شرع في تطبيق أول عملية له بالولاية الخامسة بالغرب الجزائري وحشد قوات ضخمة مجهزة بمختلف أنواع الأسلحة وبدأ في تطبيق خطته حيث زحف بجيشه على مختلف المناطق واحدة بعد الأخرى واشتبك مع الثوار واشتعلت عدة معارك هنا وهناك ولكن الجبهة وجيش التحرير أعطيا الأوامر بعدم الدخول في هذه المعارك أو الرد عليها بل الانسحاب من الأماكن التي تتعرض للتمشيط، واصل شال عملياته في الناحية الغربية وتمكن من تطهيرها كليا وقد سميت هذه العملية بعملية التاج[2] ثم انتقل إلى عدة عمليات أخرى منها: الحزام والشرارة وعملية المنظار ثم عملية الأحجار الكريمة وكل هذه العمليات وقعت في الولاية الخامسة ولم تعترض ديغول أية مقاومة من طرف جيش التحرير الوطني[3]. لما توجه شال إلى الولاية الرابعة بعد انتهائه من الولاية الخامسة وما كادت قواته تصل إلى هناك حتى هاجمها الثوار من الخلف بقوة[4]

بالولاية الخامسة، هذا الأمر لم يتوقعه شال وذلك لاعتقاده أنه تمكن من تطهير هذه الولاية لم يبق بها أي أثر للثوار[5].

على الرغم من كل الجهود التي بذلها إلا أن مشروعه قد فشل ولم يحقق الانتصارات العسكرية التي طلبها منه رئيس الدولة الفرنسية رغم أن هذا الأخير قد وجه له رسالة تهنئة بعد استشهاد قائد الولاية

---

[1] العربي الزبيري، تاريخ، المرجع السابق، ص130.

[2] إدريس خضير، البحث ،المرجع السابق، ص ص286.287.

[3] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر ،المرجع السابق، ص177.

[4] إدريس خيضر، البحث ،المرجع السابق، ص287.

[5] نفسه، ص287.

الثالثة[1]والولاية السادسة[2] جدد له فيها ثقته المطلقة في نجاح برنامجه الذي اعتبر أنه يستحق التهنئة الكاملة في الجزائر، وهذا ما زاد في غرور الجنرال شال[3].

كما اعتمد ديغول على أسلوب آخر لقمع الثورة وإجهاضها حيث لجأ إلى إخلاء مناطق العمليات من السكان وحشدهم في معسكرات محاطة بالأسلاك الشائكة وذلك لعزل جيش التحرير الوطني وحرمانه من المساعدات الشعبية والتموين ومنع الفدائيين من التسلل إلى المراكز الفرنسية وبذلك التخلص من الثوار لقد بلغ عدد المحتشدات حوالي3426 محتشدا وهؤلاء المعتقلين أكثرهم من النساء والأطفال والشيوخ معرضين لمختلف أنواع التعذيب والاضطهاد والجوع وتقلبات الطقس والشعور بالإهانة والإصابة بالأمراض الخطيرة أمام مرأى ومسمع السلطات الفرنسية التي لم تحرك ساكنا وكان هدفها هو إبادة الشعب الجزائري للاحتفاظ بالجزائر الفرنسية وبذلك بقي جيش التحرير الوطني يواجه وحده العدو وبمعزل عن الشعب الذي يعتبر مصدر قوته[4].

كما دعم ديغول إستراتيجيته بأمور جديدة في شكلها قديمة من حيث هدفها والمتمثلة في المشاريع والمبادرات الخادعة بهدف زعزعة الصفوف وأن يظهر موقف الجبهة بالموقف الضعيف وأن يحرجها أمام الشعب الجزائري وأمام الرأي العام العالمي، حيث أراد إظهار الصراعات والانقسامات التي يعاني منها زعماء جبهة التحرير الوطنية إذ صرح أن زعماء جبهة التحرير مستعدون للدخول في مفاوضات ولكنهم لا يباشرونها وهذا راجع حسب تصريحه، إلى عدم وجود الثقة وحدوث المزايدات والانقسامات، كما أقدم على عدة مبادرات أو مشاريع من أبرزها سلم الشجعان[5]. لقد صرح الجنرال ديغول في المؤتمر الذي انعقد يوم23 أكتوبر1958 بأن على القادة الأبطال الذين يقودون المعارك المحلية الاتصال بالقيادة العسكرية الفرنسية، وفي هذه الحالة فإن هؤلاء المحاربين سوف يستقبلون استقبال الأبطال، حيث يتقدمون وهم حاملين العلم الأبيض، أما بالنسبة للمنظمة التي توجه الثورة من الخارج فما على أعضائها إلا

---

[1] القائد عميروش آيت حمودة استشهد يوم29مارس1959 بجبل ثامر ببوسعادة. (ينظر ، الطيب بن نادر، الجزائر , المرجع السابق، ص270.)

[2] سي الحواس واستشهد مع القائد عميروش في معركة واحدة بجبل ثامر بضواحي بوسعادة . (ينظر. نفسه، ص270.)

[3] العربي الزبيري، تاريخ، المرجع السابق، ص131.

[4] إدريس خضير، البحث ، المرجع السابق، ص ص279.280.

[5] عمر بوضربة، النشاط ، المرجع السابق، ص70.

الاتصال بالسفارة الفرنسية في تونس أو الرباط هذه السفارة هي التي تضمن لهم الوصول إلى فرنسا وبالتالي تضمن لهم سلامتهم[1].

كما جاء ديغول بمشروع قسنطينة الذي أعلن عنه يوم3 أكتوبر1958 عندما زار الجزائر المرة الثانية، حيث كان الهدف من هذا المشروع الاقتصادي[2] ظاهريا هو فتح مجالات العمل أمام أكبر عدد من الجزائريين والتوسع في الخدمات العامة كإنشاء المدارس وبناء المساكن وحجز عشرة بالمائة من الوظائف المرموقة في الجزائر لأبناء البلاد وشراء الأراضي من كبار المستوطنين وبيعها للجزائريين على أقساط إلا أن الأهداف الحقيقية لهذا المشروع هو القضاء على الثورة من خلال الاعتماد على المشاريع الإصلاحية التي تساعده في تحقيق الإدماج وإيجاد نخبة متميزة عن الجماهير يستطيع الاستعمار الحديث استعمالها في قمع المحاولات الثورية وهذه النخبة هم الفلاحين[3].

كذلك كان هدفه هوإيجاد طبقة أخرى من النخبة في المدن بإمكانها الوقوف في وجه الفلاحين الذين تعتبرالإدارة الفرنسية نفسها قد خسرتهم [4].

كذلك لجأإلى سياسة أخرى وهي سياسة تقرير المصير والاعتراف للشعب الجزائري بحقه في ذلك في 16 سبتمبر 1959 [5].لقد احتوى هذا المشروع على عدة شروط وهي : إيقاف القتال فورا ،توفير السلام لمدة أربع سنوات وفي نهاية هذه السنوات الأربع يكون هناك استفتاء للشعب الجزائري حول اختيار مصيره إما الاستقلال أو الانفصال وإما الاندماج الكلي وإما الحكم الذاتي .

إن الهدف من هذه المناورة هو تغليط الرأي العام في الجزائر ، وفي العالم وإخماد الثورة واستقرار الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، وزرع بذور الانقسام وبالتالي القضاء عليها[6].

لقد اعتمدت السياسة الديغوليةعلى أسلوب الدعاية المضادة لمواجهة أي تأييد لسياسة الحكومة المؤقتة الجزائرية ، كما قامت بإرسال مسؤوليها ومثقفيها للدفاع عن أطروحاتها الاستعمارية ومواجهة

---

[1] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، الجزء الثالث، دار الغرب، الجزائر، 2003، ص111.

[2] عمار بوحوش، التاريخ ،المرجع السابق، ص435.

[3]زغيديمحمد لحسن، مؤتمر ،المرجع السابق، ص ص174.175.

([4])– نفسه ، ص 175.

([5])– محمد العربي الزبيري ، تاريخ ، المرجع سابق ، ص132.

([6])– ادريس خضير ، البحث ،المرجع السابق ، ص ص 291 –292.

النشاط الدبلوماسي الجزائري في الدول التي توجه إليهاأعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية ، كما عملت فرنسا على إظهار الثورة الجزائرية على أنهاثورة بلا قيادة ، وأن هناك من يسيّرها من الخارج وأنهالا تملك رؤية مستقبلية واضحة ، كما تم اللجوء إلىأسلوب التهديد والوعيد والضغط على دول العالم الثالث من قبل السلطة الفرنسية ، حيث قامت بتهديد كل دولة تعترف بها مثلما حدث مع جمهورية اندونيسيا حينما قدمت اعتراف رسمي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبرمجت زيارة لوفدها برئاسة فرحات عباس ، إلاأن الحكومة الفرنسية تدخلت وطلبت منها[1]أن يتم إلغاء الزيارة وتقوم بسحب اعترافها بها كما قامت بالضغط على تونس والمغرب وحاولت إرغامهما على عدم تقديم يد العون للجزائر ، وبعد ان حققت الحكومة المؤقتة نجاحا كبير على الصعيد الدبلوماسي ، حاولت فرنسا إفشال هذا النجاح وتحطيمه ، حيث قامت بالتدخل لدى الدول الأجنبية بهدف منع الممثلين الجزائريين من المشاركة في المؤتمرات والندوات التي كانت تقيمها المنظمات غير الحكومية ، كما اتبعت أسلوب آخر استهدفت من خلاله اغتيال بعض من العناصر النشيطة في دبلوماسية الثورة على غرار ما حدث في المحاولة الانقلابية الفاشلة التي تعرض

لها السيد آيت حسين ممثل مكتب بون وكذلك المحاولة التي استهدفت ممثل مكتب روما طيب بولحروف في جويلية 1959.[2].

المطلب الثالث : المواقف الدولية

ما أن أعلن المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 م في جلسته بالقاهرة عن تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس حتى بادرت العديد من الدول العربية ، إلى الاعتراف بها [3]،كما تتابعت الاعترافات من الدول الصديقة والمحبة للسلام والمساندة لحركات التحرر ، وقد اختلفت هذه الاعترافات سواء بشرعيتها أو بتمثيلها للدولة الجزائرية ،[4] وقد تمثلت هذه الاعترافات في :

([1])– عمر بوضربة ، النشاط ،المرجع السابق ، ص ص 69 – 70.

([2])–طيب بولحروف: من منطقة عنابة عضو حزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية وعضو اللجنة المركزية في حركة انتصار للحريات الديمقراطية 1947 –1949 ، وعضو فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ، 1956 –1957 ، وممثلا للجبهة في سويسرا 1958 ثم بايطاليا 1959 – 1962 وبعد الاستقلال شغل منصب سفير الجزائر بروما يوغسلافيا ثم الارجنتين والبيرو (ينظر : نفسه ، ص ص 82–83.)

([3])– نبيل بلاسي ، الاتجاه ، المرجع السابق ، ص 193.

([4])– مصطفى طلاس ، بسام العسلي ، الثورة الجزائرية ، دار طلاس ، دمشق ، 1984 ، ص 368.

1- موقف الدول العربية :

منذ الإعلان عن تأسيسها توالت الاعترافات بها من قبل الدول العربية المساندة للقضية الجزائرية وكفاح الشعب الجزائري من اجل الحرية والاستقلال ومن اوائل الدول العربية المعترفة نجد : العراق الذي يعتبر أول بلد عربي بادر بالاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وكان ذلك في نفس اليوم الذي تم فيه الإعلان عن تأسيسها حيث ما أن أنهى الرئيس فرحات عباس كلمته التي ألقاهاأمام جمع غفير من الجمهور وعدد كبير من المصورين ومحرري الصحف بالقاهرة حتى نهض سفير العراق بالقاهرة ليعلن أن الحكومة العراقية قد اعترفت على الفور بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية [1].

كذلك نجد الاعتراف المغربي والذي جاء على شكل بيان يحمل توقيع رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، حيث أرسل هذا البيان إلى الرئيس فرحات عباس يوم 22 سبتمبر 1958 وقد تضمن هذا البيان أن مجلس الوزراء المجتمع برئاسة ملك مراكش قد قرر الاعتراف بالحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 م ،بالإضافة إلى تونس وليبيا اللتان اعترفتا بها [2].

أما المملكة العربية السعودية فقد كان أول اعتراف لها بتاريخ 20 سبتمبر 1958 ليأتي اعترافها الرسمي والعلني بالاستقلال الكامل في جويلية 1962 [3].

كذلك اعتراف المملكة الأردنية الهاشمية التي قدمت عدة إعانات مالية للشعب الجزائري حيث اتصل القائد العام للقوات المسلحة الأردني ، بمبعوث الحكومة الجزائرية بالأردن وقدم له تحويلا بمبلغ مالي قيمة ما تبرع به الضباط المنتسبون للجيش العربي ، كما قام موظفو وعمال الدائرة كذلك بجمع التبرعات من اجل تقديمها للمواطنين الجزائريين ،[4] لقد حملت وثيقة الاعتراف الأردنية توقيع رئيس مجلس الوزراء ، ومما جاء في هذه الوثيقة تمني هذا الأخير باسمه وبالنيابة عن حكومته وشعبه أحر التمنيات بالخير والتوفيق للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

أما السودان فقد اعترفت بها بتاريخ 22 سبتمبر 1958 عن طريق سفيرها بالقاهرة ، كما تلقى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إشعارا من وزير الشؤون الخارجية اللبنانية يخبره فيه

([1])- محمد بجاوي ، الثورة ، المرجع السابق ، ص 158.

([2])- العماد مصطفى طلاس ، بسام العسلي ، الثورة , المرجع السابق ، ص 372.

([3])- مريم الصغير ، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962 ، دار الحكمة ، الجزائر ،2009 ، ص 139.

([4])- "من الجيش الاردني الي جيش التحرير "،**المجاهد** ، لسان حال جبهة و جيش التحرير الوطنيين ، عدد40 ,16 افريل 1959 ,ص 15 .

بتشرف لبنان بالاعتراف بها اعترافا قانونيا [1]،كما اعترفت بها الجمهورية العربية المتحدة بعد الإعلان عن تأسيسها رغم استيائها منها [2].

يمكن اعتبار هذه الاعترافات التي حصلت عليها الحكومة الجزائرية المؤقتة تجسيدا للمساندة الكبيرة التي تقوم بها الدول العربية حكومات وشعوبا تجاه الثورة الجزائرية ونتيجة للنشاط الدبلوماسي الذي تقوم به عن طريق وفودها وممثليها في البلدان العربية [3]

2- موقف الدول الشيوعية :

لقد كان هناك تضامن كبير من طرف الدول الشيوعية تجاه القضية الجزائرية ، وذلك منذ الفاتح من نوفمبر 1954 ، حيث نجد ان هذه الدول قد اختلفت في أشكال تضامنها مع الثورة الجزائرية بين تقديم مساعدات مادية ومعنوية ، وما أن تم الإعلان عن تأسيسها حتى سارعت هذه الدول للاعتراف بها[4]،ومن بين هذه الدول نذكر : جمهورية الصين الشعبية في 22 سبتمبر 1958 ، وكوريا الشمالية في 25 سبتمبر 1958 ثم الفتنام الشمالي في 26 سبتمبر 1958 [5]،ثم جاء اعتراف دولة يوغسلافيا وذلك خلال الزيارة الرسمية التي قام بها وفد من الحكومة الجزائرية برئاسة فرحات عباس تلبية للدعوة الرسمية من قبل الحكومة اليوغسلافية وتمت الزيارة في السادس من جوان 1959 واستمرت إلى غاية الثاني عشر منه ، حيث أنه في اليوم الأخير من هذه الزيارة تم نشر بلاغ مشترك من طرف الجزائر ويوغسلافيا في كل من بلغراد وتونس وقد احتوى هذا البلاغ على تضامن الشعب اليوغسلافي مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كان ذلك في 12 جوان 1959 [6].

إِنه و أثناء المحادثات التي جرت مع الوفد الجزائري بالا مم المتحدة ، صرح الرئيس السوفياتي يوم 8 أكتوبر 1960 فيما معناه أن الاجتماعات والمحادثات التي جرت مع ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يمكن اعتبارها اعترافا عمليا بهذه الحكومة ، أِنّ الاتحاد السوفياتي ليس الدولة الوحيدة التي اعترفت اعترافا رسميا بها بل اعترف بها العالم بأكمله ومنأول هذه الدول فرنسا ورئيس

(1)- العماد مصطفى طلاس بسام العسلي ، الثورة ،المرجع السابق ، ص ص 372 -373.

(2)- سعد دحلب ، المهمة ،المرجع السابق ، ص 81.

(3)- عمر بوضربة ،النشاط ، المرجع السابق ، ص 60.

(4)- محمد العربي الزبيري ، كتاب ، المرجع السابق ، ص ص 118 -119 .

(5)- عمر بوضربة ، النشاط ،المرجع السابق ،ص 60.

(6)- محمد بجاوي ، الثورة ، المرجع السابق ، ص 158.

جمهوريتها الجنرال ديغول و ذلك من خلال إجراءه للمفاوضات معها، ثم أكد موقفه ذلك من جديد عندما عاد إلى موسكو يوم 21 أكتوبر[1].

3- موقف دول العالم الثالث :

استقبلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية العديد من الرسائل والتي تهنئها فيها على هذا الانجاز فبالإضافةإلى الدول العربية الشقيقة ودول الكتلة الشيوعية نجد بقية دول العالم الثالثالأخرىالتي منحت اعترافها بها ومن هذه الدول نجد :

انغولا وذلك يوم 28 سبتمبر ثم غانا وغينيا يوم 10 جزيلية 1959 [2]،حيث نجد ان غينيا يوم 6 اوت 1959 قد اتخذت موقفا في مؤتمر مونروفيا استخلص منه ان هذه الدولة قد اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في اواخر شهر سبتمبر 1958 وذلك من خلال تصريح رئيس الوفد الغيني الذي اعتبر ان مسالة الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة قد حلته هذه الحكومة التي كانت من بين الدول السباقة بالاعتراف بها ، حيث ارسلت الحكومة الجزائرية المؤقتة برقية الاعتراف يوم 30 سبتمبر 1958 وبالتالي فقد اعتبر هذا التاريخ هو التاريخ الحقيقي لاعتراف غينيا بالحكومة الجزائرية المؤقتة [3]،ونفس الشيء حدث مع الطوغو حيث وجهت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 6 ماي 1960 برقية الى رئيس دولة الطوغو تهنئها وتعترف فيها بحكومة الطوغو الجديدة ، فما كان من رئيس هذه الدولة السالفة الذكر الا الرد عليها ببرقية صدرت يوم 17 جوان 1960 حملت فيها الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة ، كذلك دولة مالي التي أرسلت برقية يوم 18 فيفري 1961 ، الى الرئيس فرحات عباس تعترف فيها بأنّ الحكومة الجزائرية المؤقتة هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري كما عبّرت على أن تكون هناك علاقات دبلوماسية معها[4].

في حين نجد ان باقي الدول قد اختارت ان تراقب الاوضاع والتطورات مع اخذ الحيطة والحذر ، اما اندونيسيا فقد اعترفت بها من خلال اصدارها لوثيقة من بين ما جاء فيها ان الدوافع والاسباب التي جعلتها تعترف بها قد وردت في البيان الرسمي الذي اصدرته حكومة الجمهورية الاندونيسية في جلسة

---

(1)- يحي بوعزيز ، ثورات ،المرجع السابق ، ص 71.

(2)- عمر بوضربة ، النشاط ،المرجع السابق ، ص 61.

(3)- محمد بجاوي ، الثورة ، المرجع السابق ، ص ص 159 – 160

(4)- العماد مصطفى طلاس، بسام العسلي ، الثورة ،المرجع السابق ، ص ص 374 – 376.

طارئة لمجلس الوزراء في 27 سبتمبر 1958م وأنّ حكومة اندونيسيا ترحب بقيام الحكومة الجزائرية المؤقتة [1].

4- موقف الدول الغربية الرأسمالية :

كما هو معروف فان جل الدول الغربية الرأسمالية كانت حليفة لفرنسا ، هذا السبب جعل هذه الدول لا تعطي اية اهمية لما يحدث للشعب الجزائري ومعاناته اليومية من التصرفات اللانسانية الممارسة من قبل السلطة الفرنسية ، خاصة وان الاستفتاء حول دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الذي كان مقررا يوم 26 سبتمبر 1958 م في الجزائر غطى على الحـــدث وجعله خاليا من أيـــةقيمة بالنسبة للدول الغربية [2].

لقد اختلفت المساعدات التي قدمتها الدول الغربية الكبرى لفرنسا ، و التي كانت تزداد مع مرور السنوات ، في حين اعتبرت فرنسا أنّ حرب الجزائر هي حرب كل الدول الغربية بصفة عامة ، وحرب الحلف الاطلسي [3]بصفة خاصة ، ولذلك على جميع هذه الدول مساعدتها وتقديم الدعم والمساندة لها ، لقد تمثلت المساعدة العسكرية التي تلقتها فرنسا في الحصول على الطائرات العمودية والأسلحة الخفيفة والذخيرة الحربية واجهزة المخابرات من طرف امريكا والمانيا الغربية وغيرهما ، كما كان هناك مدربون يقيمون بالجزائر ويقدمون الخدمات العسكرية ، وجل الطيارين الفرنسين كانوا يتلقون تدريباتهم في المانيا ، كما كانت هناك ناقلات الطائرات الامريكية والتي وضعت تحت تصرف فرنسا في حربها ضد الجزائر

هناك نوع آخر من المساعدات التي تلقتها فرنسا وهو الدعم الديبلوماسي ، حيث أنّالحلف الأطلسي كان يساند موقف تواجد فرنسا في الجزائر في كل دورة للأمم المتحدة.

أما المساندة البريطانية لفرنسا فقد تمثلت في الجانب السياسي واعتبرت أن إيجاد حل للقضية الجزائرية هو من شان فرنسا وحدها ، كما ساندت الحكومة الأمريكية وباركت جميع المشاريع التي جاء

([1])- نفسه، ص 373.

([2])- محمد العربي الزبيري ،كتاب ، المرجع السابق ،ص 120.

([3])- انشئ الحلف الاطلسي سنة 1949 ، وهو حلف رباعي حيث نص على الدفاع المشترك ضد أي خطر شيوعي وهو احد احلاف المعسكر الراسمالي الغربي ، تقوده و . م.ا وتعتبر فرنسا من الاعضاء الفاعلين فيه ، حيث ضم هذا الحلف كل من : و.م.ا وفرنسا و بلجيكا والنرويج والبرتغال ، واسيلنداوابريطانيا وكندا والدنمارك ،كما انضمت تركيا واليونان عام 1952 ، ثم المانيا الغربية عام 1955 ، (ينظر : عمر بوضربة، النشاط ،المرجع السابق,ص80 .)

بها الجنرال ديغول ،إلا أن هناك بعض الكتابات التي تعتبر أن مواقف بعض هذه الدول تميزت بالحياد ، حيث هناك من صرح أن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا كانتا تلعبان دورا مزدوجا فهما لم تعترفا بالحكومة الجزائرية المؤقتة كما أنهما لم تساندا أعمال فرنسا الاستعمارية في الجزائر[1] .

[1]- ازغيدي محمد لحسن ، مؤتمر ، المرجع السابق ، ص ص 183 –184.

الفصل الثالث

دور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

المبحث الأول : دورها الدبلوماسي

المطلب الأول : دورها في المحافل الدولية

المطلب الثاني: الزيارات الدبلوماسية لبعض الدول

المطلب الثالث : أهدافهاالدبلوماسية

المبحث الثاني : دورها في مواجهة السياسة الديغولية

المطلب الأول : رد فعلها تجاه سياسة ديغول

المطلب الثاني: رد فعلها من سلم الشجعان

المطلب الثالث : رد فعلها من مشروع قسنطينة

المطلب الرابع : رد فعلها من حق تقرير المصير

المبحث الثالث : دورها في المفاوضات

المطلب الأول :المفاوضات غير الرسمية (سرية)

المطلب الثاني : المفاوضات الرسمية

لقد شهدت ثورة التحرير منذ اندلاعها سنة 1954 م والىغايةتوقيعاتفاقيةايفيانفي 18 مارس 1962 م تطورات هامة شملت ميادين عدة ، كان من ضمنها تلك التي مست الجوانب التنظيمية والمؤسساتية بظهور هيئات كان لها الفضل في قيادة الثورة التحريرية إلى تحقيق هدفها الأسمى ، وهو استرجاع السيادة الوطنية .

يعد إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 م منعطفا هاما في مسيرة الثورة التحريرية ، وذلك بفعل إسهاماتها في التعريف بالقضية الجزائرية على الصعيد الدولي ، بمحاولتها كسب تأييد الدول العربية والأجنبية لصالح قضيتها وضمان الدعم المادي والدبلوماسي ، وذلك من خلال زيارات أعضائها لعدة دول وحضورهم للكثير من المؤتمرات والندوات الدولية سواء كأعضاء ملاحظين أو كممثلين عن دولة مساهمة في المؤتمر بالإضافةإلى الدور الذي لعبته في مواجهتها للسياسية الديغولية إلى موقفها من المشاريع المزيفة والرد عليها من خلال بياناتها ، و موقفها وتصورها من مسألة المفاوضات [1].

المبحث الأول : الدور الدبلوماسي

كافح الشعب الجزائري الاستعمار الفرنسي بعدة طرق عسكريا وسياسيا ، كما أنه لم يغفل الجانب الدبلوماسي ، والذي حقق من خلاله عدة انتصارات سواء في جلسات جمعية الأمم المتحدة أو في مختلف المؤتمرات الدولية ، أو في العديد من الدول التي زارتها الوفود الجزائرية [2]،وكانت القضية الجزائرية من أهم القضايا التي تمت دراستها في المؤتمرات الإفريقية والآسيوية منذ مؤتمر باندونغ سنة 1955، ويعود هذا إلى دور الجبهة التحرير الوطني في مضاعفة نشاطها الدبلوماسي في الخارج من جهة ، والى الدور الذي قام به بعض الزعماء العرب ، والآسيويين من جهة أخرى ، حيث ساهمت مواقفهم في إخراج القضية الجزائرية من إطارها الضيق إلىإطارأوسع ، يدخل في مجال الصراع بين قوى الاستعمار والتسلط وقوى التحرر والسلام ، وعندما تأسست الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 أصبحت وزارة الشؤون الخارجية إحدى الوزارات الهامة فيها ، وقد ساهم تدويل القضية الجزائرية في تنمية الوعي العالمي بضرورة التعجيل في تصفية النزاع المسلح الذي قد يمس حوض البحر المتوسط وإفريقيا والشرقالأوسط ، و سارت الحكومة المؤقتة الجزائرية

([1])– عمر بوضربة ، النشاط ، المرجع السابق ، ص ص 10–11.

([2])– محمد بجاوي ،الثورة ، المرجع السابق ، ص 162.

بالمثل التي اتبعتها جبهة التحرير الوطني ، لقد كانت هيئة الأمم المتحدة هي الوجهة الأولى لنشاط الحكومة الدبلوماسي والذي مكنها من تدويل القضية الجزائرية في إحدى دوراتها إضافةإلى بعض الدول الأوروبية والدول الصديقة من إفريقيا وآسيا والتي يجمعها مع الجزائر مصير مشترك [1].

المطلب الأول : دورها في المحافل الدولية :

لم تكن ثورة نوفمبر 1954 ثورة م ضد الاستعمار الفرنسي في الداخل فقط ، بل ركزت أيضا على التحرك الخارجي وذلك لكونه الجانب المكمل لثورة الداخل و من أجل إسماع صوت الجزائريين وحقهم في تقرير مصيرهم للعالم كله ، ثم إن هذه الثورة لم تكن لتنجح لولا التنسيق المتكامل الذي كان موجودا بين المجاهدين في داخل الوطن وخارجه وهذا ما أعطى للثورة صدى كبيرا في المحافل الدولية ، كما ساعدها على كسب الدعم المادي والمعنوي [2].والتعريف بالقضية الجزائرية بأنّها قضية شعب سلبت منه حريته وليست قضية فرنسية داخلية كما تدعي فرنسا .

إنّ أول طرح للقضية الجزائرية على المستوى العالمي كان بتاريخ 5 جانفي 1955 م، عندما لفت ممثل المملكة العربية السعودية أنظار الأمم المتحدة إلى الحالة الخطيرة التي تعيشها الجزائر إلا أن هذه الهيئة العالمية أنهت دورتها دون الالتفات للوضعية التي تعيشها الجزائر و شعبها كما دعت الكتلة الآفروآسوية يوم 26 جويلية 1955 م إلىتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة المقبلة لهيئة الأمم المتحدة ، وفي الفاتح من أكتوبر 1955 م قررت هذه الهيئة تسجيل القضية الجزائرية ووافقت على التسجيل عدة دول منها : أفغانستان ، الأرجنتين ،بوليفيا ، اليونان ،الفلبين ، السعودية ، فنلاندا ،روسيا ، اندونيسيا ، العراق ، إيران ، لبنان ، الباكستان ، روسيا ، يوغسلافيا ، المكسيك وغيرها من الدول ، ما دفع وزير خارجية فرنسا وممثلها في هيئة الأمم المتحدة إلى الامتناع عن المشاركة في مناقشة مسائل أخرى .

إنّالنشاط الخارجي للثورة الجزائرية لم يكن مقتصرا على هيئةالأمم المتحدة فقط ، وإنّما تعداه أيضا إلى المستوى الإقليمي ، العربي ، والقاري [3].ففي مؤتمر باندونغ أفريل 1955 م ألّفت أقطار

(1)– عبد القادر خليفي ،" المؤتمرات الافرو آسيوية والقضية الجزائرية ".**مجلة المصادر** ، ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954 ، العدد الثامن، الجزائر ،2003، ص ص 222 –224.

(2)– فوزية بوسباك ، الثورة ، المرجع السابق ، ص 169.

(3)– نفسه ، ص ص 163–164.

شماليإفريقيا الثلاث وفدا واحدا، أسندتإليه مهمة المراقب ، كما رحّب رؤساء الدول الإفريقية المستقلة في مؤتمرهم الذي عقد في أكرا أفريل 1958 بالوفد الجزائري ورغم أن الحكومة المؤقتة لم تتشكل بعد ، إلا أنّ المندوبين الجزائريين اعتبروا مشاركين وبالتالي تمكنوا من المساهمة في مناقشات المؤتمر الذي أخذ قرارا بشأن الجزائر [1].

لما تأسست الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أدركت أهمية مساهمة الدول الإفريقية و الآسيوية في تدويل القضية الجزائرية و ذلك بالوقوف إلى جانبها في منبر الأمم المتحدة كما أدركت أهمية اعتراف هذه الدول بها ، ولكي تحقق هذه الأهداف سعت إلىإفشال المناورات التي قامت بها فرنسا من اجل التضييق على القضية الجزائرية ، وعزلها و الحيلولة دون إسماع صوتها للرأي العام وذلك من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات لتسويق وجهة [2]نظرها وإفراغ الدعاية الفرنسية من محتواها ، ومن أهم هذه المؤتمرات التالية [3]:

1-**مؤتمر أكرا الثاني** : ديسمبر 1958 م ، انعقد بغرض وضع خطة من أجل نوعية الثورة غير العنيفة في إفريقيا ، حيث حظي كفاح الشعب الجزائري باهتمام كبير لدى الدول الإفريقية بالخصوص ، فكان الاستقبال حارا للوفد الجزائري [4]،وقد شكلت الثورة الجزائرية النقطة الأساسية في هذا المؤتمر الذي عقدته الدول الإفريقية بهدف إحياء الذكرى الأولى لاستقلال غانا ، الذي قدمت فيه الثورة الجزائرية كمثال للتدعيم والاقتداء حيث صوت المشاركون فيه لصالح حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير مصيره .

كما تم الإجماع على مساعدة الشعب الجزائري وتشكيل مجموعة افريقية ضمن هيئة الأمم المتحدة ، من اجل توحيد العمل الصالح جبهة التحرير الوطني ، كما طالب بمنح الشعب الجزائري حقه

([1])- محمد بجاوي ، الثورة ، المرجع السابق ، ص 169.

([2])- العايب سليم ، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلو م السياسية ، قسم العلوم الإنسانية ، كلية الحقوق ، باتنة ، 2010-2011 ، ص 63.

([3])-نفسه ، ص 63.

([4])-عبد القادر خليفي ، المؤتمرات ، المرجع السابق ، ص 226.

في الٍاستقلال عن طريق إجراء مفاوضات عاجلة مع الحكومة المؤقتة الجزائرية وذلك لأنها الممثل الشرعي الوحيد لإدارة الشعب الجزائري [1].

2-**مؤتمرالدول الإفريقية المستقلة** " **منروفيا**" : من 4 إلى 8 أوت 1959 :

انعقد بطلب من الحكومة الجزائرية المؤقتة ، بالعاصمة الليبيرية منروفيا لمناقشة أوجه الدعم الممكنة من الدول الإفريقية المستقلة وفيه صادق المؤتمرون على عدة توصيات منها التحضير للمناقشات التي سوف تجري في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الجزائرية ومتابعة الجهد الدبلوماسي لصالحها مع تقديم الدعم المادي لها وإعلان يوم 1 نوفمبر يوما للجزائر ، كما تمت الدعوة فيه للدول الإفريقيةإلى الاعتراف بها[2].

3-**مؤتمر الدار البيضاء:** بداية سبتمبر 1959م:

انعقد في إطار الدورات التي كانت تعقدها جامعة الدول العربية وصودق على لائحة مواصلة الدعم المادي والمعنوي للقضية الجزائرية،وذلك بان تقوم الدول العربية بأداء الأنصبة المتبقية من ميزانية الجزائر والمقررة عن عام 1960 ب 12 مليون جنيه ، وكذا العمل على كسب اعتراف الدول الإفريقيةوالأسيوية للاعتراف بها وكان نتيجة لهذه التحركات المكثفة للوفد الجزائري ، أن أصدر ديغول في 16 سبتمبر 1959 م تصريحا بنيت التحاليل مكانة القضية الجزائرية لدى الحكومات الأجنبية ، وفي تلك الفترة عقدت الحكومة المؤقتة بتونس اجتماعا أصدرت على أثره تصريح 2 سبتمبر 1959 م رأت فيه أن تصريح ديغول يشكل قاعدة صالحة للمناقشة والتفاوض لأنه يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ، وفي 20 نوفمبر 1959 م، أصدرت الحكومة المؤقتة بيانا عينت فيه وفدا يتكون من : احمد بن بلة، محمد بوضياف ، حسين ايت احمد ، محمد خيضر ، رابح بيطاط لإجراء مباحثات مع الحكومة الفرنسية حول ظروف ضمانات تطبيق تقرير المصير [3].

---

(1)– تطور الدبلوماسية الجزائرية من 1830 الى 1962 ، الدبلوماسية الجزائرية 1830–1962 ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة او نوفمبر 1954 ، الجزائر ، (د.ت) ، ص 92

(2)– العايب سليم ، الديبلوماسية ، المرجع السابق ، ص64.

(3)– فوزية بوسباك ، الثورة ، المرجع السابق ، ص ص 168 –169.

4-**مؤتمر كونا كري :** من 12 إلى 15 أفريل1960م:

مثّل جبهة التحرير الوطني الدكتور فرانس فانون ، وقد تم اختياره ليكون نائبا لرئيس المؤتمر الممثل لغينيا وهو البلد المضيف، وهذا يدل على مكانة الثورة الجزائرية في العالم الأفروآسيوي ، وقد وجه المؤتمر رسالة إلى رؤساء الحكومات الأعضاء في الرابطة الإفريقية الفرنسية ، كي يسحبوا قواتهم التي تحارب إلى جانب القوات الفرنسية في الجزائر وبدلا من ذلك عليهم بتقديم كل الدعم للشعب الجزائري من أجل تحرره واستقلاله وأوصى المؤتمر جميع الحكومات في العالم بالاعتراف رسميا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية [1].

5-**مؤتمر اديس ابابا :** في جويلية 1960م:

تميز بحضور 13 وفدا بعد حصول بعض الدول الإفريقية على استقلالها ورفع العلم الجزائري على مبنى البرلمان الإثيوبي مقر المؤتمر ، وفيه طلب إلى الدول الإفريقية المستقلة الإعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية ، كما دعاإلى[2]،ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة معها لتسوية القضية الجزائرية[3]، وجدّد المؤتمرون النداء الذي وجهته لائحة المؤتمر الثاني لتضامن الشعوب الإفريقيةالأسيوية من 12 إلى 15 أفريل 1960 من أجل السحب الفوري لجميع القوات الإفريقية التي تحارب ضمن الجيش الفرنسي في الجزائر مع استمرار الدعم لها على مستوى الأمم المتحدة [4].

6-**مؤتمر القاهرة :** من 25 إلى 31 مارس 1961 م:

حيث شكلّت قضية الصحراء محور مناقشات مؤتمر الشعوب الإفريقية وقد دافع ممثل جهة التحرير الوطني بشدة عن قضية وحدة التراب الجزائري ومن ذلك قرر هذا المؤتمر دعم موقف الحكومة الجزائرية بشكل كبير فيما يتعلق بالصحراء كجزء مكمل للتراب الوطني الجزائري [5].

---

(1)- عبد القادر خليفي ، المؤتمرات ، المرجع السابق ، ص 227.

(2)- محمد بجاوي ، الثورة ، المرجع السابق ، ص 170.

(3)-نفسه ، ص 170

(4)- العايب سليم ، الديبلوماسية ، المرجع السابق ، ص ص 64-65.

(5)-"تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962 "، الدبلوماسية، المرجع السابق، ص 93 .

كما حضرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مؤتمرات أخرى كالمؤتمر العربي للبترول الذي انعقد في القاهرة في أفريل 1959 ، ومؤتمر الاتصالات اللاسلكية للبلدان العربية الذي انعقد بدمشق في مارس 1959 وفي مجلس التضامن من الآفروآسيوي المنعقد بالقاهرة من 9 إلى 12 فيفري 1959 المؤتمر العالمي للسلم الذي انعقد بالعاصمة السويدية ستوكهولم من 8 إلى 12 ماي 1959 ، ومؤتمر الأممية للاشتراكية العالمية ، المنعقد بهامبورغ الألمانية من 14 إلى 18 جويلية 1959 شارك فيه مكتب بون للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وفيه تم عرض الخطوط الكبرى لبرامج الثورة على الوفود الاشتراكية التي حضرت وذلك رغم محاولة الحكومة الفرنسية منع هذه الندوة ودفع الحكومة الفيدرالية الألمانية لطرد وفد جبهة التحرير الوطني كما شارك الوفد الجزائري في المؤتمر الطبي العربي المنعقد بدمشق سنة 1959 وتم فيه تقديم تقرير عن وضع اللاجئين الجزائريين في المحتشدات وحرمانهم من وسائل الصحة [1]. كذلك ندوة ضد القنابل النووية والهيدروجينية المنعقدة بهيروشيما في أوت 1959 [2]، والندوة الثالثة ضد الكولونيالية في المتوسط والشرق الأوسط المنعقدة في العاصمة اليوغسلافية بلغراد من 2 إلى 5 ديسمبر 1959 ، كما شاركت في المعرض الدولي لدمشق في شهر سبتمبر 1959 من طرف مكتب دمشق في إطار جناح خاص بالجزائر [3].

لقد حققت الجزائر نصرا دبلوماسيا وسياسيا هاما كانت له عدة انعكاسات في 20 جوان 1960 وذلك بحصولها على تسجيل حكومة سويسرا وثائق انضمام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى اتفاقيات جنيف الأربع المبرمة في 12 أوت 1949 بشان حقوق الإنسان[4].

كما استغلت المنظمات المنبثقة من جبهة التحرير مثلها مثل الوفود الخارجية كل الوسائل المتوفرة لوضع حد للاستعمار ، حيث أثاروا الرأي العام ونشطوا في الأوساط الدبلوماسية للحصول على الدعم السياسي والمساعدة المادية ، التي اختلفت من التعريف بالمواقف المشتركة المتمثلة في دعم مطالب حزب جبهة التحرير الوطني إلى غاية اعتراف الدول باستقلال الجزائر في سنة 1962، هذا

([1])– أبو القاسم سعد الله ، تاريخ ، المرجع السابق ، ص 633.

([2])– عمر بوضربة ، النشاط ، المرجع السابق ، ص ص 200–201.

([3])–محمد بجاوي " النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 جوان 1960" ، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 الى 1962 ، دراسات وبحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، 2007 ، ص 183.

([4])–"تطور الدبلوماسية الجزائرية 1830 –1962 "،الدبلوماسية،المرجع السابق ، ص 94.

الدعم كان كذلك عن طريق تنظيم نشاطات ثقافية ورياضية وأيام إعلامية تضامنية وبالتالي فان النشاط الدبلوماسي سجل أثناء المؤتمرات والمحافل الدولية نجاحا سياسيا كبيرا [1].

المطلب الثاني : الزيارات الدبلوماسية لبعض الدول

قامت وفود الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعدة زيارات رسمية إلى كثير من الدول العربية والغربية بهدف طلب الدعم المادي والدبلوماسي ووضع كل دول أمام مسؤولياتها ، كما قامت بشرح المشاكل التي تواجهها القضية الجزائرية ومدى خطورة أوضاعها وتحديد طبيعة المساعدات المنتظرة منهم وهذا ما كانت له نتائج معتبرة سواء على الصعيد المادي أو السياسي ومن بين هذه الزيارات نذكر [2]:

الزيارة الرسمية إلى الصين الشعبية والى الفيتنام الشمالية وقاد هذه الزيارة كل من الوزيران بن خدة بن يوسف ، ومحمود شريف وكان ذلك في ديسمبر 1958 ، هذه الزيارة نظمت بدعوة من الحكومة الصينية ، وعند تقييمها لأهمية الحدث إعتبرت جريدة المجاهد الزيارة طورا جديدا في تاريخ علاقة الجزائر الدولية مع الخارج [3].

زيارة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للهند سنة 1959م بطلب من البرلمان الهندي ، حيث إستقبله رئيسها كما إستقبلته حكومة بومباي بشكل رسمي وذلك عندما توقف السيد فرحات عباس في فيفري 1961 م وكان هذا الإستقبال بموافقة حكومة الهند المركزية وفي نفس السنة قام الرئيس بزيارة رسمية لماليزيا .أما تشيكوسلوفاكيا فقد استقبلتأكثر من مرة بعثات حكومة جزائرية. كذلك زيارةرئيسها إلى جمهورية يوغسلافيا في جوان 1959 م وقد كانت هذه الزيارات ناجحة حيث عزّزت من مكاسب الدبلوماسية للحكومة الجزائرية المؤقتة وتعتبر يوغسلافيا أول بلد أوروبي عبّر عن مساندته للقضية الجزائرية بكل قوة وحماس وبكل صراحة .

زيارة البعثة العسكرية الجزائرية إلى الصين بقيادة كاتب الدولة عمر أوصديق ، هذه الزيارة جاءت تلبية لدعوة رسمية باسم الحكومة الصينية من نائب رئيس الحكومة ووزير الدفاع وقد بدأت من

([1])– عمر بوضربة ، النشاط،المرجع السابق ، ص 202

([2])– سعد دحلب ،المهمة، المرجع السابق ، ص 85.

([3])– محمد بجاوي ، الثورة، المرجع السابق ، ص ص 173–174.

30 مارس 1959 م ودامت لمدة أسبوعين تم من خلالها دراسة تجارب قادة الصين وشعبها وجيشها في الحرب التي كانت ضد المستعمر [1]، كذلك شرع الرئيس فرحات عباس منذ الأيامالأولى التي تلت تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في القيام بزيارات لرؤساء البلدان العربية والصديقة ، وكانت أولها القاهرة حيث كان يوجد مقرها هناك ، كما تم استقباله من طرف ملك المغرب في شهر نوفمبر 1958 بعدها ليبيا أين تم استقباله بكل حفاوة ثم الرياض و تونس سنة 1959م[2].

كما قبل الرئيس فرحات عباس الدعوة التي وجهت له زيارة باكستان ، حيث استقبل عشرات الوفود التي كانت تمثل القبائل الباكستانية التي عكست تضامن الشعب الباكستاني مع الشعب الجزائري وقضيته [3]. ثم قام بزيارة كل من الكويت والسودانوالأردن ، والعراق [4]، هذه الأخيرة التي القى فيها خطاب وجه فيه الشكر إلى الرئيس العراقي وأعضاء الحكومة والشعب وجميع المنظمات الوطنية على الاستقبال الحار الذي تم تخصيصه له وعلى كل البراهين والمظاهر التي تدل على تضامن العراقيين وحكومتهم مع الشعب الجزائري ، خصوصا تصميمه في المساهمة في الكفاح التحريري الذي يقوده الجزائريون .

إنّ الزيارات التي قام بها الوفد الجزائري إلى الدول الغربية والعربية قد ساهمت في إبراز كفاح الشعب الجزائري ميدانيا وتسجيل مكاسب لصالحه خصوصافي يوغسلافيا سجل انتصارا هاما ضد الدبلوماسية الفرنسية ، أمّا الزيارتين الهامتين إلى الصين والفيتنام فقد حققتا آفاقا جديدة للثورة الجزائرية سواء من خلال المساعدات المادية أو فتح الطريق نحو موسكو ، خاصة وأنّ الاتحاد السوفياتي يعد الفرصة الكبيرة للشعوب المستعمرة في كفاحها ضد الاستعمار من أجل الإستقلال وبدونه ستنحاز الولايات المتحدة الأمريكيةإلى صف الدول الإستعمارية .

إنّ الوفود الجزائرية أخذت بعين الاعتبار زيارة الدول العربية الشقيقة التي تربطها معها روابط حضارية وثقافية وجغرافية ، كما كان لها هدف آخر وهو التشاور بشأن المستجدات على الساحة

([1])– عمر بوضربة ، النشاط ، المرجع السابق ، ص 203.

([2])– سعد دحلب ،المهمة،المرجع السابق ، ص 84.

([3])– مريم الصغير ، المواقف ، المرجع السابق ، ص 262.

([4])– سعد دحلب ، المهمة ، المرجع السابق ، ص 84.

الدولـــة فيما يتعـــلق بالقضية الجزائرية ولضمان استمـــرار الدعم المادي والسياسي في المحافل الدولية [1].

المطلب الثالث :أهدافهاالدبلوماسية

لقد سعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من خلال نشاطها على الصعيد الدبلوماسيإلى تحقيق عدة أهداف منها :

- تدويل القضية الجزائرية
- إعطاء طابع الشمولية للنشاط الدبلوماسي للثورة والذي يستهدف الحصول على اكبر قدر من دعم دول العالم للاستفادة من تضامنهم معها .
- كسب دعم الدول العربية للحصول على مواقع جديدة على الساحة الدولية سواء على مستوى الكتل والمنظمات أوعلى مستوى الدول.
- السعي لعزل فرنسا دوليا ثم التفاوض معها من موقع قوة وذلك بالضغط عليها عن طريق الدول المؤيدة من الدول الآفروآسيوية ، وتجريدها من دعم وتأييد الدول الموالية لها وخاصة الدول الغربية .
- تعزيز تواجدها في الساحة الدولية وذلك من خلال حضورها المكثف في المؤتمرات و الندوات الدولية مع توثيق صلاتها بالمنظمات غير الحكومية في الدول الغربية وإنشاء المكاتب الخارجية عبر مختلف دول العالم وذلك من اجل كسب الدعم المادي والمعنوي لصالحها[2].
- السعي لإثباتأنّ الدولة الفرنسية دولة معتدية ولديها نية في القضاء على الشعب الجزائري وشخصيته [3].
- اطلاع الرأي العام على وحشية الاستعمار الفرنسي
- العمل على إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي
- إعطاءها البعد الدولي ومن ثم إثارة حركة تضامنية مبنية واسعة [1].

([1])– عمر بوضربة ، النشاط ، المرجع السابق ، ص ص 204–206.

([2])– نفسه ، ص ص 133–136.

([3])– احمد حمدي ى" دور الدبيلوماسية من خلال منظور صحافة الثورة "، الدبيلوماسية الجزائرية من 1830 –1962 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحثى في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، ص 59.

– كسب الاعتراف بها أولا وبالحكومة المؤقتة ثانيا فالاعتراف بالدولة الجزائرية ثالثا [2].

إنمسارها الدبلوماسي هو الذي سيرسم الطريق السليم الذي انتهجته حكومة الجمهورية الجزائرية وذلك منذ استرجاع السيادة الوطنية في سنة1962م مما أكسبها مصداقية وفعّالية كبيرة على الصعيد الدولي [3].

المبحث الثاني : دورها في مواجهة سياسة ديغول :

إنإعلانتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، كان ضربة قوية للإستعمار الفرنسي حيث جاء في وقت صممت فيه الحكومة الفرنسية وعلى رأسها ديغول على دمج الجزائر بصفة نهائية بفرنسا ، واستعملت لذلك شتى الأساليب السياسية لتحقيق ما لم تستطع تحقيقه الحكومات السابقة بالأساليب العسكرية .

فاعتمد ديغول على أسلوب الترغيب واللين والرغبة في إصلاحالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الجزائري ، دون أن ينسى الاعتماد على أسلوب الترهيب والقتل والتعذيب ، إلاأن الحكومة المؤقتة كانت له ولمشاريعه المرصاد وحاولت إفشال كل مشروع يطرحه ديغول ، كما واجهت سياسته الإجرامية بمضاعفة العمليات العسكرية والفدائية وتوعية الشعب الجزائري كما عملت على فضح جرائمه على الصعيد الدولي زفي كل مناسبة تتاح لها [4].

المطلب الأول : رد فعل الحكومة المؤقتة من سياسة ديغول

وبناء على الهجومات التي يشنها العدو الفرنسي في مختلف أنحاء البلاد ، وبعد الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والتطورات التي حدثت في مسير ة الثورة بانضمام الكثير من المجندين في صفوف الجيش الفرنسي إلى جيش التحرير الوطني ازداد نشاط المجاهدين وقام جيش

([1])– محمد يزيد ، " ذكريات من العمل الديبلوماسي " ، الديبلوماسية الجزائرية من 1830 الى 1962 ن منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة او ل نوفمبر 1954 ن الجزائر ،ص 112.

([2]) – la diplomatie algérienne de 1830 à 1962, centre national d'etudes et de recherches sur lemouvement national et la révolution du 1re novembre 1954, algér, p 164.

([3]) - عمر بوضربة ، النشاط ، المرجع السابق ، ص 136.

([4])– ازغيدي محمد لحسن ، مؤتمر ، المرجع السابق ، ص 173.

التحرير في الولاية الخامسة برد الفعل والبرهنة للعدو على قدرة الجزائريين على الدفاع عن حقوقهم وانتزاع استقلالهم ، حيث أنه و في تاريخ ثلاثة عشر إلى الحادي والعشرون أكتوبر من سنة 1958م قام المجاهدون بعمليات واسعة النطاق عبر كل أرجاء الولاية الخامسة فوقعت اشتباكات في كل مناطقها وخلفت 740 قتيلا من جنود العدو وجرح 4502 وتحطيم أربعة عشر عربة عسكرية وإسقاط ثلاث مروحيات ، وفي هذه الاشتباكات غنم جيش التحرير 154 قطعة أسلحة متنوعة وكمية كبيرة من القنابل الجوية ومن الذخائر المتنوعة [1].

كما قامت عناصر جيش التحرير بأربع وخمسين عملية تخريبية في مناطق أخرى من الولاية حيث أسفرت هذه العمليات عن قتل 127 فرنسيا وإحراق ثمانية وعشرون ضيعة واقتلاع 1440 شجرة وإتلاف سبع وسبعون هكتارا من الكروم ، كما ألحقتأضرار بمعملين لتوليد التيار الكهربائي وتحطيم العديد من العربات العسكرية بواسطة الألغام كما قام الفدائيون بالمدن بعمليات جريئة من الغزوات إلى العاصمة كانت نتيجتها ثمانية عشر قتيلا وثمانية وأربعون جريحا في صفوفه وإعدام ست معمرين .

كذلك نتج عن هذه العمليات فرار الجنود من صفوف العدو الفرنسي والانضمام للثورة حيث فرسبع وأربعون جنديا من مختلف الفرق والمناطق بأسلحتهموأمتعتهم وفرار تسع من الحركي بأسلحتهم[2].

لقد تصاعدت عمليات جيش التحرير وامتدت الحرب إلى أرض فرنسا وأصبحت الحكومة الفرنسية في حرج من ذلك ، حيث صرح وزير الداخلية الفرنسي بقوله " هؤلاء الإرهابيون الذين يتلقون أوامرهم من قادة لاجئين في الخارج لا يحسمون الحل النهائي للإدارة الشعبية وقوى الأمن للحفاظ على الشعب في الجزائر ..." [3].

أما بالنسبة لخطي الموت الذي عملت فرنسا على وضعه لعزل الثورة وخنقها في الداخل وعدم وصول صوتها للخارج فقد اهتدى جيش التحرير إلى طرق لعبوره وتمرير قوافل السلاح حيث كانت وسيلة العبور تمثل في تجنب المجاهدين للأسلاك و حقول الألغام والمرور عبر الشعاب والأودية ثم

([1])– ادريس خضير ، البحث ، المرجع السابق ، ص ص 271 -272.
([2])– نفسه ، ص ص 272 - 273
([3])– ازغيدي محمد لحسن ، مؤتمر ، المرجع السابق ،ص 189.

جاءت فكرة أخرى وهي حفرالأنفاق والمرور من خلالها ورفع الأسلاك بواسطة الأخشاب ، وكانت العملية تتم ليلا نظرا لخطورتها ، ثم تم الاهتداء إلى استعمال الآلات القاطعة ، حيث أصبح جيش التحرير الوطني يقطع الأسلاك ويزيل مفعول الألغام بتلك الآلات الحديثة ، كما تم الاعتماد على طرق أخرى[1].

المطلب الثاني : رد فعلها من سلم الشجعان

اعتبرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مبادرة ديغول هذه من قبيل زعزعة الصفوف ومشروعا خادعا ، وبعد مناقشة أعضاءها ، لمشروع ديغول أصدرت بيانا أعلنت فيه رفضها الصريح لمقترحه الذي اعتبرته غير قادر على حل القضية الجزائرية ، وجددت عرضها بالتفاوض معها باعتبارها ممثل الشعب الجزائري في إطار مفاوضات جدية يحتضنها بلد محايد [2].

اشترطت الحكومة الجزائرية المؤقتة جملة من الشروط للصلح منها :

- التوجه للحكومة المؤقتة الجزائرية وهي ممثلة للشعب باسم مجلس الثورة.
- الاعتراف بنهاية الاستعمار وقيام الجزائر بحقها في تقرير المصير .
- فتح مذاكرة رسمية بين رجال الحكومة الجزائرية والفرنسية.

إن هذا الرد للحكومة المؤقتة جعل ديغول يصطدم بالأمر الواقع وهو إما قبوله لشروط الصلح التي عرضتها عليه الحكومة المؤقتة أو الاستمرار في الحرب ، لأنه من غير المعقول بعد مضي أربع سنوات من الحرب أن يطلب في النهاية من المجاهدين تسليمأنفسهم مع علمه بالمبادئ التي ثاروا من اجلها وهي تصفية الاستعمار من الجزائر والمغرب العربي دون تحقيق هذه المبادئ [3].

وقد أكدت الحكومة الجزائرية في بيانها أنّهيؤكد على رفضه التفاوض مع الممثل الحقيقي للشعب الجزائري ، إذ أظهر نواياه من خلال تصريحه في 23 أكتوبر 1958 على تسوية القضية الجزائرية

([1])– الطيب بن نادر ، الجزائر ، المرجع السابق ، ص 187.

([2])–عمر بوضربة ، النشاط ، المرجع السابق ، ص ص89–90.

([3])– ازغيدي محمد لحسن ، مؤتمر ، المرجع السابق، ص 192.

عن طريق آخر دون اللجوء إلى جبهة التحرير الوطني كما تم طرح عدة تساؤلات حول قضية النوايا الحقيقية للجنرال ديغول من خلال مبادرته ورغبته في السلم ، و استعماله للغة مبهمة في تصريحاته ،وذلك بهدف تغليط الرأي العام العالمي والرأي الفرنسي حول نواياه الحقيقية [1].

وقد تم ربط تصريح ديغول بزيارة مدير البنك العالمي بصحبة مدير البنك الفرنسي إلى كل من حاسي مسعود وحاسي الرمل ، وتصريحه في ذلك الوقت هو ربما من اجل إيهامالأوساط المالية العالمية بأنّ المشكلة الجزائرية سائرة في طريق الحل وبالتالي تقبل هذه الأوساط على اعتماد رؤوس أموالها في استثمار ثروات الصحراء الجزائرية .

لقد أعلنت الحكومة المؤقتة عن يقينها بان السلام لايمكن تحقيقه إلا عن طريق التفاوض لهذا جددت ترحيبها بأية دعوة من الحكومة الفرنسية للتفاوض بشكل جدي وفي بلد محايد [2].

أما السلطة الفرنسية لما فشلت في مشروعها هذا أخذت تروج أمام العالم بان رجال جبهة التحرير هم الذين لايريدون الجنوح للسلم ، فكتبت جريدة البرلمان الفرنسي تقول " هذا الرفض غير معقول لمقترحات الجنرال ديغول النبيلة من اجل وقف إطلاق النار مع القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني التي تتخذ من القاهرة مقرا لها بعيدا عن الأخطار ... فالكفاح منذ الآن بدون أمل بالنسبة لجبهة التحرير الوطني " [3].

المطلب الثالث : رد فعلها من مشروع قسنطينة

بعد أن فشلت كل الخطط الاستعمارية لتصفية الثورة لجا ديغول إلى خطة جديدة أراد من خلالها تحقيق ما فشل فيه غيره ، وعند زيارته لقسنطينة أعلن عن مشروعه الذي حمل اسم مشروع قسنطينة ، حيث كان يدعي أن الشعب الجزائري إنما ثار من اجل إصلاح وضعه الاجتماعي والاقتصادي وقد وضح مشروعه بأن أعلن عن إنشاء مساكن لمليون نسمة ومنح المزارعين 250 ألف هكتار من الأراضيالصالحة للزراعة وأحداث 400 ألف وظيفة جديدة ، أما في مجال التعليم فان ثلثي البنات والذكور سوف يذهبون إلى المدارس ، على أن يستكمل عددهم في السنوات التالية ، إنّ هدفه القضاء

([1])– عمربوضربة ، النشاط ، المرجع السابق ، ص 90.

([2])–نفسه ، ص ص 90–91.

([3])– ازغيدي محمد لحسن ، مؤتمر ، المرجع السابق ، ص ص 192 –193.

على الثورة بالمشاريع الإصلاحية وعن طريقه يحقق عملية الإدماجوإيجاد طبقة متميزة تحكم جزائر الغد [1].

لهذه الأسباب رفض الجزائريون مشروع قسنطينة بتوجيه من جبهة التحرير الوطني التي جندت كل طاقاتها ضده بإصدار المناشير وإقامة الجمعيات العامة والتصريحات عن طريق الإذاعات ، إضافةإلى قمع الاستعمار للمواطنين المستمر الذي ساعد موقف الجبهة إلى حد كبير ، لقد وقفت الثورة ضد المشروع فقاطعه الشعب ، حيث رفض الفلاحون الهكتارات من الأراضي التي منحت لهم ، أما الوظائف فقد رفضها الجزائريون كذلك .

إن موقف الشعب الجزائري الذي كان بتوجيه من الحكومة المؤقتة تجاه هذا المشروع قد تسبب في فشله وإحداث خيبة أمل لواضعه مما جعله يلجأإلى طريقة أخرى لإستعادة زمام الأمور[2]

المطلب الرابع: رد فعلها من حق تقرير المصير:

بعد الإعلان عن مشروع الاستفتاء وحق تقرير المصير من طرف الجنرال ديغول في 16 سبتمبر سنة 1959 ، عكفت الحكومة المؤقتة على دراسته ، ثم أصدرت بيانها للرد عليه حيث جاء فيه " ...إن الشعب الجزائري قد اضطره الاستعمار إلى حمل السلاح والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تؤكد إرادتها في الكفاح إلىأن يتحقق التحرير الوطني ... لقد اعترف رئيس الجمهورية الفرنسية باسم فرنسا على رأس الملأ بحق الجزائريين في تقرير المصير وهذا التطور لم يكن ممكنا إلا بفضل كفاح الشعب الجزائري منذ خمس سنوات وهو يواصل حربا من أفظع الحروب التي أرادبها أن يغزو بلادنا من جديد ، إن جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير خاضا الحرب وسيواصلان خوضها إذا لزم الأمرعدّة سنوات أخرىإلى تحقيق السيادة الكاملة والاستقلال التام ، إنّالمبدأ الذي يقوم عليه الكفاح لا يمكن النيل منه والمتمثل في وحدة التراب الوطني ووحدة الشعب الجزائري الذي لايمكن أن يتجزأ، أما فيما يخص ثروات الصحراء فإنّ التنقيب عنها واستغلالها لايمكن بأية صفة من

([1])– نفسه ، ص ص 173–174.

([2])– نفسه ، ص ص 175–176.

الصفات أن يتحول إلى ملكية شرعية ، إن هذه الثروات التي هي مصدر تقدم إنساني قبل كل شيء للجزائر ولإفريقيا الشمالية .."[1]

حسب رأي الحكومة المؤقتة فان تعليق الاختيار الحر للشعب الجزائري على استشارة الشعب الفرنسي ليس سوى نفي للديمقراطية ولحق تقرير المصير ثم إن الشعب الجزائري لا يمكن أن يمارس اختياره الحر تحت ضغط الجيش الفرنسي بطائراته ودباباته ومدافعه .

إنّ الحكومة المؤقتة التي اعترفت بها عدة دول هي الضامنة والمؤتمنة على مصالح الشعب الجزائري إلىأن يعبر عن اختياره بحرية ، ولا يمكن بدون موافقتها أن يعود السلم ولأجل هذا الهدف فإنها مستعدة للدخول في محادثات مع الحكومة الفرنسية لبحث الشروط السياسية والعسكرية لإيقاف القتال ، وبحث شروط وضمانات تطبيق حق تقرير المصير.

بعد هذا البيان أدرك الفرنسيون أنهم لم يعد بإمكانهم قهر الجزائريين أو الاحتيال عليهم بالمكر والخديعة وذلك لشعورهم بالمسؤولية [2].

لقد استطاع الشعب الجزائري مع مجاهديه الثبات أمام كل المحاولات الاستعمارية بمختلف إشكالها كما ثبت أمام المحتشدات وكل أنواع التعذيب والتجويع التي استعملها ديغول ضده ليستسلم ، كما رفض كل المشاريع التي جاءت بها الجمهورية الخامسة ، والتي دعت إلى فرض الاستسلام على جبهة التحرير من جهتها أنها في مستوى التحدي لكل تلك المشاريع وأنها الممثل الوحيد للشعب الجزائري [3].

المبحث الثالث:دورها في المفاوضات

أعلنت جبهة التحرير الوطني في بيان أول نوفمبر 1954 م عن استعدادها للمساهمة في حل سلمي تفاوضي للقضية الجزائرية مع الحكومة الفرنسية يمكن الشعب الجزائري من ممارسة حقه في

([1])– ادريس خضير، البحث ، المرجع السابق ، ص 295.

([2])– نفسه ، ص ص 295–297.

([3])– ازغيدي محمد لحسن ، مؤتمر ، المرجع السابق ، ص 200.

تقرير مصيره ، ووضعت لذلك شروط حول مسالة المفاوضات وكانت دائما تؤكد أن الحل الوحيد لإنهاء النزاع هو التفاوض [1].

وبتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائريةأعلنت في بيانها الذي أصدرته يوم 18 سبتمبر 1958 م عن رغبتها الصادقة في أن تصل إلى حل للمشكلة الجزائرية عن طريق التفاوض مع الحكومة الفرنسية، كما أعلنت عن استعدادها لمقابلة مندوبين عنها لهذا الغرض [2].

لقد عرفت المفاوضات الجزائرية الفرنسية نوعان منها ما هو سري كان الهدف منه جس نبض الثورة وقادتها ومعرفة موقفهم منها ، كما كانت هناك مفاوضات علنية ورسمية مثلها قادة بارزون في الحكومة المؤقتة وشخصيات رسمية من قبل السلطات الفرنسية .

المطلب الأول : المفاوضات غير الرسمية (سرية)

بعد اندلاع الثورة التحريرية عملت السلطات الفرنسية على محاولة تق... العمل المسلح الذي تقوده جبهة وجيش التحرير الوطنيين وذلك بوصف قادتها بصفات مشينة كالمرتزقة والفلاقة وقطاع الطرق وغيرها من الصفات كما حاولت من جهة أخرى التعرف على هوية مفجري الثورة وجس نبض قيادة جبهة وجيش التحرير الوطني حيث قامت السلطات الفرنسية بإجراء عدة اتصالات ولقاءات سرية مع وفد جبهة التحرير الوطني ، كان أولها بالجزائر بفضل انجري ماندوز [3]، حيث عقد لقاء سريا بين عبان رمضان وبن يوسف بن خدة مع مبعوث رئيس الحكومة الفرنسية في ربيع 1956 [4].

إلاأنّ هذا اللقاء لم يحقق أية نتيجة بفعل نوايا السلطات الفرنسية وإرادتها غير الجادة فالهدف منه حسبها هو التعرف على هوية الثوار ومطالبهم فقط .

([1])– عمر بوضربة ، النشاط ، المرجع السابق، ص 113

([2])- AndréMandouze ,larévolution Algérienne pas les textes , Edition ANEP,Algér ,2006, p138.

([3])–اندري ماندور استاذ جامعي ، كان مناصرا منذ زمن طويل للقضية الجزائرية ، (ينظر : بن يوسف بن خدة ، اتفاقيات ايفيان ، تعريب لحسن زغدار محل العين جبائلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2002،ص 12).

([4])– عمر بوضربة ، النشاط ، المرجع السابق ، ص ص 117–118.

ولنفس الهدف طلب بينو وزير الخارجية الفرنسي عند مروره بالقاهرة من الحكومة المصرية التدخل لتسهيل عقد اتصال بين البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة وممثل عن الحكومة الفرنسية لإيجاد حل سلمي للمشكل الجزائري ، وتم عقد هذا اللقاء بالقاهرة في 10 أفريل 1956مإلاأنّ محمد خيضر مسؤول البعثة رفض المقترحات الفرنسية خاصة منح الاستقلال الداخلي هذا اللقاء دام حوالي شهر إلا أنّه فشل لتباعد رؤى الطرفين [1].

كما جرت لقاءات أخرى جمعت بين امحمد يزيد واحمد فرانسيس ، وببير كومينا لامين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي وذلك في 21 جويلية 1956م في بلغراد ، كذلك التقى امحمد يزيد ومحمد خيضر ، وعبد الرحمان كيوان ، مع هيربو ، وكازيل ، يوم 2 و 3 سبتمبر 1956 في روما ، كما أجرى محمد خيضر لقاءات مع شخصيات أخرى فيما بعد وهذا بقطع النظر عن مؤتمر بلدان المغرب العربي بتونس والذي ألغى بعد اختطاف طائرة الخمسة يوم 22 اكتوبر 1956 بواسطة الطيران الفرنسي .هذه الحادثة تسبب في قطع كل أشكالالاتصالات كما دلت على نوايا الجانب الفرنسي غير الصادقة[2].

ومع وصول ديغول إلى السلطة بدأت الاتصالات السرية من جديد بين قادة جبهة التحرير الوطني ومبعوثي ديغول لعبد الرحمان فارس [3]، إلاأنها فشلت كذلك بسبب تباعد مواقف الطرفين ، وبعد خطاب ديغول في 16 سبتمبر 1959م حدثت عدة اتصالات مع وسطاء فرنسيين وأعضاء في الحكومة المؤقتة ، كما تم اللجوء الفرنسي إلى الوساطة التونسية لدفع الحكومة المؤقتة لقبول عقد اتصالات تمهيدية للمفاوضات الحقيقية ، إلاأن هذه الأخيرة كانت تنتظر انعقاد دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية ليعلن موقفه من المفاوضات ، كما عقد احمد بومنجل يوم 20 أكتوبر 1959 م لقاءا

(1)– نفسه ،ص 118.

(2)– بن يوسف بن خدة ، اتفاقيات ، المرجع السابق ،ص 15.

(3)– عبد الرحمان فارس : ولد عام 1910 ببجاية ، تخرج بشهادة حقوق ، كان اول من مارس مهنة كاتب عدل بالجزائر ، اشتهر اليه الاندماجية ، تولى رئاسة الجمعية الوطنية الجزائرية سنة 1953 ، بدات اتصالاته الاولى مع الثورة في منتصف سنة 1955 ، عرضت عليه فرنسا عدة مناصب لكنه رفضها اعتقل في 5 نوفمبر 1960 تولى رئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة الي اشرقت على ادارة شؤون الجزائر خلال المرحلة الانتقالية ، بعد حل اللجنة في اكتوبر 1962 ، بجدا ينسحب من السياسة ، (ينظر : عمر بوضربة ، النشاط ، المرجع السابق ، ص 121).

مع أحد القساوسة [1]، كذلك فتح ديغول مفوضات سرية مع بعض القادة العسكريين من بينهم سي صالح احد القادة في الداخل ، لكنها فشلت بعد تدخل جيش التحرير الوطني الذي عمل على كحاصرتها وتحطيمها ، ثم أعاد ديغول المحاولة مع الزعماء الخمسة المعتقلين بفرنسا حيث ركز على احمد بن بلة ، لكنها فشلت كذلك بعد تدخل جيش التحرير ورفض الزعماء إجراء مفاوضات معالحكومة الفرنسية من داخل السجن ،و على حساب المجاهدين[2].

لقد كانت هذه اللقاءات بالنسبة للحكومة الفرنسية مع ممثلي جبهة التحرير عبارة عن حبس النبض أومناورات تهدف إلى مواصلة الحرب أو اختيار مرحلة صعبة ، وكانت المواقف متباعدة جدا حتى لدى الناطقين باسم جبهة التحرير الوطني الذين كانت مواقفهم مختلفة أما الفرنسيون فأنهم لم يتجاوزوا فكرة الواقع الوطني الجزائري .

إن المفاوضات بصورتها الحقيقية بدأتبمجيء ديغول وبعد خطابه حول تقرير المصير إذ عرفت منذ ذلك الخطاب منعطفات عديدة والتواءات كثيرة [3].

المطلب الثاني: المفاوضات الرسمية:

في 14 جوان 1960مألقى ديغول خطابا هاما أعلن فيه عن استعداد فرنسا لاستقبالأي وفد جزائري ترسله الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بقصد التفاوض مع الحكومة الفرنسية ، وقد رحبت الحكومة الجزائرية المؤقتة بهذه الدعوة وأرسلتإلى فرنسا وفدا يتكون من محمد الصديق بن يحي وهو مدير ديوان رئس الحكومة المؤقتة واحمد بومنجل ، أما الوفد الفرنسي فقد كان يقوده روجي موريس المكلف بالشؤون الجزائرية في قصر الايليزي والعقيد ماتون ، إلاأنّ هذه المفاوضات فشلت لأنّ الوفد الجزائري عومل على أساس أنه مجموعة من المتمردين وعليه يجب أن يعامل بحذر شديد ، كما فرضت عليه حصارا إعلاميا وحرمته من إجراء اتصالات مع الخارج . فشل لقاء مولان الذي بدا من 25 جوان 1960 م واستمر إلى غاية 29 جوان 1960 م لأنّ فرنسا أرادت التفاوض من اجل

([1])– نفسه ، ص ص 121–122.

([2])– لطفي الخولي ، عن الثورة ، المرجع السابق ، ص 33.

([3])– بن يوسف بن خدة ، اتفاقيات ، المرجع السابق ، ص ص 15–16.

وقف إطلاق النار وإجبار جيش التحرير الوطني على تسليم سلاحه ، وبذلك عاد الوفد الجزائري إلىتونس ، وفي هذه الفترة ظهرت المنظمة السرية الإرهابية التي يقودها جنرالات فرنسا حيث شكلت خطرا على ديغول ، كما استهدفت الإطاحة بالحكومة .

في 4 نوفمبر 1960 م قرر ديغول أن تكون هناك محاولة أخرى في المفاوضات فأعلن عن ميلاد " الجزائر الجزائرية " ورغبته في مواصلة المفاوضات فأرسل وزيره للدفاع إلى الجزائر لإبلاغ قادة الثورة أن الوقت قد حان للتفاوض وتطبيق الاستفتاء الخاص بتقرير المصير[1] .

إنالاتصالاتالأكثر جدية وأهمية والتي كانت سببا في جمع الجزائريين مع الفرنسيين إلى طاولة المفاوضات هي الاتصالات التي دبرها السويسريون [2] ، ففي 20 فيفري 1961 جرت لقاءات جدية بين الجزائريين والفرنسيين بلوسارن بسويسرا بواسطة اوليفي لونق [3] ،وأوكل ديغول هذه المهمة لــ : جورج بومبيدو،وأما الجانب الجزائري فكان يمثله الطبيب بولحروف واحمد بومنجل ، وقد دار اللقاء حول المؤسسات المؤقتة وضمانات لتقرير المصير وجنسية الأقليةالأوروبية ومفهوم وشكل السلطة التنفيذية المؤقتة .

لقد كانت مواقف الطرفين متباعدة جدا فالوفد الجزائري أكد تمسكه بما تقره الحكومة المؤقتة وان يبقى الأمن العام من صلاحيات القوات الفرنسية في هذه المرحلة ، أما جورج بومبيدو ، فقد اعتبر أنّ قضية الصحراء لا نقاش فيها ، وأنّ المرسى الكبير ملكا من ملاك الأملاك الفرنسية ، كما صرح بأنّ ديغول يريد الهدنة ويؤكد عليها وسيتم إطلاق سراح الوزراء الخمسة ليشاركوا في المفاوضات ، لقد رفضت الحكومة المؤقتة الجزائرية في هذا اللقاء الفصل بين وقف النار إلىإطلاق النار وضمانات تقرير المصير كما رفضت الهدنة وفكرة تجزئة التراب الوطني [4].

توقفت المفاوضات لمدة قصيرة ، وفي 30 مارس 1961م ، اتفق الطرفان على الدخول في مفاوضات رسمية ابتداء من يوم 7 أفريل 1961م في مدينة ايفيان إلاأنّ تصريح وزير الشؤون

([1])–عمار بوحوش ، التاريخ ، المرجع السابق ، ص ص522 – 524.

([2])–سعد دحلب ، المهمة ، المرجع السابق ، ص 122.

([3])–اوليفي لونق : الوزير السويسري المكلف من طرف حكومته برئاسة الجمعية الاوروبية الخاصة بالتبادل الحر ، (ينظر : بن يوسف بن خدة ، اتفاقيات ، المرجع السابق ، ص 20).

([4])–نفسه ، ص ص20 –21

الخارجية في الحكومة الفرنسية لويس جوكيس يوم 31 مارس 1961 بأنّ فرنسا سوف تتفاوض مع الحركة الوطنية الجزائرية التابعة لمصالي الحاج جعلت الحكومة المؤقتة ترفض حضور مفاوضات ايفيان ، غير أن فرنسا حاولت أنّ توضح لها بان تصريح جوكس ليس له أي اثر سواء على مستقبل الجزائر او اعتراف فرنسا بالتفاوض مع جبهة التحرير .

بعد قضاء ديغول على حركة الجنرالات المتمردة على حكومته أظهر استعدادا كبير للتفاوض مع جبهة التحرير والتخلص من المشكل الجزائري وأعلن يوم 20 ماي 1961 بداية المفاوضات بصفة رسمية [1] ، إلاأنّها توقفت يوم 13 جوان من نفس السنة ، ثم استأنفت في 20 جويلية ، وكانت أهم النقاط التي بدأ التفاوض فيها هي مسألة الهدنة ومصير الأوروبيين بالجزائر وقضية الصحراء ، وكان موقف الوفد الجزائري يتلخص في وحدة الشعب الجزائري ، ووحدة ترابه ، ثم توقفت المفاوضات في نفس الشهر [2] لتعقبها مفاوضات سرية في روس من 11 إلى 19 فيفري 1962[3].

وفي اجتماع المجلس الوطني الطارئ المنعقد في طرابلس من 22 فيفري إلى 27 منه وافق بالإجماع على مشروع الاتفاق المعد بروس ، واستؤنف بعد ذلك اللقاء بين الطرفين في 7 مارس في ايفيان أين شكلت المرحلة الانتقالية وتشكيل الجهاز التنفيذي المؤقت والقوة المحلية وتاريخ الاستفتاء وعدد اللاجئين ودخول الجيش المتواجد على الحدود الى الجزائر محور المفاوضات التي انتهت بالتوقيع على الاتفاقيات في 18 مارس 1962 من قبل كريم بلقاسم وجوكس ، وحدد تاريخ وقف إطلاق النار يوم 19 مارس على الساعة الثانية عشر منتصف النهار .

وبذلك توقفت رسميا حرب التحرير الجزائرية وشرع في تنفيذ اتفاقيات ايفيان على الرغم من التصريحات الفرنسية في هيئة الأمم المتحدة التي مفادها أنّ مسألة الجزائر هي مسألة داخلية فإّن المفاوضات التي أجرتها مع أعضاءالحكومة المؤقتة تدحض هذا الإدعاء وتؤكد وجود دولة ذات سيادة ولو على جزء فقط من ترابها وبالتالي فإنّ خضوع فرنسا للتفاوض مع الجبهة عن حرمتها أو التفاوض

([1])–عمار بوحوش ، التاريخ ، المرجع السابق ، ص 529.

([2])–بلقاسم بن محمد برحايل ، الشهيد حسين برحايل نور الجزائر الاسلام والاستقلال ، دار الهدى للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2003 ، ص 541.

([3])–سعيد بو الشعير ، النظام ، المرجع السابق ، ص 24.

مع الجبهة هو اعتراف بقوتها وبتمثيلها للشعب الجزائري ، لذلك فإنّه يصعب فصل الجبهة عن حكومتها أو التفاوض مع الجبهة ورفض التفاوض مع حكومتها [1] .

([1])–نفسه ، ص ص 24 –27.

خـاتـمـة

ساهم انشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تفعيل الساحة الدولية لصالح القضية الجزائرية و اخراجها من الحيز الضيق الذي فرضته عليها السلطة الفرنسية و اسماع صوتها و تمثيلها في المحافل الدولية ، و كسب تأييد الرأي العام العالمي.

وقد خلصنا الى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

-كان قرار لجنة التنسيق و التنفيذ القاضي بتأسيس الحكومة المؤقتة نتاجا لظروف داخلية و دولية ، فمن الناحية الداخلية عانت الثورة الجزائرية من نقص الأسلحة بسبب توقف عمليات الامداد و التموين عبر الحدود و ذلك بسبب خط الموت الشائك و المكهرب الذي كان سببا في تراجع معنويات مجاهدي جيش التحرير الوطني و عامة الشعب الجزائري ، أما من الناحية الدولية مارست السلطات الفرنسية ضغوطات كبيرة على نظامي تونس و المغرب الأقصى مما ولّد ضغطا على جبهة التحرير الوطني التي رأت من الضرورة ترقية مستوى تمثيل الثورة و القضية الجزائرية ، و أن تكون هناك هيئة يكون بمقدورها الرفع من معنويات عناصر جيش التحرير الوطني و كافة الشعب الجزائري و مواجهة الهجومات الديبلوملسية للجمهورية الفرنسية الخامسة .

-استطاعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إرباك الديبلوماسية الفرنسية بفضل مواقفها الشجاعة تجاه المشاريع الديغولية سواء كانت مشاريع اجرامية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية و بذلك قلبت الكثير من تلك المبادرات لمصلحتها .

-قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على جملة من الأسس و المبادىء التي ورثتها عن مبادىء الفاتح من نوفمبر 1954 م و بقيت وفية لها.

-عرفت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ثلاث تشكيلات تشرّف فرحات عباس بتولي عهدتين فيها ليحل محله بن يوسف بن خدة في التشكيلة الثالثة.

-تمكنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من تحقيق مكتسبات هامة ، حيث استطاعت كسب أصدقاء جدد الى جانب القضية الجزائرية ، و كسب تأييد الرأي العام الدولي كما تمكّنت من تدويل قضية الشعب الجزائري في المحافل الدولية و الحصول على مساعدات مادية و معنوية من طرف عدة دولعربية و غربية .

-اتبعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سياسة دولية اختلفت باختلاف موقع الدول و مواقفها من الثورة الجزائرية ، حيث نجد أنها ركّزت على حلفائها الطبيعيين مثل دول المغرب و المشرق و الدول الافروآسيوية دون أن تهمل الدول الغربية و ذلك من أجل عزل فرنسا و ابعادها عن حلفائها و

الدعم الذي تتلقاه من عندهم . هذه السياسة ساعدتها في تدويل القضية الجزائرية و بفضل ممثليها كذلك تمكنت من كسب دعم الدول الاشتراكية دون أن تتخلى عن مبدأها و هو الحياد و عدم الدخول في الصراع الاديولوجي بين الكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفياتي و الكتلة الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

–تمكنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من تكذيب ادعاءات فرنسا القائلة بأنّ الثورة الجزائرية لا قيادة لها مؤهلة لكي تتفاوض معها ، كما تمكنت من افتكاك اعتراف العديد من الدول بها و كسب احترامها لها بفضل مجهودات و تضحيات المجاهدين في الداخل و الخارج.

–يعتبر تأسيسها ارتقاء بثورة التحرير الوطني من مرحلة تحريرية إلى مرحلة حكومة ، و تدعيما نوعيا لمؤسستها التنفيذية ، و هذا ما ساعد جبهة التحرير في رفع مستوى تمثيلها الدولي للثورة الجزائرية.

–اكتساب الجزائر المكافحة على الصعيدين الداخلي و الخارجي من الناحية العسكرية أو السياسية أو الاعلامية سمعة واسعة في العالم ورثتها عنها الجزائر المستقلة . كما بذلت الحكومة قصارى جهدها لكشف ألاعيب فرنسا الخبيثة و اظهار حقيقتها أمام الرأي العالمي ، و كشف سياستها الاستعمارية اللانسانية التي اخترقت بها حقوق الانسان و محاولتها لابادة الشعب الجزائري و طمس معالم شخصيته و موروثه الثقافي.

رغم ما حققته الحكومة المؤقتة من انتصارات في المحافل الدولية ، و كسبها لتأييد أكبر الدول الغربية و العربية و حصول ممثليها على مساعدات مختلفة من عدة دول و شخصيات عالمية مميزة ، و رغم مواجهتها للسياسة الاستعمارية الديغولية الا أنّ هذا لا يمنعنا من ذكر بعض الهفوات التي وقعت فيها و بعض النقائص التي عانت منها ، و أن لا نغفل أو ننسى تلك المؤامرات التي حيكت ضدها سواء من الداخل أو من الخارج. الا أنها تمكنت من التخلص منها و اجتياز عقباتها رغم ما أحدثته من فتن و ماسببته من حدوثانشقاقات داخلها.

– كما فرضت نفسها و ذلكبعدم السماح لأي دولة من التدخل في شؤونها الداخلية خاصة الدول العربية في المغرب العربي و قاومتها لكي لا تنحاز لأي نظام على حساب نظام اخر لهذه الدول خاصة بين نظامي جمال عبد الناصرو بورقيبة.

–استغلال أعضاءها الفرص لتمثيل الجزائر في المحافل الدولية ،فقد شاركوا في كل المؤتمرات منذ سنة1955 م كمؤتمر باندونغ ، و المؤتمرالافروالاسيوي و الحركة من أجل السلام، و في أول مؤتمر

لدول عدم الانحياز ببلغرادفي سبتمبر 1961 م حيث كانت في مرتبة المساواة مع كل البلدان المشاركة.

-تختلف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن حكوماتحركات التحرر التي قامت في عدد من البلدان أثناء الحرب العالمية الثانية ،حيث قامت على أساس ولاء الشعب الجزائري لجبهة التحرير الوطني 1957 م ،من حيث أنهاستجاب بنسبة عالية جدا للاضراب العام الذي دعت اليه، والذي دام ثمانية أيام من 28 جانفي الى 4 فيفري 1957 م كما أن الثورة الجزائرية اندلعت في خضم دعوة عالميةالىانهاء الاستعمار،و انتشار هذه الفكرة بعد تدوين ميثاقالأمم المتحدة لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها .

-ان هذه الحكومة لم تتأسس على منوال الحكومات الأخرى، فهي ذات طبيعة مزدوجة ، حيث أنها تمثل حكومة محلية تخوضحربا،و حكومة منفى ، كما أنها لعبت دورا كبيرا في ادارةومراقبة شؤون قسم من أرض الوطن ،و التعريف بالقضيةالجزائرية و تمثيل الجزائر في الخارج .

-كان لهادور كبير في جنوح ديغول الى طاولة المفاوضات ، و ذلك بالنظر الى العمل الجبّار الذي قامت به لكي تثبت لحكومات الدول الغربية و شعوبهاو للشعب الفرنسي و جنراله ديغول بأنها المفاوض الوحيد و الجهةالرسمية المخوّلة لها التحدث باسم الشعب الجزائري ، كماأجبرت الجانب الفرنسي الدخول في المفاوضات ، والشروع فيها وفقا لشروطها وأهدافها والأسس التي قامت من أجلها.

الملاحق

الملاحق	العنوان
الملحق رقم 01	أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ الأولى
الملحق رقم 02	أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية
الملحق رقم 03	أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ الثالثة
الملحق رقم 04	أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية
الملحق رقم 05	أعضاء الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزائرية
الملحق رقم 06	أعضاء الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية
الملحق رقم 07	أول تصريح صدر عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
الملحق رقم 08	مذكرة حول التشهير بميثاق الحلف الأطلسي من قبل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجوائرية

الملحق رقم09	النص الكامل للبيان الذي ألقاه الرئيس بن يوسف بن خدة بإسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
الملحق رقم 10	خطاب رئيس وزارة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بن يوسف بن خدة في مؤتمر دول أو حكومات البلاد غير المنحازة
الملحق رقم 11	وثائق سرية و تعليمات من الحكومة المؤقتة
الملحق رقم 12	جدول البلدان التي اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
الملحق رقم 13	صورة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
الملحق رقم 14	صورة لاجتماع أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية
الملحق رقم15	صورة الوفد الجزائري في مهرجان الشباب بموسكو

الملحق رقم 01

أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ الأولى

بعد مؤتمر الصومام في شهر أوت 1956 ، تشكلت لجنة التنسيق و التنفيذ الأولى لجبهة التحريرالوطني الجزائري ، و هي تتكون من القادة الاتية أسماؤهم:

1-عبان رمضان...........مكلف بالتنسيق بين الولايات و بين الداخل و الخارج

2-بن يوسف بن خدة..........مكلف بالاعلام و الاتصال بالمنظمات

3-العربي بن مهيدي...........مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن

4-سعد دحلب.................مسؤول عن صحيفة"المجاهد" و الدعاية

5-بالقاسم كريم................مكلف بالعمل العسكري

المصدر: صالح فركوس، تاريخ ، المرجع السابق ، ص 511 .

الملحق رقم 02

أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية

بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة في شهر أوت من عام 1957 ، تشكلت لجنة تنسيق و تنفيذ ثانية لجبهة التحرير الوطني الجزائري تتكون من 9 أعضاء هم :

1-عبان رمضان

2-عباس فرحات

3-لخضر بن طوبال

4-عبد الحفيظ بوصوف

5-محمود شريف

6-محمد الأمين دباغين

7-كريم بلقاسم

8-عبد الحميد مهري

9-عمر أوعمران .

المصدر: نفسه ، ص 511

الملحق رقم 03

لجنة التنسيق و التنفيذ الثالثة

في شهر أفريل من عام 1958 تشكلت لجنة تنسيق و تنفيذ ثالثة و هي تتكون من :

1-كريم بلقاسم ، مسؤول عن جيش التحرير الوطني الجزائري

2-عبد الحفيظ بوصوف ، مسؤول عن الاتصالات و الاستخبارات

3-لخضر بن طوبال ، مسؤول عن جبهة التحرير الوطني الجزائري

4-عمر أوعمران ، مسؤول عن التسليح

5-محمود الشريف ، مسؤول عن المالية

6-فرحات عباس ، مسؤول عن الاعلام

7-محمد الأمين دباغين ، مسؤول عن العلاقات الخارجية

8-عبد الحميد مهري ، مسؤول عن الشؤون الاجتماعية

المصدر: نفسه ، ص 512 .

الملحق رقم04

أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية

في يوم 19 سبتمبر1958 قررت لجنة التنسيق و التنفيذ لجبهة التحرير الوطني الجزائري تشكيل أول حكومة جزائرية مؤقتة في القاهرة ،

و تتكون هذه الحكومة من:

1-رئيس مجلس الحكومة.......................فرحات عباس

2-نائب رئيس الحكومة و وزير القوات المسلحة...........كريم بلقاسم

3-نائب رئيس الحكومة (في السجن).............أحمد بن بلة

4-وزراء الدولة (المسجونين في فرنسا)...........حسين ايت أحمد

بيطاط رابح

محمد بوضياف

محمد خيضر

5-وزير الشؤون الخارجية.....................محمد الأمين دباغين

6-وزير التسليح و التموين....................محمود الشريف

7-وزير الداخلية.............................لخضر بن طوبال

8-وزير الاتصالات و الاستخبارات............عبد الحفيظ بوصوف

9-وزير شؤون شمال افريقيا..................عبد الحميد مهري

10-وزير الشؤون الاقتصادية و المالية..........أحمد فرنسيس

11-وزير الاعلام..............................محمد يزيد

12-وزير الشؤون الاجتماعية.................بن يوسف بن خدة

13-وزيرالشؤون الثقافية......................أحمد توفيق المدني

14-كتّاب الدولة (المحاربون في الجبال)........الأمين خان

عمر أوصديق

مصطفى سطمبولي

المصدر: عمار بوحوش ، التاريخ ، المرجع السابق ، ص ص 584-585 .

الملحق رقم05

أعضاء الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزائرية

في يوم 18 جانفي 1960 تشكلت حكومة مؤقتة ثانية و ذلك بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس من 16 ديسمبر 1959 الى 18 جانفي 1960 ، و تشكلت هذه الحكومة من القادة الاتية أسماؤهم :

1-رئيس مجلس الحكومة.........................عباس فرحات

2-نائبه و وزير الشؤون الخارجية.................كريم بلقاسم

3-نائب رئيس مجلس الحكومة (مسجون بفرنسا).....أحمد بن بلة

4-وزير دولة.....................................محمدي السعيد

5-وزراء الدولة (مسجونين بفرنسا)................حسين ايت أحمد

رابح بيطاط

محمد بوضياف

محمد خيضر

6-وزير الشؤون الاجتماعية و الثقافية............عبد الحميد مهري

7-وزير الاتصالات و الاستخبارات...............عبد الحفيظ بوصوف

8-وزير الشؤون المالية و الاقتصادية.............أحمد فرنسيس

9-وزير الاعلام...............................محمد يزيد

10-وزير الداخلية...............................لخضر بن طوبال

و كما يلاحظ فانّ المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد قرّر الغاء وزارة القوات المسلحة و تعويضها ب"اللجنة الوزارية للحرب" التي تتكون من كريم بلقاسم ، عبد الحفيظ بوصوف ، و لخضر بن طوبال.

ثم انّ الحكومة المؤقتة عينت "قيادة الأركان العامة" التي وضعت تحت تصرف "اللجنة الوزارية للحرب" و تشكلت قيادة الأركان من العقيد هواري بومدين ، قايد أحمد ، علي منجلي.

المصدر: نفسه ، ص ص 585-586 .

الملحق رقم06

الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية

في الفترة الممتدة من 9 الى27 أوت 1961 اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس، و قرروا تشكيل حكومة مؤقتة ثالثة تتكون من القادة الاتية أسماؤهم:

1-رئيس مجلس الحكومة و وزير المالية و الشؤون الاقتصادية......بن يوسف بن خدة

2-نائب رئيس الحكومة و وزير الداخلية..........كريم بلقاسم

3-نائب رئيس الحكومة (في السجن)............أحمد بن بلة

4-نائب رئيس الحكومة (في السجن)............محمد بوضياف

5-وزير الداخلية..............................لخضر بن طوبال

6-وزير دولة...............................محمدي سعيد

7-وزير دولة (في السجن)....................حسين ايت أحمد

8-وزير دولة (في السجن)....................رابح بيطاط

9-وزير دولة (في السجن)...................محمد خيضر

10-وزير الشؤون الخارجية...................سعد دحلب

11-وزير التسليح و الاستخبارات..............عبد الحفيظ بوصوف

12-وزير الاعلام............................محمد يزيد

المصدر: نفسه ، ص 587 .

الملحق رقم :08

مذكرة حول التشهير بميثاق الحلف الأطلسي من قبل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

الوثيقة السابعة عشرة

مذكرة حول التشهير بميثاق الحلف الأطلسي من قبل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

إن هدف هذه المذكرة يتلخص في :

1. التذكير بأن الجزائر قد أقحمت في الحلف الأطلسي سنة 1949 بدون استشارة الشعب الجزائري.
2. تسجيل التدخل العسكري والمالي والدبلوماسي من قبل دول حلف شمال الأطلسي ضد الشعب الجزائري منذ ست سنوات.
3. التنبيه عن أن ميثاق الحلف الأطلسي يوشك في كل وقت أن يعرض سلامة المغرب العربي كله للخطر.

وبناء على ذلك فإن هذه المذكرة تقرر عدم اعتراف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بإقحام الجزائر في الحلف الأطلسي بصورة تحكمية اعتباطية واستنكارها للحلف الأطلسي نفسه.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تذكر قبل كل شيء بأن الجزائر قد أقحمت في الحلف الأطلسي بدون استشارة الشعب الجزائري.

المصدر : يحي بوعزيز ، الثورات ، المرجع السابق ، ص 123.

الملحق رقم :09

النص الكامل للبيان الذي ألقاه الرئيس بن يوسف بن خدة باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم الثلاثاء 24 أفريل 1961 م

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
وزارة الشئون الخارجية
البعثة الجزائرية لدى الجمهورية العربية المتحدة.
مصلحة الاستعلامات

النص الكامل
للبيان الذي ألقاه الرئيس بن يوسف بن خدة
باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
(الثلاثاء1961/10/24)

إن القمع العسكري والبوليسي المسلط على الشعب الجزائري، يشكل إبادة منظمة تزداد خطورتها تفاقما يوما بعد يوم. إن التنكيل بالشعب يتضاعف، بمرأى ومسمع من البوليس والجيش الاستعماريين. في حين أن التعذيب والاعتقالات، والإعدام .. تتواصل كما كانت من قبل.

إن هذا القمع يشتد مرة أخرى، بشمول لم يسبق له مثيل .. ففي فرنسا يقتل الوطنيون الجزائريين ويلقى عليهم القبض ويطردون، كل ذلك لأنهم عبروا بصفة سلمية عن إرادتهم في

تحرير بلادهم، وعن عزمهم على معارضة إجراءات التفرقة العنصرية التي تسلط عليهم.

ثم هناك الوزراء الجزائريون الخمسة المسجونون في فرنسا الذين يتعرضون لإجراءات استفزازية مهينة، ولكن تلك الصعوبات والمحن الكثيرة لا يمكن إلا أن تحمل وتحتمل، خصوصا عندما يتأكد في ذهن الشعب أنه في الطريق الصحيح، وأن الهدف الذي ضحى من أجله بكل شيء يقترب من التحقيق والانتصار.

في فترة التفتح هذه التي يشهدها الكفاح ضد الاستعمار، لم يعد هناك وجوب للتدليل على مدى القوة الخارقة التي تتمتع بها الحركات التحريرية الوطنية، إن الاستقلال الآن أمر مسلم به في جميع أنحاء العالم، كضرورة تاريخية من ضرورات هذا العصر.

إنه لم يعد هناك أي جدال في الاستقلال .. فالشعوب المستعمرة أصبحت تناله الواحدة تلو الأخرى.. فلماذا بالنسبة للجزائر ؟ .. هل يمكن أن تبقى الجزائر مدة أخرى طويلة خارج التطور العام في أفريقيا والعالم؟ .. في حين أن شعبها يعد من الشعوب التي ساهمت بأكبر قسط في تحقيق هذا التطور .. هل يمكن أن تترك الحرب التي تدخل عامها الثامن تتواصل إلى ما لا نهاية ؟ هل يعقل الاستسلام للنتائج الخطيرة المترتبة بدون

انقطاع من هذه الحرب ؟ في حين أن ظروف سلام سريع في متناول اليد، وأن فرنسا نفسها مقتنعة اليوم بأن قضيتنا عادلة ومعقولة، وبأن استقلالنا ليس فقط ممكنا، ولكنه الحل الحقيقي الكامل للنزاع.

هناك تطور لا يمكن أن لا نوليه حق قدره .. متأكدون بأن هذا التطور يمكنه منطقيا أن يسرع بنهاية الحرب، ويمكن للسلام من أن يستتب في أقرب وقت.

منذ سنتين، عرضت فرنسا الرجوع إلى الحل عن طريق تقرير المصير.. أي الرجوع إلى حكم الشعب، وأن اختيار مثل هذا الإجراء يؤكد الإقلاع عن الخرافة القديمة القائلة بأن "الجزائر فرنسية" .. كما يمثل خطوة حاسمة نحو حل أكثر واقعية للمشكل الجزائري.

لقد كانت غاية هذا الإجراء الأساسية هي حسم النزاع القائم بيننا وبين فرنسا من جذوره عن طريق الاستشارة الشعبية.. أن حكم الشعب الجزائري واختياره بالنسبة إلينا أمر مفروغ منه .. واستشارة حرة بالمعنى الحقيقي لا يمكن إلا أن تؤدي إلى تأكيد هذا الاختيار : الاستقلال.

أما فرنسا، فإنها قد سجلت تفضيلها (لحل المشاركة) ولم تتوقف معارضتها الصارمة للاستقلال الذي صورته كاستقلال انفصالي لا يتفق أساسا مع كل تعاون بينها وبين الجزائر.

ولكن معطيات المناقشة تطورت بعد ذلك جذريا :

1 تسلم الحكومة الفرنسية منذ الان بأن الجزائر ستكون حتما مستقلة.. أن رئيس الدولة الفرنسية، هو الذي أكد أخيرا بأن فرنسا لا يخامرها أدنى شك في نتيجة الإستشارة الشعبية حين قال :"أن الجزائريين يصوتون من أجل دولة مستقلة ذات سيادة".

2 ومن جهة اخرى لم تعد الحكومة الفرنسية تضع استقلال الجزائر، او تعتبره حلا يائسا يحول دون أي تعاون بين البلدين .. بل، حلا معقولا، يمكن أن يبنى على اساسه امل في علاقات جديدة مثمرة بين الجزائر وفرنسا.

، هكذا تقاربت وجهات النظر، الفرنسية والجزائرية، حول ...ألة اساسية تتعلق باستقلال الجزائر .. مما يعطي للمفاوضات ...وقعة أسسا أكثر دقة، وأكثر ضمانا مما سبق.

،في هذا الإطار يمكن أن نتساءل عما إذا لم يجد الحل عن ...يق تقرير المصير قد فات أوانه ؟ وهل لا يوجد طريق جديد ...صر وأيسر للوصول الى ايقاف الحرب ؟

...نا نعتقد فيما يخصنا، أنه من الممكن اليوم ايجاد حل ...ريع للنزاع، وأنه يوجد للوصول الى هذا الحل- منهاج يساعد ... على اختصار الزمن والاقتصاد في التضحيات .. كما

يسمح بإقامة سلام عاجل. هذا المنهاج يقضي بفتح مفاوضات قصد البحث عن اتفاق حول المبدأ، متعلق بترتيب وتاريخ إعلان الاستقلال وكذلك عن الاتفاق على وقف إطلاق النار. ثم تفتتح مفاوضات جديدة، وتكون غايتها تحديد العلاقات الجديدة بين الجزائر وفرنسا، وكذلك الضمانات للمستوطنين الاوروبيين في الجزائر.

إنه ليس في نيتنا الرجوع عن الطريقة التي وافقنا عليها منذ عامين، ولكن الأهم هو ان تستخرج نتائج التطورات الأخيرة التي وصل إليها المشكل الجزائري. وهذا لصالح السلام.

إن المشكل القائم، ليس جدالا قانونيا، وإنما هو مشكل سياسي لا يمكن حله الا في نطاق مفاوضات مباشرة وفعالة. أن الشيء الموضوع في الميزان في الوقت الراهن، ليس قضية شكلية، بل حياة ومستقبل شعب.. بل السلام الذي تأخر تحقيقه والذي يتوق إليه شعبانا، بنفس القوة ونفس الحماس.

لقد حان الوقت لتسجيل مسألة ازالة الاستعمار من الجزائر في جدول الأعمال .. لقد شاهدنا أن تصفية الأنظمة الاستعمارية قد اثارت مشاكل عويصة، وعددا من المصاعب الجدية. ولكن ما هي قيمتها بالنسبة للأخطار العميقة غير المنتظرة التي يشكلها تواصل الحرب ؟

ـ الاستقلال بالنسبة لنا، لا يحول دون التعاون، وإنما [illegible] وذلك في صالح بلدينا.

ـ [illegible] الاستقلال، أخيرا، بالنسبة لنا، ليس هو المفاوضات حول [illegible] الذي طرحه الفرنسيون المستوطنون في الجزائر، وإنما هو [illegible] انطلاق لعهد جديد سيجدون فيه، عندما يتخلون عن [illegible] المواطنين الممتازين، مكانتهم التي تلائم دورهم ومصالحهم و[illegible] الإنسانية.

ـ شروط حل سلمي قد اكتملت .. والمنهج الذي تقترحه [illegible] يسمح بهذا الحل.

ـ إذا كانت الحكومة الفرنسية ما تزال تعتبر أن تقرير [illegible] هو [illegible] وسيلة تؤدي إلى السلام .. فإننا نعلن اليوم، [illegible] الأمس عن استعدادنا للعمل على إيجاد حل سلمي عن [illegible] الطريق.

[illegible] كل حال، فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية [illegible] على استعداد للاتصال، من جديد، بالحكومة الفرنسية [illegible] المفاوضات على أسس جدية سليمة.

القاهرة

1961/10/25.

المصدر : نفسه، ص ص 173-178

الملحق رقم :10

خطاب رئيس وزارة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بن يوسف بن خدة في مؤتمر الدول أو حكومات البلاد غير المنحازة ببلغراد في سبتمبر 1961

سيدي الرئيس،

إن إفساح الطريق أمام التاريخ، وبذل الجهود اللازمة للوصول إلى الوسائل العملية التي من شأنها أن ترقى بالبشرية عن طريق تجنيبها ويلات الكوارث، تلك هي أهداف اللقاء الذي يسرت لنا الضيافة الأخوية لشعب يوجوسلافيا وحكومته وعلى رأسها الرئيس جوزيف بروز تيتو.

إن لنتقدم بالشكر لجميع الذين ساهموا في تنظيم وإعداد هذا المؤتمر، كما أننا نعترف بفضل الذين مجدوا كفاح شعبنا وتضحياته، حين عملوا بصورة فعالة على أن تشترك بلادنا في هذا المؤتمر.

لقد سبق أن علا صوت شعبنا في مؤتمر باندونج، والذي ساعد بما كان له من آثار تردد صداها في أرجاء العالم وبما أثار من ألوان الحماسة على دفع حركات التحرر الوطني إلى الأمام، كما ساعد على تو طيد الاستقلال في بلاد عديدة كانت مستعمرة فيما مضى.

ومنذ ذلك الحين، تطور الموقف تطورا كبيرا على أثر الرغبة في التعجيل بتصفية الاستعمار، بينما لا يزال الاستعمار حتى في انتفاضته الأخيرة، ولا يزال فيما مضى.

ومنذ ذلك الحين، تطور الموقف تطورنا كبيرا على أثر الرغبة في التعجيل بتصفية الاستعمار، بينما لا يزال الاستعمار

حتى في انتفاضاته الأخيرة، ولا يزال تفاقم النزاع بين الدول الكبرى يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين.

إنه يتعين على مؤتمرنا أن يدرس دراسة عميقة المشاكل القائمة في هذا العالم الدائم التطور، ليشق طريقا نحو تحقيق السلام على أساس حرية جميع الشعوب والمساواة بينها.

سيدي الرئيس :

إن سياسة عدم الانحياز بالنسبة لشعبنا نحن الذين نحيا في حالة حرب، ونكافح في عزم وإصرار من أجل الحرية والسلام، ونقاسي الأمرين من الويلات الفتاكة التي تنجم عن السيطرة الاستعمارية.. سياسة عدم الانحياز هذه لتعبر تعبيرا صادقا عن آمالنا العميقة. ولا يمكن تصور أن ثمة بلدا يمكن له أن يفخر بأنه ينتهج سياسة عدم الانحياز دون أن يقف بكل قواه بجانب الشعوب التي تكافح في سبيل الحصول على استقلالها. كذلك لا نعتقد أن بلدا من البلاد يمكنه أن يناضل من أجل تحرره من السيطرة الاستعمارية دون أن يضع حركته هذه داخل الإطار الاستقلالي الحيوي لمبدأ عدم الانحياز.

إن هذه السياسة بالنسبة لنا، نحن الذين نقوم بحرب في عالم تمزقه المتناقضات، وإن كان هذا العالم تواقا إلى التقدم، هذه السياسة تتضمن جانبا إيجابيا يدعو إلى الاستقلال والتطور الحر

والضمان الاكيد لاستقلال الشعوب ولرقي الإنسانية. ولقد عرضت امام هذا المؤتمر اقتراحات بناءة نعتقد انها جديرة بأن تكون موضع مناقشة جدية.

إن الدول غير المنحازة التي تمثل جزءا كبيرا من البشرية لا يمكنها أن تقوم بدور المتفرج فقط في سير الأحداث التي تهدد تهديدا مباشرا حياتهم وحريتهم.

كما لا يمكننا أن نرضى أن تتخذها الدول الكبرى نقط ارتكاز تدعم به مركزها لذلك، فمن الضروري أن تتاح الفرصة لبلادنا كي تتدخل بصورة فعالة في توجيه الشئون الدولية، سيما فيما يتعلق بهيئة الأمم المتحدة التي يجب أن تنعكس على تنظيمها وفقا للأوضاع التي حدثت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فنحن نرى أن بعض الدول-وعلى الأخص فرنسا- تلك الدول التي ضمنت حصانتها ضد توقيع أي جزاء عليها، تبدي إزاء الأمم المتحدة استهتارا من شانه الإقلال من هيبة وسلطة هذه المنظمة. وإن إعادة تنظيمها طبقا لمعايير جديدة يتيح تمثيلا أكثر عدالة للدول الناشئة التي لا تنتمي إلى معسكر من المعسكرات، وبذلك ستكون المنظمة الدولية قادرة على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتحمل الدول على احترام مبادئ ميثاق الأمم وتطبيق قراراتها، وكذلك احترام السلام والأمن الدولي واستقلال الشعوب.

[illegible]

نعتقد اعتقادا جازما أن هذا هو الشرط الأول لتحقيق سلام دائم،

ومع ذلك، فإن كلمة السلام العالمي ستظل لفظا أجوف طالما أنه لم يتم القضاء على النظام الاستعماري وعلى رواسبه في البلاد التي حصلت حديثا على استقلالها.

إن المشكلة الآن لا تنحصر في أن نقنع انفسنا بضرورة الكفاح ضد الاستعمار، إنما هي على الأصح العمل على الوصول إلى الطرق الملائمة المجدية لتعزيز التضامن الفعال ومساعدة الشعوب المكافحة.

لقد انسحب الاستعمار من بعض المناطق في العالم ليضعف حركات التحرير الوطنية ويشيع الانقسام في صفوفها ويحصر النار في نطاق معين.

وفي مناطق أخرى لم يغير الاستعمار من أساليبه التقليدية في الحرب والإبادة والتفرقة العنصرية البغيضة، ففي أنجولا وفي إيريتن العربية وفي الموزمبيق وفي جوا وفي غينيا المسماة بالبرتغالية وفي كينيا وفي روديسيا وفي جنوب أفريقيا تواصل الحركة الوطنية هجماتها ضد قلاع الاستعمار، وذلك على الرغم مما يتعرض له هذا الكفاح من ظروف قاسية وقمع وحشي.

وأخيرا قام الشعب التونسي وحكومته بنضال باسل لتحقيق الجلاء عن قاعدة بنزرت. وأني أعلن من فوق هذه المنصة إلى كل الذين يكافحون الآن ضد السيطرة الأجنبية، مؤكدا لهم أن

الشعب الجزائري وحكومته متضامن معهم تضامنا فعالا غير مشروط.

ازاء تشديد المقاومة المسلحة في الجزائر، وما تقوم به الجماهير يوميا هناك من أعمال مجيدة، تحاول الحكومة الفرنسية أن تخفي وسائلها وأساليبها تحت ستار الاستعمار الجديد، لكن بالرغم من الحرب التي شنتها طيلة سبعة أعوام وبالرغم من حشد ثمانمائة ألف جندي فرنسي في الجزائر، فإن فرنسا لم تتمكن من أن تفرض على شعبنا أي حل بالقوة، ولم تفلح في النيل من وحدة هذا الشعب ومن عزمه على متابعة الكفاح حتى النصر التام، مما حمل فرنسا على الاعتراف بحق شعبنا في تقرير المصير : ولكن مضت سنتان على اعترافها بهذا الحق، سنتان لم تدخر خلالها فرنسا وسعا لتجريد هذا الحق من كل قوة ايجابية، ولكي تقبل فرنسا أن تمارس حق تقرير المصير فإنها تشترط أن تقيم في بلادنا جيوشا خاضعة للسيادة الفرنسية، وقواعد عسكرية، كما أنها تطالب بمنح الأوروبيين امتيازات خاصة تمكنهم من الهيمنة على الجهاز الاقتصادي والسياسي للبلاد، وتضمن وجود دولة داخل الدولة.

وأكثر من ذلك، تريد فرنسا أن تسلب من الجزائر صحراءها التي تمثل أربعة أخماس ترابنا الوطني، إن مثل هذه المطالب لا يمكن أن تسهل ايجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية

حصل إليه عن طريق التفاوض، بل هي تساعد على إطالة
الحرب التي سبق أن هددت مرارا السلم العالمي وأدت بفرنسا
إلى القيام بعدوان على السويس وعلى حدود تونس والمغرب. أن
شعبنا لن يتخلى أبدا عن وحدة أراضيه أو سيادته على
الصحراء، ففرنسا تريد من وراء تقسيم الجزائر الاستيلاء على
ثروات الصحراء والإبقاء على حقل لتجاربها النووية وامتلاك
قلعة استراتيجية للإبقاء على سيطرتها على أفريقيا ونحن
مسئولون في الصحراء، لا أمام شعبنا فقط بل أيضا أمام جميع
شعوب القارة الأفريقية- أن أضمن وسيلة تساعد على تفرج
القضية الجزائرية هي تضامنا لإحباط مناورات الاستعمار،
وسوف تعمل الحكومة الجزائرية، من ناحيتها، على تجنيد جميع
امكانياتها للحصول على استقلال حقيقي يستند إلى وحدة الشعب
ووحدة الأراضي، كما انها ما تزال على استعداد لاستئناف
المفاوضات مع الحكومة الفرنسية طالما كانت هذه الحكومة
مستعدة لأن تضمن المستوى الإيجابي للتصفية الضرورية
للاستعمار.

سيدي الرئيس

يجب أن تدفعنا جهودنا في سبيل القضاء على التوتر
الدولي الى العمل بطريقة مجدية للقضاء على جميع مصادر
التوتر، وفي مقدمتها الاستعمار.

ولا يجب أن تنسينا الحرب الباردة ألوان الحروب المحلية التي تدور في بعض البلاد، بل يجب على مؤتمر بلجراد ان يبحث الوسائل الفعالة لمساعدة الشعوب المستعمرة على التحرر ومن بينها شعب الجزائر، وسوف تأتي الفرصة التي نقدم فيها اقتراحات ملموسة فيما يتعلق بهذا الأمر.

ان إعلان الاعتراف بالحكومة الجزائرية الذي أدلى به خلال هذا المؤتمر صاحب السمو الملكي الأمير ساردار محمد داوود باسم حكومة أفغانستان، انما هو كسب ايجابي عظيم لكفاح شعبنا، ونحن نشكره على ذلك شكرا حارا، ونأمل أن يزداد عدد الحكومات التي تعلن اعترافها بنا، لما في ذلك من مصلحة أكيدة لحرية الشعوب والسلام.

سيدي الرئيس

إن المحن التي نعيشها قد أكسبتنا فهما واضحا لما يعود به علينا تقدم الشعوب الأخرى، ولما تجنيه هذه الشعوب نتيجة كفاحنا وكفاح البلاد المستعمرة، ان تعاوننا الايجابي في بناء مستقبل سلمي لجميع الشعوب، والدفاع عنه، سوف يزداد قوة يوما بعد يوم ... وسوف تستمر الجزائر – بعد أن تتخلص من نير الاستعمار ... ستستمر في سياستها غير المنحازة، وتعمل على تنمية علاقاتها مع جميع الشعوب التي عاونتها في كفاحها، بما فيها الشعب الفرنسي، لأن هدفنا الرئيسي في معركتنا ضد

تطلع الاجنبي اليوم وفي معركتنا من اجل بناء وطن الغد هو السلام وتحرير الانسان.

أشكركم يا سيدي الرئيس.

المصدر : نفسه، ص ص164-171.

الملحق رقم :11

وثائق سرية و تعليمات من الحكومة المؤقتة



مذكرات الرئيس علي كافي

الملحق التاسع

وثائق سرية وتعليمات من الحكومة المؤقتة

برقية من السيد أوعمران يحذر فيها من أي اتفاق حول وقف اطلاق النار خارج أي قرار من المجلس الوطني للثورة الجزائرية

المصدر : علي كافي ، مذكرات ، المرجع السابق، ص 448 .

الملحق رقم : 12

جدول البلدان التي إعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

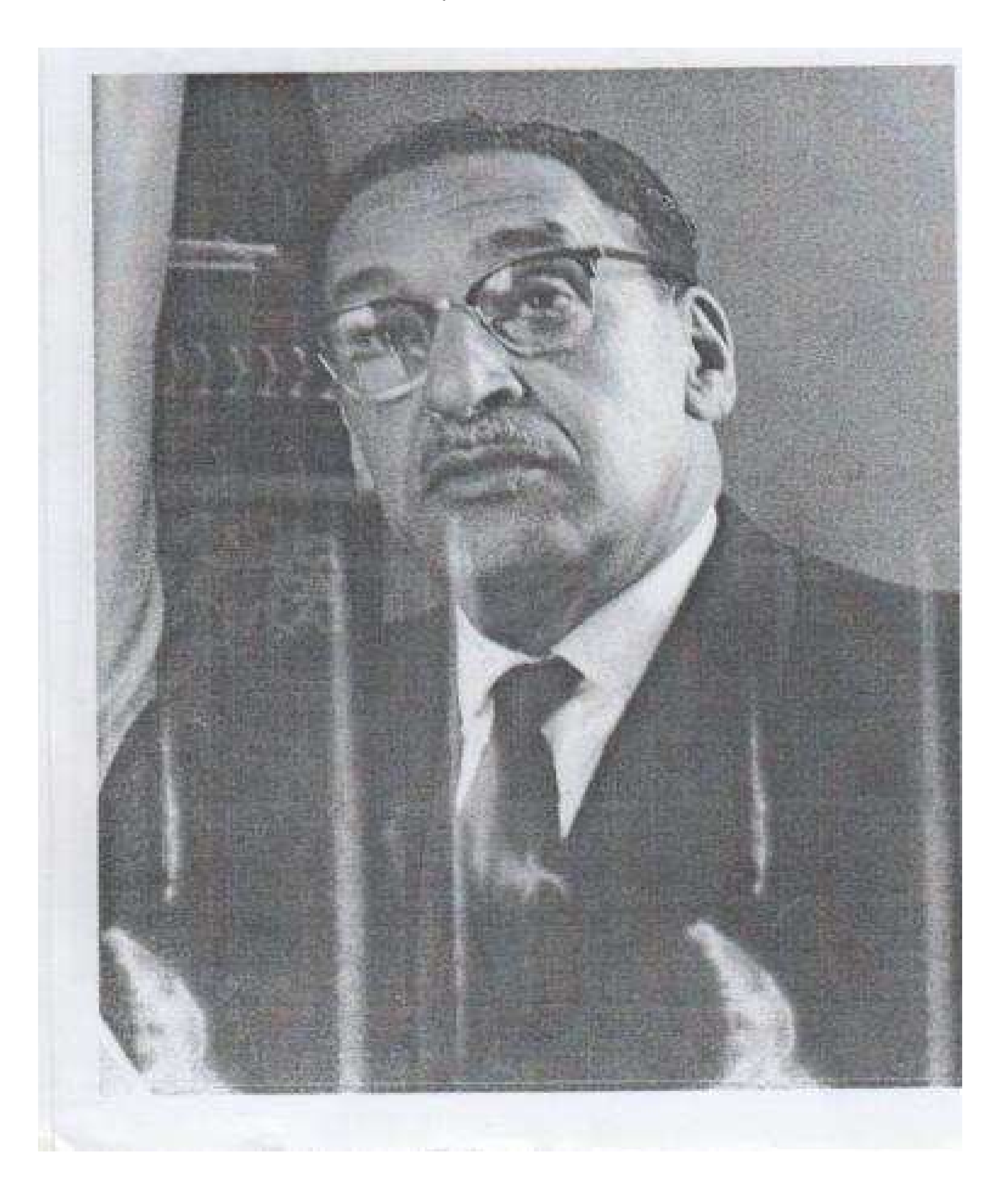
GPRA

الرقم	إسم البلد	تاريخ الإعتراف	طبيعة الإعتراف
1	العربية السعودية	20 سبتمبر 1958	قانونية
2	بلغاريا	29 مارس 1961	واقعية
3	الصين الشعبية	22 سبتمبر 1958	قانونية
4	الكونغو	19 فيفري 1961	قانونية
5	كوريا الشمالية	20 سبتمبر 1958	واقعية
6	غانا	10 جويلية 1959	قانونية
7	غينيا	30 سبتمبر 1958	قانونية
8	أندونسيا	27 سبتمبر 1958	قانونية
9	العراق	19 سبتمبر 1958	قانونية
10	الأردن	20 سبتمبر 1959	قانونية
11	لبنان	15 جانفي 1959	قانونية
12	ليبريا	7 جوان 1960	قانونية
13	ليبيا	19 سبتمبر 1958	قانونية
14	مالي	14 فيفري 1961	قانونية
15	مراكش	19 سبتمبر 1958	قانونية
16	منغوليا الشعبية	15 ديسمبر 1958	قانونية
17	ج . ع . م	21 سبتمبر 1958	قانونية
18	السودان	22 سبتمبر 1958	قانونية
19	تشيكوسلوفاكيا	25 مارس 1961	واقعية
20	توغو	17 جوان 1960	قانونية
21	تونس	19 سبتمبر 1958	قانونية
22	الاتحاد السوفياتي	3 أكتوبر 1960	واقعية
23	فيتنام	26 سبتمبر 1958	قانونية
24	اليمن	21 سبتمبر 1958	قانونية
25	يوغوسلافيا	12 جوان 1959	واقعية

المصدر : محمد بجاوي ، الدبلوماسية ، المرجع السابق ،ص 166 .

الملحق رقم 13:

صورة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس



المصدر: محمد كواسي ، الكواسي ،المرجع السابق ،ص 132.

الملحق رقم :14

اجتماع أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958 . الى جانب فرحات عباس يوجد من اليسار الى اليمين : محمدي السعيد ، عبد الحفيظ بوصوف ، كريم بلقاسم، أحمد فرنسيس ، لخضر بن طوبال ، عبد الحميد مهري



المصدر : نفسه،ص 132.

الملحق رقم :15

الوفد الجزائري في مهرجان الشباب بموسكو



المصدر : نفسه ، ص133.

البيبليو غرافيا

قائمة المصادر و المراجع:

1/قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

أولا : المصادر

1-الكتب:

1-بجاوي محمد: الثورة الجزائرية و القانون 1960-1961 ، الطبعة الثانية ، دار الرائد للكتاب ،الجزائر ،2005 .

2-حربي محمد : الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر ، الجزائر ، 2008 .

3-الديب فتحي : عبد الناصر و ثورة الجزائر، الطبعة الأولى ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1984 .

4-عباس فرحات :ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال ، دار القصبة ، الجزائر،2005.

5-أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي، تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة 1954 - 1962 ، الطبعة الأولى ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 2007 .

2-المذكرات الشخصية:

1-بورقعة لخضر : شاهد على اغتيال الثورة، الطبعة العاشرة ، دار الأمة للطباعة و النشر ، الجزائر، 2000 .

2-بن جديد شاذلي : مذكرات الشاذلي بن جديد،تحرير عبد العزيز بوباكير ، الجزء الأول ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2011 .

3-بن خدة بن يوسف : اتفاقيات ايفيان، تعريب لحسن زغيدي أرمحل العين جبائلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2002 .

4-جرمان ، عمار ، الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني و ما بعد الاستقلال : دار الهدى ، الجزائر ، 2007 .

5-دحلب سعد : المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب ، الجزائر ، 2007.6-زبيري الطاهر : نصف قرن من الكفاح ،الطبعة الأولى ، الشروق للاعلام و النشر ، الجزائر ، 2011 .

7-عفرون محرز :مذكرات من وراء القبور وقائع مأساة مبيتة ، ترجمة الحاج مسعود ، الجزء الأول ، دار هومة ، الجزائر ، 2008 .

8-كافي علي : مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري1946 -1962 ،الطبعة الأولى ، دار القصبة ، الجزائر ، 2011 .

9-مالك رضا :الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية1956-1962 ، ترجمة فارس غصوب ،الطبعة الأولى ، دار الفارابي ، لبنان ، 2003 .

10-المدني أحمد توفيق : حياة كفاح، الجزء الثالث ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1982 .

11-مهري محمد : ومضات من دروب الحياة ، مؤسسة الشروق الجزائرية ، 2002 .

3-<u>الجرائد و الدوريات:</u>

1-"أسس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و مبادئها"، جريدة المجاهد لسان حال جيش و جبهة التحرير الوطنيين ، عدد 30 ،10 أكتوبر1958 .

2-"الأخ علي كافي قائد الشمال القسنطيني يخص قراء المجاهد بحديث ممتع عن التطور الثوري في مختلف الميادين"، جريدة المجاهد لسان حال جيش و جبهة التحرير الوطنيين ، عدد 40 ، 16 أفريل1959.

3-"ذكرى أخرى تضاف إلى غيرها من الذكريات"، جريدة المجاهد لسان حال جيش و جبهة التحرير الوطنيين ، عدد 42 ،18 ماي 1959 .

4-"من الجيش الأردني إلى جيش التحرير " ، جريدة المجاهد لسان حال جيش و جبهة التحرير الوطنيين ، عدد40 ،16 أفريل 1959 .

5-" توصيات مؤتمر الشعوب الإفريقية الثاني بتونس من 25 الى 31 جانفي 1960 "، جريدة المجاهد لسان حال جيش و جبهة التحرير الوطنيين ، عدد 61 ،الإثنين 10 شعبان 1379 ه-8 أفريل 1960.

6-" خطاب الرئيس الغيني أحمد سيكوتوري الذي ألقاه يوم 29 ماي 1961 عن طريق الإذاعة الغينية " ، جريدة المجاهد لسان حال جيش و جبهة التحرير الوطنيين ، عدد 97 ، الإثنين 22 ذو الحجة 1380 ه -5 جوان 1961 .

ثانيا: المراجع

أ-المراجع:

1-<u>الكتب:</u>

1-أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962 ،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989 .

2-براهيمي عبد الحميد: في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1998 ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001 .

3-برحايل بن محمد بلقاسم: الشهيد حسين برحايل ، نور الجزائر الاسلام و الاستقلال، دار الهدى للطباعة و النشر، الجزائر، 2003 .

4-بوحوشعمّار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر، 1988 .

5-بو الشعير سعيد: النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، الجزائر، (د ت) .

6-بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010 .

7-بوعزيز يحي: ثورات الجزائر القرنين التاسع عشر و العشرون، الجزء الثالث، دار الغرب، الجزائر، 2003 .

8-خضير ادريس: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962 ، الجزء الثاني، دار الغرب، الجزائر، 2005 .

9-الخولي لطفي: عن الثورة في الثورة و بالثورة ، حوار مع بومدين، من منشورات التجمّع الجزائري البومديني الاسلامي، الجزائر، 1975 .

10-بن داهة عدّة: الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ابّان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 ،الجزء الثاني، الجزائر، 2008 .

11-زيدان المحامي زبيحة:جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى، الجزائر، 2009.

12-الزبير سيف الاسلام: سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988 .

13-الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر 1942 -1992 ،الجزء الثاني، دار هومة، الجزائر، (د ت) .

14-الزبيري محمد العربي :كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954 -1962 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 .

15-زوزو عبد الحميد: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، دار هومة ، الجزائر، 2009 .

16-الصغير مريم: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954 -1962 ، دار الحكمة الجزائر، 2009 .

17-طلاس مصطفى و العسلي بسّام: الثورة الجزائرية، دار طلاس، دمشق، 1984 .

18-عباس محمد: ثوّار...عظماء، دار هومة، الجزائر، 2005 .

19-عبد القادر حميد: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007 .

20-عبد القادر حميد: عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة ، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003 .

21-عمراني عبد المجيد: جان بول سارتر و الثورة الجزائرية، مكتبة كنزة، الجزائر، (د ت) .

22-عمّورة عمار: الجزائر بوّابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962 ،الجزء الأول، دار المعرفة، الجزائر، 2009 .

23-غربيالغالي: فرنسا و الثورة الجزائرية 1954 -1958 ، غرناطة للنشر، الجزائر، 2009.

24–فركوس صالح: تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، دار العلوم، الجزائر، 2005 .
25–قنان جمال: قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994 .
26–كواسي محمد: الكواسي، ترجمة جيلالي خلاص، دار القصبة، الجزائر، 2007 .
27–مطمر محمد العيد: هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2003 .
28–بن نادر الطيّب: الجزائر حضارة و تاريخ، دار الهدى، الجزائر، 2008 .

2–<u>الملتقيات:</u>

1–بجاوي محمد: " النصر الدبلوماسي و السياسي للجزائر في 20 جوان1960 "، الدبلوماسية الجزائرية من1830 الى1962 ، دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ،الجزائر، 2007 .
2– حمدي أحمد: "دور الدبلوماسية من خلال منظور صحافة الثورة "، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 الى 1962 ، دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ،الجزائر.
3–غربي الغالي: " نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية "، الأسلاك الشائكة المكهربة ، دار القصبة ، الجزائر ، 2009 .
4–يزيد محمد: " ذكريات من العمل الدبلوماسي " ، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 الى 1962 ، دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ،الجزائر.
5–" تطور الدبلوماسية الجزائرية من 1830–1962 "، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 الى 1962 ، دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ،الجزائر.

3-<u>الرسائل و المذكرات الجامعية:</u>

1-شتوان نظيرة: الثورة التحريرية 1954-1962 الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان، كلية الآداب و العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، 2007-2008 .

2-شلي أمال : التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة العقيد الحاج لخضر ، باتنة، 2006 .

3-العايب سليم: الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم الإنسانية ، كلية الحقوق، باتنة ، 2010-2011

4-معزة عزالدين: فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية و مرحلة الإستقلال 1899-1985 ، أطروحة ماجستير ، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، 2004-2005 .

4-<u>الجرائد و المجلات:</u>

1-بوسباك فوزية: "الثورة الجزائرية في المحافل الدولية"، **<u>مجلة الذاكرة</u>**، المتحف الوطني للمجاهد، العدد الثالث، الجزائر، 1995 .

2-بوطارن كمال: "كاتب دولة في الحكومة المؤقتة في طي النسيان" ، **<u>مجلة أول نوفمبر</u>**، المنظمة الوطنية للمجاهدين، عددان 151 -152، الجزائر، 1997 .

3-سعد الله عمر: "الحكومة الجزائرية المؤقتة و القانون الدولي الإنساني"، **<u>مجلة المصادر</u>**، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954 ،عدد 14 ، الجزائر ، 2006 .

4-عبد القادر خليفي: "المؤتمرات الآفروآسيوية و القضية الجزائرية"، **<u>مجلة المصادر</u>**، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ،العدد الثامن، الجزائر، 2003 .

5-غرّاس محمد العربي: "قالت الجزائر كلمتها...نعم للثورة المسلحة"، **<u>مجلة أول نوفمبر</u>**، المنظمة الوطنية للمجاهدين، عدد ثامن، الجزائر، 1974 .

6-غربي الغالي:" الاستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام 1956-1957 "، **مجلة الرؤية**، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ،العدد الثالث، الجزائر .

7-"الاعترافات الدولية الأولى بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"، **مجلة الذاكرة**، المتحف الوطني للمجاهد، عدد ثالث ،الجزائر ،1995 .

8-"ايفري مقر مؤتمر الصومام 13-23 أوت1956 "، **مجلة الرؤية**، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954 ، مطابع الجزائر، عدد ثالث، الجزائر.

9-"ذكريات و مآثر الذكرى ل39 لمجزرة ساقية سيدي يوسف "، **مجلة أول نوفمبر**، المنظمة الوطنية للمجاهدين، عددان 151-152 ، الجزائر، 1997 .

2-المصادر والمراجع باللغات الاجنبية :

Ouvrage :

1- belkherroubiabdelmadjid :la naissance et la reconnaissance de la republiquealgerienne ,enage édition, algér , 2008.

2-hornealistair :histoire de la guerre d'algerie, édition dahlab, paris, 1980.

3-mandouzeandré :la révolution algérienne pas les textes, édition anep, algér,2006 .

4-stora benjamin : histoire de l'algérie contemporaine1830-1988, casbah édition, algér, 2004.

5-la diplomatie algérienne de 1830à1962 ,center national d'etudes et de recherches sur le mouvement national et la révolution du 1er novembre1954 , algér.

فهرس الموضوعات

الفصل الثالث: دور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية